الجمعية الجغرافية المصرية

الفقر في غرب إفريقيا

"دراسة جغرافية تحليلية"

الدكتورة/ ماجدة إبراهيم عامر

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد

معهد البحوث والدراسات الإفريقية ـ جامعة القاهرة

سلسلة بحوث جغرافية

العدد الثلاثون - 2010

فهرس المحتويات

	صفحة
مقدمة.	**1**
أولاً : التوزيع الجغرافي للفقر في غرب إفريقيا من منظور الدخل.	**6**
1- توزيع السكان حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**8**
2- التوزيع الجغرافي للسكان تحت خط فقر الدخل	**14**
3- فجوة الفقر بين الريف والحضر	**20**
4- التفاوت بين الأغنياء والفقراء في غرب إفريقيا.	**28**
ثانياً : التوزيع الجغرافي للفقر من منظور الاحتياجات الأساسية.	**31**
1- **التوزيع الجغرافي للسكان المحرومين من الغذاء الكافي.**	**31**
أ- نقص التغذية في غرب إفريقيا.	**33**
ب- نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية.	**37**
ج- نقص التغذية بين الأطفال دون الخامسة.	**41**
2- الحرمان من التعليم.	**42**
أ- الأمية	**42**
ب- معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية.	**45**
ج- معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية.	**49**
3- الحرمان من مياه الشرب الآمنة.	**53**
4- الحرمان من الصرف الصحي.	**57**
ثالثاً : التوزيع الجغرافي للفقر في غرب إفريقيا من منظور القدرة.	**60**
1- توقع الحياة عند الميلاد.	**60**
2- العمر الصحي المتوقع من الميلاد.	**64**
3- معدل وفيات الرضع.	**66**
4- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.	**70**

رابعاً : أسباب الفقر.	**72**
1- البعد الأمني.	**72**
2- البعد الاقتصادي.	**72**
3- البعد الاجتماعي.	**73**
خامساً : إستراتيجية الحد من الفقر في غرب إفريقيا (نماذج مختارة).	**74**
1- إستراتيجية الحد من الفقر في سيراليون.	**75**
2- إستراتيجية الحد من الفقر في نيجيريا.	**76**
3- إستراتيجية الحد من الفقر في غانا.	**80**
4- إستراتيجية الحد من الفقر في الرأس الأخضر.	**82**
الخلاصة والتوصيات	**83**
الملاحق	**88**
الهوامش	**96**

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
1	مقياس التنمية البشرية ودليل الفقر البشري في غرب إفريقيا عام 2005.	4
2	السكان تحت خط الفقر الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى خلال الفترة من 1990-2005.	9
3	التوزيع الجغرافى للسكان تحت خط الفقر فى بعض دول غرب أفريقيا حسب مكان الإقامة.	21
4	التوزيع النسبي للفقر في غانا حسب المناطق خلال الفترة (1998-2006).	25
5	عدم المساواة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في غرب إفريقيا.	29
6	بعض مؤشرات نقص الغذاء فى غرب أفريقيا.	32
7	تطور نسبة الأمية لدى الكبار في غرب إفريقيا (15 سنة فأكثر).	43
8	معدلات الالتحاق الاجمالى والصافي لتلاميذ المرحلة الابتدائية (المستوي الأول) في غرب إفريقيا (2000-2007).	46
9	معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي ونسبة الانتظام لتلاميذ المرحلة الثانوية في غرب إفريقيا (2000-2007).	50
10	الحرمان من المياه المأمونة والصرف الصحي في غرب إفريقيا خلال الفترة (1990-2006).	55
11	مؤشرات البقاء والصحة فى غرب إفريقيا خلال الفترة (1990-2007).	61
12	معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة في غرب إفريقيا خلال الفترة (1990-2007).	67

فهرس الخرائط والأشكال

م	عنوان الشكل	صفحة
1	دليل الفقر البشري في غرب إفريقيا.	7
2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى في غرب إفريقيا عام 2005.	10
3	التوزيع النسبي للسكان تحت خط فقر الدخل على الصعيد الوطني خلال الفترة (1990–2004).	15
4	التوزيع النسبي للسكان تحت خط الفقر في غرب إفريقيا حسب مكان الإقامة.	22
5	التوزيع النسبي للفقر في غانا حسب المناطق خلال الفترة (1998–2006).	25
6	معدلات الفقر في غانا حسب الأقاليم الإدارية.	26
7	معدلات الفقر في غانا حسب أنماط النشاط الاقتصادي الرئيسة.	27
8	عدم المساواة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في غرب إفريقيا.	30
9	التغيرات الإقليمية في عدد ناقصى التغذية ونسبتهم.	34
10	التوزيع النسبي لناقصي التغذية في غرب إفريقيا خلال الفترة 1990–2005.	36
11	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية خلال الفترة (2005/2003).	39
12	التوزيع النسبي للأطفال (أقل من 5 سنوات) دون مستوي الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم.	41
13	التوزيع النسبي للأمية في غرب إفريقيا خلال الفترة 1990–2007.	44
14	معدلات الالتحاق الاجمالى والصافي ونسبة الانتظام الصافية لتلاميذ المرحلة الابتدائية في غرب افريقيا (2000–2007م).	47
15	معدلات الالتحاق الاجمالى والصافي ونسبة الانتظام الصافية لتلاميذ المرحلة الثانوية في غرب إفريقيا (2000–2007م).	51

16	الحرمان من المياه المأمونة في غرب إفريقيا خلال الفترة (1990–2006م).	56
17	الحرمان من الصرف الصحي في غرب إفريقيا خلال الفترة (1990–2006م).	59
18	توقع الحياة عند الميلاد واحتمال عدم البقاء حتى سن 40 سنة في غرب إفريقيا عام (1990–2007م).	62
19	العمر الصحي المتوقع بالسنوات وتوزيع سنوات العمر المفقودة حسب الأسباب الأعم في غرب إفريقيا.	65
20	معدل وفيات الرضع دون السنة (فى الألف).	68
21	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (في الألف).	71

فهرس الملاحق

م	عنوان الملحق	صفحة
1	حساب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى ونسبة السكان تحت خط الفقر على الصعيد الوطني.	88
2	معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين نسبة ناقصى التغذية في غرب إفريقيا.	89
3	معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين نسبة الأمية لدى الكبار.	90
4	معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين السكان تحت خط الفقر على الصعيد الوطني وبين نسبة الأمية.	91
5	معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية.	92
6	معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين السكان تحت خط الفقر وتوقع الحياة عند الميلاد.	93
7	معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين السكان تحت خط الفقر والعمر الصحي المتوقع.	94
8	معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين نسبة السكان تحت خط فقر الدخل وبين معدل وفيات الرضع دون السنة.	95

مـــقدمـــة

لقد جرت العادة أن يقع تناول قضية الفقر من حيث هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية عادية موجودة في جميع المجتمعات وفي جميع العصور، كما لا تخلو الأديان من ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء باعتبار الفقر والغنى محنة لهؤلاء وامتحانا لأولئك. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلي الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية.[1]

ويتجلى الفقر في حرمان البشر من الحياة التي يمكن أن يعيشوها. فالفقر لا يعني فحسب عدم توفر الضروريات اللازمة للوجود الفعلي لكنه يعني أيضا فقدان الفرص في أن يعيش الإنسان حياة محتملة. فالفقر يمكن أن يجعل الحياة قصيرة قبل الأوان، ويمكن أن يجعل الأمور صعبة ومؤلمة وخطرة، ويمكن أن يحرم حياة المرء من المعرفة والاتصالات، كما يمكن أن يجرد هذه الحياة من الكرامة والثقة واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين. فكل تلك هي جوانب للفقر تحد من حياة ملايين البشر في عالم اليوم وتنغص عليهم وجودهم.[2]

وقد أوضح التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 2009 أن المزيد من البشر يُدفعون نحو هاوية الفقر، ويزداد تعرضهم لمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، كما أنهم كثيراً ما يكونون غائبين عن أي نقاش حول سبل تحسين مستواهم المعيشي.[3] كما قالت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: إن الأزمة الاقتصادية العالمية كشفت الغطاء عن مشكلات الفقر وعدم المساواة ودفعتها إلى سطح الأحداث.[4]

وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشة لائقة، وبالحرية، والكرامة، واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين. والفقر أكثر تعقيداً من أن يمكن تقليصه في بعد واحد من أبعاد الحياة البشرية. ولقد أصبح من الأمور الشائعة بالنسبة لبلدانٍ كثيرةٍ أن تحدد خطاً للفقر استنادًا إلى مستوى الدخول، أو مستوى الاستهلاك.

ورغم أن الدخل يركز على أحد الأبعاد الهامة للفقر، فإنه لا يعطى إلا صورة جزئية للعديد من السبل التي يمكن أن تبتلى بها حياة البشر. إن الفقر البشري هو فقر ذو طابع

متعدد الأبعاد كما أن محتواه يتسم بالتنوع لا بالتوحد. ويقوم مفهوم الفقر في التنمية البشرية على ثلاثة مناظير هي[5]:

1- **منظور الدخل :** فلا يكون الشخص فقيراً إلا إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد.
2- **منظور الاحتياجات الأساسية :** حيث أن الفقر هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية، كما إنه يتضمن الحاجة إلى الصحة الأساسية، والتعليم، والخدمات الأساسية التي يتعين أن يوفرها المجتمع المحلي للحيلولة دون سقوط الناس في هوة الفقر.
3- **منظور القدرة :** حيث يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية على الأداء، ولا تتاح للشخص فرصة بلوغ بعض المستويات الدنيا المقبولة لهذا الأداء.

ويقوم مفهوم الفقر في التنمية البشرية على كل منظور من هذه المناظير لكنه يستند بوجهٍ خاصٍ إلى منظور القدرة. ففي مفهوم القدرة لا يكمن فقر الحياة فقط في حالة الفقر التي يعيشها المرء بالفعل، ولكن أيضا في عدم توفر فرصة حقيقية له؛ بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية، لكي يعيش حياة تستحق أو لها قيمتها. وفي مفهوم القدرة يكون التركيز على الوظائف التي يمكن أو لا يمكن لأي شخص أن يؤديها في ضوء ما لديه من فرص. وتشير هذه الوظائف إلى مختلف الجوانب القيمة التي يمكن للشخص أن يحققها أو يمثلها، ومن بينها الحياة الأطول، والصحة الجيدة، والتغذية السليمة، وحسن الاختلاط مع الآخرين في المجتمع المحلي وما إلى ذلك.

ويمكن التمييز بين نوعين من الفقر:[6]

1- الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.
2- الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية، أو عسكرية، أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

وتنطوي قضايا الفقر في البلدان النامية على الجوع، والأمية، والأوبئة، وعدم توفر الخدمات الصحية، أو المياه المأمونة. وهي أمور قد لا تكون على نفس الأهمية الأساسية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو[7].

ويضم إقليم غرب إفريقيا ست عشرة دولة بعدد سكان يبلغ نحو 291 مليون نسمة عام 2008 وبنسبة تبلغ نحو 30.1٪ من إجمالي عدد السكان في إفريقيا، يعيشون في مساحة

تصل إلى نحو 6.139 مليون كم^2، أو ما يقرب من خمس مساحة قارة إفريقيا[8]. وتعتبر منطقة غرب إفريقيا واحدة من أفقر المناطق في العالم، ويعاني الإقليم من سوء الإدارة الاقتصادية المحلية، والفساد، والصراع بين الأعراق، كما تتضمن المنطقة العديد من البلدان الأقل نمواً في العالم، وقد تأثرت في الماضي بتجارة الرقيق، كما إنها تعاني حاليا من الحروب الأهلية، والحروب بين الدول المجاورة، والكوارث الطبيعية، وينتشر الفقر بمستويات مرتفعة للغاية حيث يعيش العديد من السكان في الجوع والمجاعة.[9] وقد أوضح زعماء غرب إفريقيا أن الأزمة المالية العالمية يمكن أن تقوض قدرتها على الحد من الفقر، والمحافظة على الانتعاش الاقتصادي في العالم الأكثر فقراً في المنطقة، كما أوضحوا أن الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية من العمال المهاجرين، وانخفاض أسعار السلع الأساسية نتيجة لهذه الأزمة سوف يمثل تهديداً رئيساً لمكافحة الفقر في غرب إفريقيا.[10] ويهدف هذا البحث إلى إلقاء نظرة على الملامح الأساسية للفقر في غرب إفريقيا حسب المناظير الثلاثة وذلك من أجل فهم السمات العامة لكل منها مما يبرز المشكلة بالشكل الذي يمكن من تفسيرها، ومن ثم إيجاد أنسب الحلول لمواجهتها.

ويوضح الجدول رقم (1) مقياس التنمية البشرية في دول غرب إفريقيا عام 2008 وترتيب دول الإقليم بالنسبة لإجمالي الدول الواردة في تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2008 والبالغ عددها 177 دولة، كما يتضمن الجدول ترتيب الدول فيما بينها وفقاً لمقياس التنمية البشرية.

ويتضح من الجدول أيضاً أن هناك خمس دول تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي: الرأس الأخضر، غانا، موريتانيا، توجو، غامبيا وإن كان ترتيبها على مستوى العالم فهو كالتالي: (102،135،137،152،155). أما باقي دول غرب إفريقيا فتقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، وهناك خمس دول تحتل المراتب الخمس الأخيرة حسب دليل التنمية البشرية وهي: مالي، النيجر، غينيا بيساو، بوركينافاسو، سيراليون، والتي تعد من أفقر دول العالم. أما ليبيريا فلا تتوفر عنها بيانات.

أما بالنسبة لدليل العمر المتوقع فنجد أن المراكز الخمسة الأولى تشغلها كل من: الرأس الأخضر، موريتانيا، السنغال، غانا وغامبيا على التوالي؛ أما توجو التي شغلت المركز الرابع بين دول غرب إفريقيا حسب دليل التنمية البشرية إلا إنها تأتي في المركز السادس حسب دليل العمر المتوقع.

جدول (1) : مقياس التنمية البشرية ودليل الفقر البشري في غرب إفريقيا عام 2005[11].

الدولة	ترتيب دول غرب إفريقيا فيما بينها	ترتيب دول غرب إفريقيا حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي	دليل الفقر البشري 1- HPI	
							الترتيب	**القيمة٪**
	تنمية بشرية متوسطة							
الرأس الأخضر	1	102	0.736	0.766	0.763	0.678	38	15.8
غانا	2	135	0.553	0.568	0.555	0.536	65	32.3
موريتانيا	3	137	0.55	0.637	0.493	0.519	87	39.2
توجو	4	152	0.512	0.547	0.538	0.453	83	38.1
غامبيا	5	155	0.502	0.563	0.45	0.493	94	40.9
	تنمية بشرية منخفضة							
السنغال	6	156	0.499	0.622	0.394	0.482	97	42.9
نيجيريا	7	158	0.47	0.359	0.648	0.404	80	37.3
غينيا	8	160	0.456	0.497	0.347	0.524	103	52.3
بنين	9	163	0.437	0.506	0.4	0.406	100	47.6
ساحل العاج	10	166	0.432	0.373	0.457	0.468	92	40.3
مالي	11	173	0.38	0.469	0.282	0.39	107	56.4
النيجر	12	174	0.374	0.513	0.267	0.343	104	54.7
غينيا بيساو	13	175	0.374	0.347	0.421	0.353	99	44.8
بوركينافاسو	14	176	0.37	0.44	0.255	0.417	106	55.8
سيراليون	15	177	0.336	0.28	0.381	0.348	102	51.7
ليبيريا	16	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، ص ص 217-220، 226-230.

African Development Bank, Selected Statistics On African Countries, Tunis 2008, vol. xxv11, P. 51.

وبالنسبة لدليل التعليم فنجد أن الرأس الأخضر، نيجيريا، غانا،توجو وموريتانيا احتلت المراكز الخمسة الأولى على الترتيب، أما غامبيا التي شغلت المركز الخامس بين دول غرب أفريقيا حسب دليل التنمية البشرية إلا أنها تأتى في المركز السابع حسب دليل التعليم.

أما بالنسبة لدليل الناتج الإجمالي المحلى فنجد أن المراكز الخمسة الأولى شغلتها على الترتيب كل من: الرأس الأخضر، غانا، غينيا، موريتانيا، غامبيا. أما توجو التي شغلت المركز الرابع بين دول غرب إفريقيا حسب دليل التنمية البشرية إلا إنها تأتى في المركز السابع حسب دليل الناتج المحلى الإجمالي.

دليل الفقر البشري :

يشكل دليل التنمية البشرية الذي يعده وينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا في تقرير التنمية البشرية، المثال الأكثر انتشاراً على التعريف بديل للفقر، وعلى قياس بديل أيضا لجهة التعريف، فإن الأبعاد المكونة للفقر البشري تمثل جانب الحرمان للأبعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية وهي: الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة. وهذه الأبعاد مشتركة لجميع الدول مهما كان مستوى التنمية فيها، تماما كما بالنسبة لدليل التنمية البشرية. ولكن عندما يتعلق الأمر بتحديد المؤشرات التي يقاس من خلالها مستوى الحرمان، أو الفقر البشري، فثمة مؤشرات خاصة لمجموعة البلدان النامية مختلفة عن المؤشرات المعتمدة للدول الصناعية المتقدمة. فالتعريف الموحد للفقر البشري أنتج مقياسين مختلفين لكل من الدول النامية والدول الصناعية.[12]

أما بالنسبة لتوزيع دول غرب إفريقيا حسب دليل الفقر البشري فيوضح الجدول رقم (1) وشكل (1) ترتيب دول غرب إفريقيا حسب دليل الفقر البشري وكذلك قيمة الدليل ومنهما يتضح الآتي:

* تقع معظم دول غرب إفريقيا في المراتب الأخيرة حسب دليل الفقر البشري الذي تم حسابه لنحو 108 دولة وتحتل ست دول المراتب من 100–107 في حين سجلت 7 دول المراتب من 80–100 في حين احتلت غانا المرتبة رقم 65، والرأس الأخضر المرتبة 38.
* أما بالنسبة لقيمة دليل الفقر البشري[*] فتنقسم دول غرب إفريقيا إلي الفئات التالية:
  - **الفئة الأولي:** وتضم مجموعة الدول التي تقل فيها قيمة دليل الفقر البشري عن 40٪ وهي تضم خمس دول هي: الرأس الأخضر، غانا، موريتانيا، توجو، ونيجيريا.

- **الفئة الثانية:** وتضم مجموعة الدول التي تتراوح فيها قيمة دليل الفقر البشري بين 40-50٪ وعددها خمس دول هي: غامبيا، السنغال، بنين، كوت ديفوار، وغينيا بيساو.
- **الفئة الثالثة:** وتضم مجموعة الدول التي تزيد فيها قيمة دليل الفقر البشري عن 50٪ وهي تضم باقي الدول وعددها خمس دول هي: غينيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، وسيراليون، اما ليبيريا فلم تتوفر عنها بيانات.

أولاً : التوزيع الجغرافي للفقر فى غرب إفريقيا من منظور الدخل :

إن فقر الدخل في غرب إفريقيا يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فسكان غرب إفريقيا هم من بين أفقر السكان في العالم، وقد ركز القائمون على قياس فقر الدخل على مدى انتشاره أكثر من تركيزهم على عمقه وحدته. وعادة ما يقاس انتشار فقر الدخل عن طريق رقم قياسي فردي يمثل النسبة المئوية للسكان الذين هم دون خط الفقر الذي يتم اختياره، وفي أغلب الأحيان يتم اختيار خط فقر دولي لمقارنة معدل انتشار الفقر عبر الحدود.[13]

(*) دليل الفقر البشرى (الرقم القياسى للفقر البشرى) يركز على الحرمان فى ثلاثة عناصر أساسية من عناصر الحياة البشرية التى يتناولها أيضاً دليل التنمية البشرية وهى طول العمر والمعرفة والعيش فى مستوى معيشى لائق، ولدى تشكيل الرقم القياسى للفقر البشرى جرى تمثيل الحرمان المتعلق بطول العمر بوصفة النسبة المئوية للسكان الذين لايتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن 40 (P1) والحرمان المتعلق بالمعرفة بوصفه النسبة المئوية للبالغين الذين لايعرفون القراءة والكتابة (P2) ويمثل الحرمان المتعلق بعدم العيش فى مستوى معيشة لائق من حيث توفر الخدمات الاقتصادية عموما بوصفة نسبة مركبة من ثلاثة متغيرات (P3) وهى النسبة المئوية للسكان الذين لاتتوفر لهم فرص الحصول على خدمات المياه المأمونة (P31) والنسبة المئوية للسكان الذين لاتتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية (P32) والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصى الوزن بصورة معتدلة أو حادة (P33)

$$P3 = \frac{P31+P32+P33}{3}$$

الرقم القياسي للفقر البشري $HPI = [(P_1^3+P_2^3+P_3^3)-3]^{1/3}$

أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية فى العالم لعام 1997، ص 125.

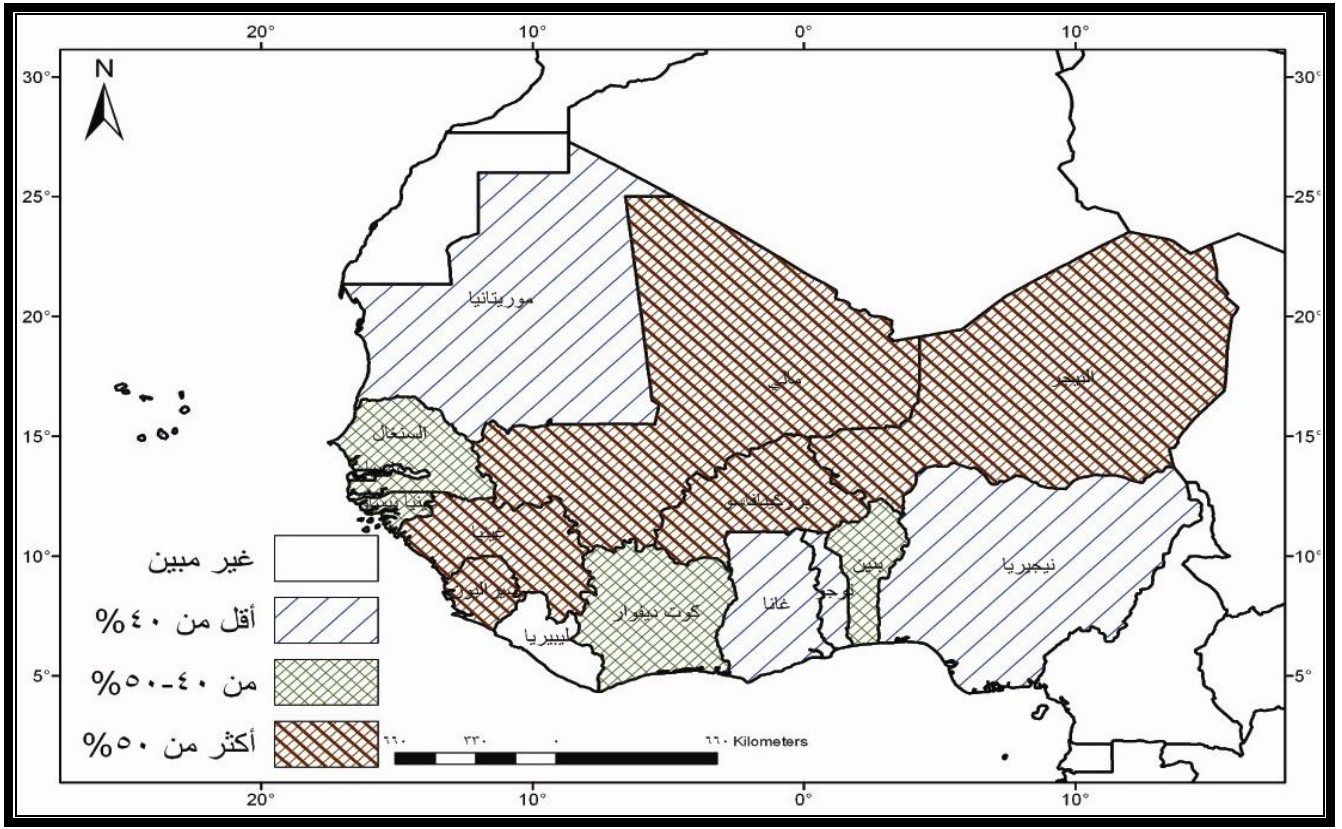

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1)

شكل (1) : دليل الفقر البشري في غرب إفريقيا.

ويعني الفقر إنتاجية منخفضة، ومدخولات منخفضة. وهذه تفضي إلى ادخارات منخفضة؛ وبذلك تؤدي إلى مستويات منخفضة من الاستثمار، والمستوى المنخفض من الاستثمار يؤدي بدوره إلى إدامة النقص في رأس المال الذي يفسر الاستمرار في الفقر، مما يدل على دور الادخار في التنمية، كما أن الادخارات المنخفضة هي سبب ونتيجة معاً للفقر الأصلي، كما إن المدخولات المنخفضة الموجودة لا تكفي لتجهيز الناس بالحد الأدنى من المستلزمات الغذائية، وأن هذا يضر بكفاءتهم وفعاليتهم الجسمية، وبذلك تنخفض انتاجيتهم وتتأبد مدخولاتهم المنخفضة التي كانت السبب الأصلي في ذلك. كما أن الفقر ينطوي على مستوى منخفض من مجموع الطلب أو (الطلب الكلي) aggregate demand، وهذا يفسر بدوره الندرة في فرص الاستثمار المربحة، ومن ثم ضآلة الاستثمارات. واستمرار النقص في رأس المال الذي يوصف بأنه الأصل في الفقر. كما ذكر باور P.T.Bauer إن الفقر ذاته يقيم عقبات كأداء لا يمكن التغلب عليها تقريباً تحول دون قهره.[14]

1) توزيع السكان حسب نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي :

ينتشر الفقر بصفة عامة بين دول إقليم غرب إفريقيا التي تتألف في معظمها من البلدان المنخفضة الدخل، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 533 دولار عام 2005 في مقابل 845 دولاراً لأفريقيا جنوب الصحراء ونحو 1939 دولاراً للدول النامية ونحو 6954 دولاراً على مستوى العالم خلال نفس العام، وتوحي الأرقام السابقة بانتشار الفقر على نطاق واسع في غرب إفريقيا، كما يتضح أيضاً اتساع الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوة الشرائية في إقليم غرب إفريقيا والذي بلغ نحو (1775 دولاراً) وبين إفريقيا جنوب الصحراء (1998 دولاراً)، وحتى بالنسبة للدول النامية (5282 دولاراً) والعالم والذي قدر متوسط نصيب الفرد بنحو (9543 دولاراً)، مما يؤكد انتشار الفقر بصورة واسعة في إقليم غرب إفريقيا.

ويتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين دول غرب إفريقيا بين الحد الأعلى للفرد في الرأس الأخضر والذي يصل إلى 1940 دولاراً عام 2005 إلى الحد الأدنى والذي تمثله غينيا بيساو والذي بلغ نحو 190 دولاراً خلال نفس العام وذلك كما يوضحه جدول رقم (2) وشكل رقم (2) والذي يتبين منهما الآتي:

جدول (2) : السكان تحت خط الفقر الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى خلال الفترة من 1990-2005[15]

الدولة	السكان تحت خط فقر الدخل٪ 1990-2005			نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	
	دولار واحد في اليوم	دولاران في اليوم	خط الفقر على الصعيد الوطني 1990-2004	دولار أمريكي 2005	تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2005*
الرأس الأخضر	---	---	---	1940	5803
غانا	44.8	78.5	39.5	485	2480
موريتانيا	25.9	63.1	46.3	603	2234
توجو	---	---	32.3	358	1506
غامبيا	59.3	82.9	57.6	304	1921
السنغال	17	56.2	33.4	707	1792
نيجيريا	70.8	92.4	34.1	752	1128
غينيا	---	---	40	350	2316
بنين	30.9	73.7	29	508	1141
كوت ديفوار	14.8	48.8	---	900	1648
مالي	36.1	72.1	63.8	392	1033
النيجر	60.6	85.8	63	244	781
غينيا بيساو	---	---	---	190	827
بوركينافاسو	27.2	71.8	46.4	391	1213
سيراليون	57	74.5	70.2	216	806
ليبيريا	---	---	---	**191	---
المتوسط	40.4	72.7	46.3	533	1775
الدول النامية	---	---	---	1939	5282
إفريقيا جنوب الصحراء	---	---	---	845	1998
العالم	---	---	---	6954	9543

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مرجع سابق، ص ص 226-230، 266-268

* بالأسعار الثابتة لعام 2005

** تشير البيانات إلي عام 2007.

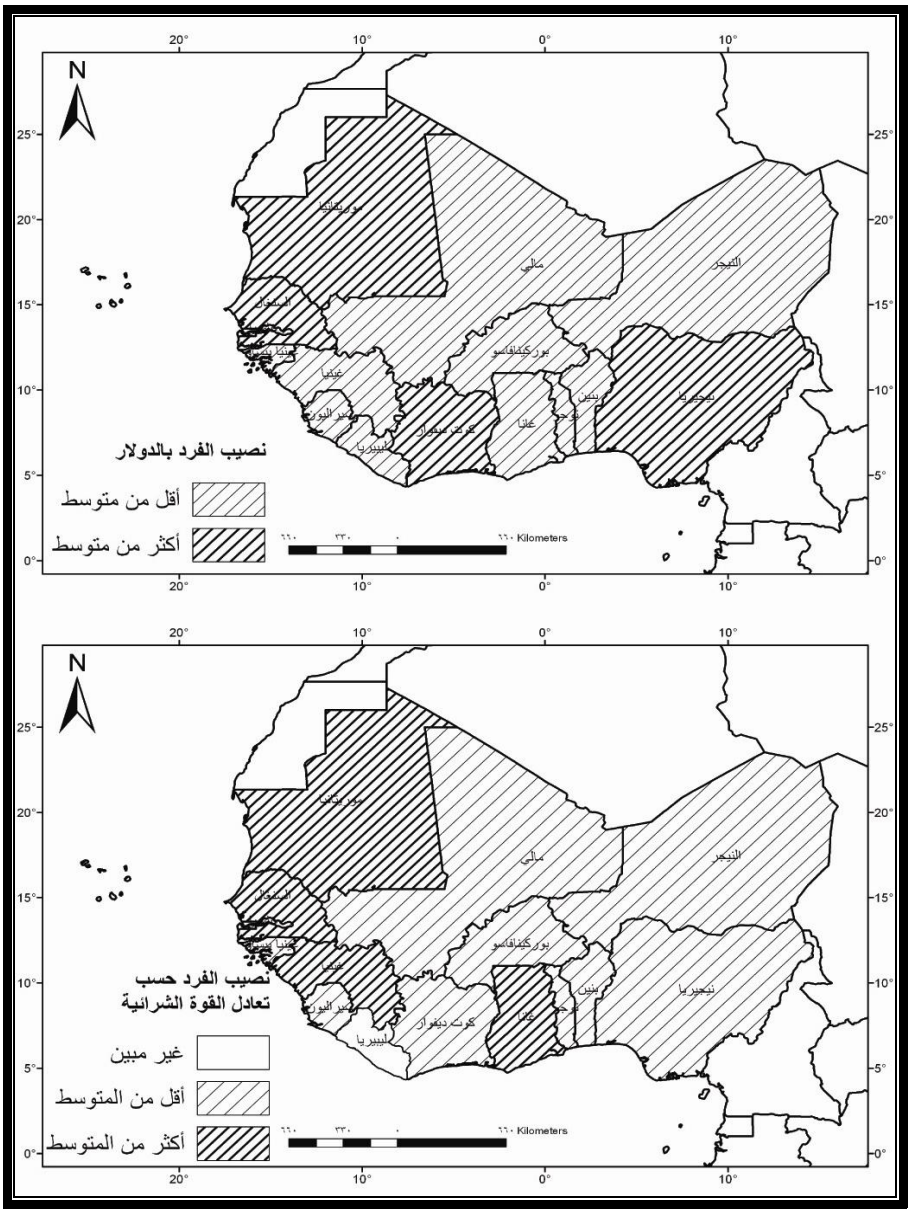

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2).

شكل (2) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غرب إفريقيا عام 2005.

1- مجموعة الدول التي يقل فيها نصيب الفرد عن المتوسط العام لغرب إفريقيا. وهي تضم إحدى عشرة دولة هي: بنين، غانا، مالي، بوركينافاسو، توجو، غينيا، غامبيا، النيجر، سيراليون، وغينيا بيساو، وليبيريا.

وتشكل الزراعة هيكل الإنتاج في معظم هذه الدول فيعمل بها في بنين نحو 70٪ من القوة العاملة في حين أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نحو 33٪، كما إنها تشكل أكثر من 80٪ من عائدات صادرات البلاد، ويمثل القطن نحو 81٪ من الصادرات وتعتمد الزراعة اعتماداً كبيراً على الأمطار، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المدخلات التي لا تزال مرتفعة للغاية[16]. مما يدل على انخفاض العائدات ومن ثم انخفاض نصيب الفرد.

ورغم أن غانا من الدول الغنية بثرواتها الطبيعية، ويعادل متوسط دخل الفرد فيها ضعفي دخل نظيره في الدول الأشد فقراً، في غرب القارة الإفريقية. غير إن غانا لا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على المساعدات الدولية، ولا يزال الاقتصاد المحلي يدور حول زراعة المحاصيل الأساسية التي تمثل نحو 36٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتستوعب نحو 60٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد.[17]

وفي مالي نجد أن أكثر من 60٪ من مساحة البلد في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية، ويقوم اقتصادها على الزراعة إلى حد كبير، وهو ما يمثل 40٪ من الناتج القومي الإجمالي، و 75٪ من قيمة الصادرات، و80٪ من العمالة. والزراعة هنا تقوم أساساً على زراعة الكفاف من جانب صغار المزارعين، ويختلف الإنتاج اختلافاً كبيراً وفقاً لهطول الأمطار.[18] ومن ثم فهي ذات اقتصاد هش لأنها حساسة جداً للظروف المناخية وخصوصاً ذبذبة الأمطار والتقلبات والصدمات الخارجية، مثل التقلبات في قيمة دولار الولايات المتحدة، والتغيرات في أسعار الصرف، وأسعار الذهب، والقطن، والبترول.[19]

وتعد جمهورية بوركينافاسو من أفقر بلدان العالم، ولا تملك أية منافذ بحرية، وتعاني من ارتفاع الكثافة السكانية، وندرة موارد الثروة الطبيعية، وفقر التربة، ويعمل نحو 90٪ من إجمالي السكان في قطاع الزراعة، لتأمين حاجاتهم الضرورية، وتتأثر الزراعة تأثراً كبيراً بالظروف المناخية، ومواسم الأمطار.[20]

ويعمل معظم سكان توجو بالزراعة ولكن إنتاجهم الزراعي ضعيف، إذ يزرع العديد من الناس ما يكفي فقط لقوت أسرهم؛ وذلك لندرة الأراضي الصالحة لإنتاج المحاصيل مما جعل دخل المزارعين قليل.[21]

وفي غينيا يعمل بالزراعة نحو 62.7٪ من إجمالي القوى العاملة عام 2005[22] في حين أنها تساهم بنحو 20.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2006).[23]

وفي غامبيا تسهم الزراعة بنحو 32.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن نسبة العاملين بها بلغت نحو 78.7٪ من إجمالي القوى العاملة.[24] كما ترتفع نسبة العاملين بالزراعة في كل من النيجر، وسيراليون، وغينيا بيساو، وليبيريا والتي بلغت نحو 82٪، 52٪، 71٪ و65٪[25] على الترتيب في حين أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لكل منها تبلغ نحو 44.5٪ و48٪ و42.9٪ و71.9٪ على الترتيب[26]. ويرجع انخفاض نصيب الفرد في هذه الدول إلي الاعتماد على الزراعة التي تعتمد بدورها على الأمطار وبالتالي تذبذب الإنتاج تبعا لذبذبة الأمطار بالإضافة إلي فقر التربة مما يؤثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- مجموعة الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد عن المتوسط العام لغرب إفريقيا وهي تضم باقي الدول وعددها خمس دول هي: الرأس الأخضر، موريتانيا، السنغال ،نيجيريا وكوت ديفوار، وهي مع ذلك يقل نصيب الفرد فيها عن المتوسط العام للدول النامية، وعن المتوسط العام بالنسبة للعالم وحتى عن المتوسط العام لإفريقيا جنوب الصحراء باستثناء الرأس الأخضر وكوت ديفوار الذي يزيد فيهما متوسط دخل الفرد عن متوسط دخل الفرد لإفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة.

وتعتبر الرأس الأخضر هي الدولة الوحيدة في غرب إفريقيا التي يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن باقي دول غرب إفريقيا ويرجع ذلك إلي أنها تعد ثالث بلد يحقق أعلى مؤشر في التنمية البشرية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد جزر سيشل وموريشيوس وأول بلد في منطقة غرب إفريقيا كما إنها حققت أفضل مستوى معيشة من بين دول إفريقيا الناطقة بالبرتغالية، ورغم انخفاض معدلات الفقر المدقع بها انخفاضاً كبيراً في الخمس عشرة سنة الماضية، إلا انه لا يزال الفقر يعتبر مشكلة واسعة الانتشار[27]. فهي تعاني من ضعف قاعدة الموارد الطبيعية بما فيها نقص خطير في المياه تتفاقم بسبب دورات الجفاف على المدى الطويل؛ ويعتمد اقتصادها على الخدمات، والتجارة، والنقل، والسياحة، ويعيش نحو 70٪ من السكان في المناطق الريفية[28].

ويعتمد معظم سكان موريتانيا على الزراعة، وتربية الحيوانات، وتعد السواحل التي تتمتع بها البلاد من أغنى مناطق صيد الأسماك في العالم، وتعد مورداً مهماً من موارد الدخل القومي، ولكن هذا المورد مهدد بسبب الاستغلال الزائد لهذه المناطق من قبل الأجانب.[29] وقد سجلت موريتانيا ارتفاعاً في متوسط دخل الفرد بالمقارنة بباقي دول غرب إفريقيا؛ بسبب اكتشافات النفط والبدء في تصديره[30].

وتأتي السنغال في المركز الرابع بين دول غرب إفريقيا من حيث متوسط دخل الفرد بعد كل من الرأس الأخضر، وساحل العاج، ونيجيريا، ويرجع ذلك إلي نمو الاقتصاد السنغالي بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ حقق معدل نمو حقيقي قدره 5٪ تقريبا خلال الفترة من 1995 إلى 2008. كما انخفض معدل التضخم السنوي إلى أقل من 10٪[31].

وفي نيجيريا التي كان معدل دخل الفرد فيها مساوياً لدخل الفرد في اندونيسيا منذ ثلاثين عاماً أما الآن فقد بلغ معدل دخل الفرد في اندونيسيا أربعة أضعاف نظيره في نيجيريا عما كان حين قيس في حوالي عام 1995[32]. ويكاد يقترب من ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005، حيث بلغ 1302 دولار في اندونيسيا مقابل 752 دولار في نيجيريا. ويرجع ذلك إلى عجز نظم الحكم العسكري السابقة في نيجيريا عن تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد الكلي على قطاع البترول المتوافر بكثافة، الأمر الذي ترتب عليه إهمال الزراعة وإشاعة الفوضى في التركيبة الاجتماعية وزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، والتضخم، ناهيك عن التقلبات التي شهدها الاقتصاد نتيجة اعتماده على نوع واحد من الإنتاج وهو – النفط –، حيث جعل الاقتصاد النيجيري عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع عوائده بين الأقاليم النيجيرية المختلفة[33].

ورغم أن جمهورية كوت ديفوار تعد من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للبن والكاكاو وزيت النخيل في العالم، إلا أن اقتصادها شديد التأثر بتذبذبات الأسعار العالمية لهذه المنتجات الثلاثة، وبالأحوال الجوية كذلك. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة لتنويع مقومات الاقتصاد، إلا أنه لا يزال يعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها، والتي تستوعب نحو 68٪ من إجمالي السكان، وقد أدت الحرب الأهلية التي انتهت في عام 2003 والاضطرابات السياسية إلى تدمير اقتصاد البلاد، وهروب المستثمر الأجنبي، وبطء النمو الاقتصادي[34] والذي انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية عام 2005 كما يوضحه الجدول والشكل السابقين ومنهما يتضح الآتي:

- مجموعة الدول التي يقل فيها نصيب الفرد عن المتوسط العام لغرب إفريقيا وهي تضم تسع دول هي: توجو، نيجيريا، بنين، كوت ديفوار، مالي، النيجر، غينيا بيساو، بوركينافاسو، وسيراليون.
- مجموعة الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد عن المتوسط العام لغرب إفريقيا وهي تضم باقي دول غرب إفريقيا باستثناء ليبيريا التي لا تتوفر عنها بيانات.

مما سبق يتضح أن هناك تطابق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول غرب إفريقيا وهذا يدل على انتشار الفقر بصفة عامة في جميع دول غرب إفريقيا.

2) التوزيع الجغرافي للسكان تحت خط فقر الدخل :

الفقراء هم مجموع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويعتبر البنك الدولي أبرز المؤسسات الدولية التي أرست مفهوم خط الفقر، واحتسبت خطوط فقر عدة على الصعيد العالمي منذ عام 1980، كما سعت إلى تعميم مفهومها ومنهجية القياس التي تعتمدها في مختلف البلدان. كما برزت في السنوات الأخيرة مقاربات أخرى قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئات دولية، وأكاديمية، ومؤسسات أبحاث، سعت إلي تقديم تعريف للفقر، ووسائل قياسه أكثر اتساعاً من تلك المقترحة من قبل البنك الدولي[35].

ويلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل على الصعيد الوطني حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان لارتباط الرتب –0.99 مما يعني انه كلما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما زادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل على الصعيد الوطني وذلك كما يوضحه جدول رقم (1) بالملحق.

ويوضح جدول رقم (2) وشكل (3) التوزيع النسبي للسكان تحت خط فقر الدخل خلال الفترة من 1990– 2005[*] ومنهما يتضح أنه يمكن أن تنقسم دول غرب أفريقيا إلي ثلاث فئات هي:

(*) عدد الدول التي تتوفر عنها بيانات كاملة هي إحدى عشرة دولة.

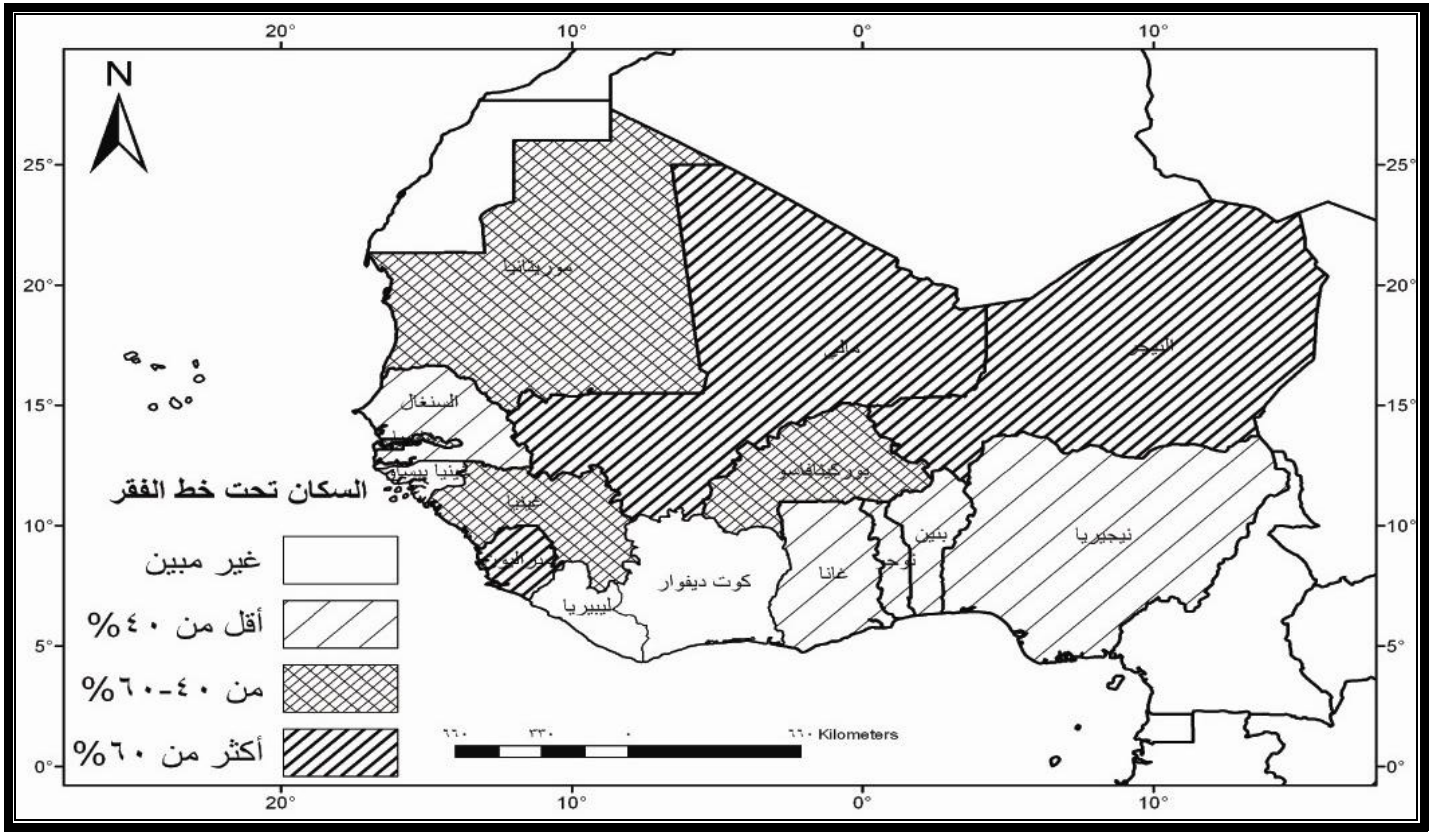

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2).

شكل (3) : التوزيع النسبي للسكان تحت خط فقر الدخل على الصعيد الوطني خلال الفترة (1990–2004).

الفئة الأولي:

وتضم مجموعة الدول التي تزيد فيها نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني خلال الفترة من (1990–2004) عن 60٪ وهي تضم ثلاث دول هي: سيراليون (70.2٪)، ومالي (63.8٪)، والنيجر (63٪).

وترتفع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (هو خط الفقر الدولي المقدر بدولار واحد في اليوم) في النيجر حيث تبلغ نسبتهم نحو 60.6٪ من إجمالي عدد السكان ومن ثم فهي تحتل المركز الثاني بين دول غرب إفريقيا من حيث نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، كما إنها تأتي في المرتبة الثانية بين دول غرب إفريقيا من حيث نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بدولارين في اليوم والتي بلغت نسبتهم 85.8٪ من إجمالي سكان النيجر. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان العاملين في الزراعة والتي لا تسهم سوى بقدر محدود في الناتج المحلي الإجمالي كما سبق القول.

وتأتي سيراليون في المركز الرابع بين دول غرب إفريقيا من حيث نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع والتي بلغت نحو 57٪ من إجمالي عدد السكان، في حين أنها تأتي في المركز الخامس بين دول غرب إفريقيا من حيث نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم والتي اقتربت من ثلاثة أرباع السكان ويرجع ذلك إلي الصراع الأهلي الذي استمر لمدة عشر سنوات، والذي أثر على الظروف الاقتصادية، وزيادة انتشار الفقر في جميع مناطق البلاد. وقد أدى النزاع على الصعيدين الداخلي والخارجي إلي تشريد ما يزيد على ثلاثة ملايين شخص على الأقل[36].

أما جمهورية مالي فهي تأتي في المركز السادس بين دول غرب إفريقيا من حيث نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع والتي تزيد قليلاً عن ثلث السكان في حين إنها تشغل المركز السابع من حيث نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم والتي بلغت نحو 72.1٪ من إجمالي عدد السكان. ويعتمد اقتصاد جمهورية مالي على المساعدات الخارجية، كما إنها عرضة للتقلبات في أسعار السوق العالمية للقطن والذهب (سلع التصدير الأساسية) وتذبذب الإنتاج الزراعي بسبب فترات الجفاف والقحط التي تتعرض لها وما يقابلها من الخسائر في إيرادات الجمارك، وتحويلات العاملين في الخارج والتي تبلغ أكثر من 200 مليون دولار سنوياً، وهي تشكل أكثر من نصف تدفقات العملات الأجنبية في مالي، كما أدت الحروب في كوت ديفوار إلى منع العمال المهاجرين من مالي من العمل في كوت ديفوار[37]، وتعرض طرق التجارة الخارجية للخطر بسبب استمرار الاضطرابات في كوت ديفوار المجاورة.[38]

الفئة الثانية:

وتضم مجموعة الدول التي تتراوح فيها نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني بين 40–60٪ وهي تضم أربع دول هي: غامبيا (57.6٪)، وبوركينافاسو (46.4٪)، وموريتانيا (46.3٪)، وغينيا (40٪)، كما تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع نحو 59.3٪ في غامبيا، 27.2٪ في بوركينافاسو، و25.9٪ في موريتانيا، ولا تتوفر بيانات عن غينيا عن نسبة السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع، أما بالنسبة للسكان الذين يعيشون تحت خط فقر دولارين فى اليوم فتصل إلى 82.9٪ فى غامبيا، ونحو 71.8٪ فى بوركينا فاسو، ونحو 63.1٪فى موريتانيا. ويرجع ارتفاع معدلات الفقر في بوركينافاسو إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب قصر فترات إراحة الأرض، وعدم كفاية استخدام الأسمدة، وتدهور التربة، والموارد المائية، واعتماد الزراعة على مياه الأمطار التي تتسم بالتغير مما يسهم في زيادة التعرض للفقر.[39]

وفي غامبيا نجد أن أحد الأسباب الكامنة وراء (الدخل) والفقر هي: ارتفاع معدلات البطالة، والعمالة الناقصة Unemployment and Underemployment rates خاصة بين النساء والشباب والعمل في القطاع الرسمي Formal employment sector صغير جدّاً وتستخدم ما يزيد قليلا على 10٪ من القوى العاملة. وتشارك المرأة في انخفاض الإنتاجية في المناطق الريفية بسبب زراعة الكفاف حيث يعمل بها نحو 78٪ من النساء الناشطات اقتصادياً.[40]

وفي موريتانيا نجد الأداء الضعيف للأنشطة الزراعية بسبب الظروف الطبيعية والظروف الاجتماعية، والاقتصادية التي تعيشها الأسر، والأخطار الطبيعية الدائمة كتدهور الموارد الطبيعية، والظروف البيئية، وحالات الجفاف الدورية حيث يمثل الفقر، وانعدام الأمن الغذائي خطراً يهدد الاستثمار في إنشاء الأصول الإنتاجية والحفاظ عليها من أجل توفير سبل عيش مضمونة للأسر[41]، مما يؤدي إلى استمرار الفقر.

وفي غينيا نلاحظ تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية تدهوراً شديداً اعتباراً من عام 2000 من جراء الأزمات السياسية، والاجتماعية، والمؤسسية (هجمات المتمردين والنزاعات المسلحة المختلفة في البلدان المجاورة، وضعف إدارة الموارد العامة، وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، ووقف المعونة الإنمائية، والافتقار إلى ثقة المستثمرين من القطاع الخاص، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية اعتبارا من عام 2007) وكان لهذا التدهور آثار وخيمة على الفئات الضعيفة، فقد اتسم بتفاقم ارتفاع

مؤشر الفقر من 49٪ عام 2002 إلى 54٪ عام 2005، وبمعدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة من 2002 إلى 2004، ثم مرتفع بنسبة 0.1٪ في عام 2005، ثم 0.9٪ في عام 2006، وبتفاقم العجز في الميزانية، وزيادة الديون، وانخفاض مستمر لقيمة الفرنك الغيني، وارتفاع كبير في التضخم (من أكثر من 6.1٪ في عام 2002 إلى أكثر من 35٪ في عام 2006 و15٪ في عام 2007). وأسفر هذا عن فقدان السكان لقدرتهم الشرائية، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويعيش 19٪ من السكان في حالة فقر مدقع.[42]

الفئة الثالثة:

وتضم مجموعة الدول التي تقل فيها نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني عن 40٪، وهي تضم خمس دول هي: غانا، ونيجيريا والسنغال، وتوجو، وبنين.

ويعتمد اقتصاد غانا على الصادرات (الذهب، الأخشاب، الكاكاو، الماس والبوكسيت والمنجنيز) التي تعتبر المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي، ويعتمد اقتصادها المحلي على زراعة الكفاف وقد أدت زيادة الأجور في القطاع العام والالتزامات الإقليمية لحفظ السلام إلى استمرار العجز في التمويل التضخمي[43]. وارتفاع معدلات التضخم منذ التسعينات، وانخفاض مستمر في قيمة العملة المحلية. وتضاؤل الاحتياطيات الأجنبية، وارتفاع الدين العام، وركود وبطء النمو ومستويات الدخل.[44]وبالتالي انعكس ذلك على وجود ما يقرب من 45٪ من السكان يعيشون في فقر مدقع ونحو 78.5٪ من السكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

ورغم أن نيجيريا تأتي في المركز العاشر بين دول غرب إفريقيا من حيث نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل على الصعيد الوطني إلا إنها تأتي في المركز الأول من حيث نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع والتي بلغت نحو 70.8٪ من إجمالي عدد السكان، كما إنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم والتي بلغت نحو 92.4٪ وذلك خلال الفترة (1990–2005)، وهذا مؤسف للغاية حيث تتمتع نيجيريا بموارد طبيعية وفيرة، ولكن معظم الدخل يتجه نحو الأغنياء، وأصحاب الامتيازات، بسبب الفساد، وسوء الإدارة، وعدم كفاية البنية التحتية[45]، وضعف الانضباط المالي، وعدم كفاءة المؤسسات المملوكة للحكومة؛ وقد أدى تدهور الوضع

الاقتصادي منذ أواخر السبعينات، إلى انخفاض النمو، وزيادة الفقر كما إن عدم الاستقرار السياسي، وتفشي العنف، وارتفاع تكاليف القيام بالأعمال التجارية في نيجيريا قد لا تشجع الاستثمارات الخاصة، وتقويض ثقة الجمهور[46]. كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع نسبة الفقراء في نيجيريا.

وفي السنغال حيث يعيش نحو ثلث السكان تحت خط الفقر على مستوى الصعيد الوطني إلا إن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بلغت نحو 17٪ فقط، في حين يعيش أكثر من نصف السكان على أقل من دولارين في اليوم، وتشير مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل عام إلى اقتصاد صحي. حيث إن جهود الحكومة للحد من الفقر متحالفة مع إستراتيجية أوسع للنمو، والتي تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 7٪.[47]

ويعيش ما يقرب من ثلث سكان توجو تحت خط الفقر على الصعيد الوطني ويرجع ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لا يزال هامشيا بسبب انخفاض إنتاج القطن، ونقص الاستثمار في تعدين الفوسفات، وتوتر العلاقة مع المانحين[48]. كما تدهور الوضع الاقتصادي لتوجو بعد عام 1998 نتيجة لأزمة الطاقة.[49]

أما في بنين فنجد أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني تبلغ نحو 29٪ في حين ترتفع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع لتبلغ نحو 30.9٪، أما نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم فتبلغ نحو 73.7٪، ويرجع ذلك إلى أن برامج التكيف الهيكلي التي وضعت من أجل إقامة التوازن في الاقتصاد الكلي وتنشيط النمو الاقتصادي أسهمت في زيادة معدلات البطالة والفقر. حيث أدى هذا إلى تخفيض العمالة في القطاع العام والقطاع الموازي Parastate، كما أسهمت في انخفاض الأجور في القطاع الريفي، وزيادة الأجور في الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بسبب زيادة المعروض من العمالة في كل من الاقتصاد غير الرسمي والمناطق الريفية بسبب تراجع الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وقد أدى ذلك إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي زيادة حدة الفقر بسبب عدم الاستقرار الوظيفي.[50]

مما سبق يتضح أن معظم السكان في دول غرب إفريقيا يعيشون تحت مستوى خط الفقر على الصعيد الوطني حيث تتراوح النسبة بين 29٪ في بنين إلى أكثر من 70٪ من السكان في سيراليون في حين لم تتوفر بيانات عن نسبة الفقراء في دول الرأس الأخضر وغينيا بيساو، وليبيريا.

3) فجوة الفقر بين الريف والحضر :

البعد الإقليمي لظاهرة الفقر هو واحد من أهم الجوانب التي تشترك فيها المجتمعات في غرب إفريقيا، ويتعلق المظهر الأساسي لذلك في ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وما يصحبه من تدهور الوضع المعيشي لهؤلاء المهاجرين مقارنة بما كان عليه سابقا. بالإضافة إلي انتشار الفقر الحاد، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وارتفاع معدلات البطالة إلى جانب افتقار الحيز العمراني للمعيشة إلى الخدمات الأساسية كالمياه، والمرافق الصحية والكهرباء، والطرق، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية. ومع ذلك فإن هذا لا ينفي أن الفقر كظاهرة هو أكثر انتشاراً في الريف.

ويوضح الجدول رقم (3) وشكل رقم (4) التوزيع الجغرافى للسكان تحت خط فقر الدخل في الريف والحضر في بعض دول غرب إفريقيا[*] ومنهما يتضح الآتي:

- التباين الشديد بين دول غرب إفريقيا من حيث اتساع فجوة الفقر بين الريف والحضر وتأتي سيراليون في مقدمة دول غرب إفريقيا من حيث ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر سواء في الريف، أو في الحضر حيث يعيش نحو 79٪ من إجمالي سكان الريف دون خط الفقر، كما يعيش أكثر من 56.4٪ من سكان الحضر تحت خط الفقر.

ويرجع ارتفاع الفقر في المناطق الريفية في سيراليون إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني والحرب الأهلية التي انتهت في عام 2002، ولا يزال الفقر على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. والتدهور الاقتصادي الحاد الذي سار جنباً إلى جنب مع الحرب الأهلية، والاضطرابات الاجتماعية التي دمرت البنية الأساسية الاجتماعية، والمادية والفقيرة في البلد. وأفقر الناس في سيراليون هم المعدمون، وصغار المزارعين، لاسيما النساء اللائي يرأسن الأسر الريفية، من بين هذه المجموعات، والأشد حرماناً هم الذين كانوا لاجئين، أو مشردين داخلياً خلال الحرب، جنباً إلى جنب مع الشباب، ولاسيما المقاتلين السابقين.

ويتركز الفقر بشكل كبير في المناطق الريفية، والمناطق الحضرية خارج العاصمة فريتاون.[51] وأكثر المناطق فقراً في سيراليون هي: Kailahun (92٪) و Kenema (88٪)، وبومبالي Bombali 89٪، وبونث Bonthe (85٪)، وتونكوليلي Tonklili (84٪) ففي هذه المناطق 8 من كل 10 يعيشون في فقر تام.[52]

(*) البيانات متوفرة عن عشر دول في غرب إفريقيا.

- وتأتي مالي في المركز الثاني بين دول غرب إفريقيا حيث يعيش ما يزيد عن ثلاثة أرباع سكان الريف تحت خط الفقر في حين تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الحضر نحو 30.1٪ وذلك حسب مسح أجرى في عام 1998، وتعتبر مالي ثاني أفقر بلد في العالم وفقا لدليل الفقر البشري، وانتشار الفقر أكثر بكثير في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، وأكثر المناطق تضرراً هي: كيدال (93٪ من سكانها فقراء) كما ترتفع نسبة الفقراء في غاو (79٪)، تمبكتو Tombouctou (77٪)، وموبتي (76٪)، وأفقر سكان المناطق الريفية في مالي النساء، والشباب والمزارعين، وصغار المنتجين، والرعاة الرحل من مربي الماشية شمال مالي.[53]

جدول (3) : التوزيع الجغرافى للسكان تحت خط الفقر
فى بعض دول غرب أفريقيا حسب مكان الإقامة [54]

الدولة	سنة المسح*	السكان تحت خط الفقر		
		حضر	ريف	جملة السكان
غانا	2006/2005	10.8	39.2	28.5
غامبيا	2003	57	63	61.3
موريتانيا	2000	25.4	61.2	46.3
السنغال	1992	23.7	40.4	33.4
نيجيريا	2004	43.2	63.3	34.1
بنين	2003	29	46	39
مالي	1998	30.1	75.9	63.8
النيجر	1993/1989	52	66	63
بوركينافاسو	2003	19.2	52.4	46.4
سيراليون	2004/2003	56.4	79	70.2

المصدر: الجدول من حساب الباحثة عن:

- البنك الدولى للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية فى العالم 2008، ص ص 333-337.
- National Bureau of Statistics, Poverty Profile for Nigeria, Federal Republic of Nigeria, 2006, p. xv.

(*) تم الاعتماد في حساب نسبة السكان تحت خط الفقر حسب آخر مسح أجرى على الفقر في كل دولة والذي تم في سنوات مختلفة نظراً لقلة البيانات المتاحة، وصعوبة الحصول على بيانات في سنة واحدة لجميع الدول.

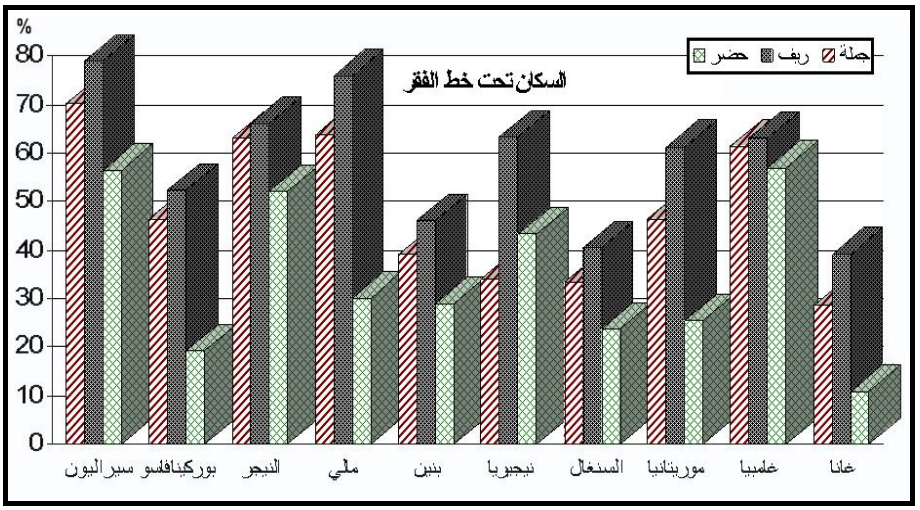

المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (3).

شكل (4) : التوزيع النسبي للسكان تحت خط الفقر في غرب إفريقيا حسب مكان الإقامة.

- وتشغل النيجر المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، والتي تقترب من ثلثي سكان المناطق الريفية، وأكثر من نصف سكان المناطق الحضرية بمتوسط 63٪ على مستوى الدولة وذلك خلال الفترة 1993/1989، ويرجع ذلك إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وارتفاع النمو السكاني، وانخفاض الغلة بسبب اعتماد الزراعة على المطر.[55]
- وتشغل غامبيا المركز الرابع من حيث ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والتي بلغت 63٪ من سكان المناطق الريفية وأكثر من نصف سكان المناطق الحضرية وبمتوسط 61.3٪ وذلك في عام 2003.
- أما في نيجيريا التي تشغل المركز الخامس فنجد أن نسبة السكان تحت خط الفقر في الريف قد انخفضت من 69.8٪ عام 1996 إلى 63.3٪ عام 2004، أما في المناطق الحضرية فتظهر حدة الانخفاض من 58.2٪ إلى 43.2٪ خلال الفترة السابقة على الترتيب [56]، ورغم انخفاض معدلات الفقر إلا إنها ما زالت مرتفعة ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، واستخدام تكنولوجيا غير مناسبة للفقراء، وانخفاض معدل النمو والاقتصاد، والانتشار غير المناسب لتخصيص الموارد وخاصة في القطاع العام، وانخفاض الاستثمار، كما إن القاعدة الإنتاجية للبلاد لا تزال ضيقة وضعيفة [57]. وتتفاوت

معدلات الفقر في نيجيريا بين المناطق حيث سجل النطاق الشمالي الشرقي أعلى نسبة (67.3٪) يليها النطاق الشمالي الغربي (62.9٪) ثم الشمال الأوسط North Central (62.3٪) والجنوب الجنوبي South south (51.1٪)، والجنوب الغربي (42٪)، والجنوب الشرقي (34.2٪)، كما زاد عدد الفقراء في نيجيريا من 39 مليون عام 1992 إلى 69 مليون في عام 2004.[58]

- تأتي موريتانيا في المركز السادس من حيث ارتفاع نسبة سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر والتي بلغت نحو 61.2٪ من إجمالي سكان الريف في مقابل 25.4٪ فقط من سكان الحضر وذلك في عام 2000، مما يدل على اتساع الفجوة في الدخل بين الريف والحضر في موريتانيا، ويرجع ذلك إلى ضعف خطوط الإنتاج الزراعي الرئيسة، وعدم كفاية البنية الأساسية الريفية، والضعف المؤسسي للقطاع الريفي وتدهور الموارد الطبيعية، وأكثر الأسر عرضة للفقر هي تلك التي يأتي دخلها من الأنشطة الزراعية التي تكاد لا تلبي 30٪ من الاحتياجات الغذائية.[59]
- تأتي بوركينافاسو في المركز السابع بين دول غرب إفريقيا من حيث ارتفاع نسبة فقراء الريف والتي بلغت نحو 52.4٪ في مقابل 19.2٪ من سكان الحضر عام 2003، وهذا يدل على اتساع فجوة الفقر بين ريف وحضر بوركينافاسو، ويعتبر الفقر في بوركينافاسو ظاهرة ريفية، أفقر ثلاث مناطق من عشرة أقاليم إدارية هي الشمالية، الشمالية الوسطى Centre-North، والشرقية الوسطي Centre- East، حيث تزيد النسب عن 50٪، كما إن أعلى احتمالات الوقوع في الفقر كان في مركز الشرقية (0.75) والشمالية North (0.66) والجنوبية الغربية South West (0.61)، وتوجد أعلى معدلات الفقر بين مزارعي المحاصيل الغذائية؛ وذلك بسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب قصر فترات إراحة الأرض، وعدم كفاية استخدام الأسمدة، كما أدى النمو السكانى السريع إلى زيادة الضغط على البيئة الهشة مما أدى إلى تدهور التربة والموارد المائية، والتقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية وضعف وعدم كفاية مرافق التخزين، وضعف البنية التحتية، ونقص فرص الحصول على رأس المال المنتج، والعمالة، والخدمات المالية. وبصفة عامة يختلف مفهوم الفقر بين المناطق الحضرية والريفية. ففي المناطق الحضرية، يرجع الفقر إلى المخاطر المرتبطة بالمناخ، وانخفاض القوة الشرائية، والأسرة ذات الحجم الكبير والحجم المتوسط. أما في الريف

يرتبط الفقر بالكسل، ونقص الخطوات التمهيدية Lake of Initiative، وغياب المشروع المساعد Absence of Project Assistance، والفشل الدائم، والفقر المزمن.[60]

- أما في غانا فنجد أن ما يقرب من نصف سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر في مقابل نحو 18.6٪ من إجمالي سكان الحضر الذين يعيشون تحت خط الفقر وبمتوسط 39.5٪ من إجمالي سكان غانا وذلك في عام 1999/1998، وتشير البيانات وفقاً لأحدث مسح لمستويات المعيشة إلى انخفاض مستويات الفقر الشديد في غانا حيث انخفضت من 26.8٪ عام 99/98 إلى 18.2٪ عام 2006/2005، ولكن مع ذلك فإنه ما زالت هناك فجوة بين الريف والحضر حيث يعتبر الفقر في غانا ظاهرة ريفية، ولوحظ أيضاً أن هناك انخفاض عام في معدلات الفقر بالنسبة لجميع المناطق وذلك كما يوضحه جدول رقم (4) وشكل (5) ومنهما يتضح انخفاض معدلات الفقر في غانا من 39.5٪ عام 1999/1998 إلى 28.5٪ عام 2006/2005، كما انخفضت معدلات الفقر في جميع المناطق الحضرية والريفية باستثناء أكرا التي ارتفعت بها نسبة الفقر من 4.4٪ عام 1999/1998 إلى 10.6٪ عام 2006/2005 كما ارتفعت نسبة السكان ذوى الفقر المدقع من 1.9٪ إلى 5.4٪ وبمعدل نمو 14.9٪ سنويا خلال الفترة السابقة على الترتيب. وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر بالإضافة إلى تركيز البرامج التمهيدية على الكسافا، والأناناس، وزيت النخيل في الإقليم الأوسط، ومحاصيل الصادرات من الأناناس، والكاكاو في الإقليم الشرقي. ويرجع انخفاض الفقر بصفة عامة إلي ارتفاع معدلات النمو في إنتاج الكاكاو.

ويلاحظ أيضاً أن أعلى معدلات للفقر والفقر المدقع في المناطق الريفية كانت في ريف السافانا، كما إن أعلى معدل للفقر والفقر المدقع في المناطق الحضرية كان أيضا في حضر السافانا.[61]

وقد سجل الحضر الساحلي أعلى معدل انخفاض سواء بالنسبة للفقر أو الفقر المدقع في حين سجل ريف السافانا أقل معدل انخفاض للفقر والفقر المدقع خلال الفترة 2006/2005-1999/1998. بسبب تركز معظم مشاريع التنمية فى الحضر عنها فى الريف.

جدول (4) : التوزيع النسبي للفقر في غانا حسب المناطق خلال الفترة (1998-2006)[62].

المنطقة	الفقر Poverty			الفقر المدقع Extreme Poverty		
	1998/	2005/	معدل	1998/	2005/	معدل

النمو ٪	2006	1999	النمو ٪	2006	1999	
14.9	5.4	1.9	12.5	10.6	4.4	أكرا
32.2-	2	19	24.7-	5.5	31	الحضر الساحلي
18.9-	2.9	10.9	13.9-	6.9	18.2	حضر الغابات
5.6-	18.3	27.1	6.3-	27.6	43	حضر السافانا
12.97-	11.5	28.5	9.2-	24	45.6	الريف الساحلي
5.3-	14.6	21.1	4.5-	27.7	38	ريف الغابات
3.8-	45.4	59.3	2.2-	60.1	70	ريف السافانا
5.5-	18.2	26.8	4.7-	28.5	39.5	**الجملة**

- UNDP, GHANA. Human Development Report, 2007, p.25.

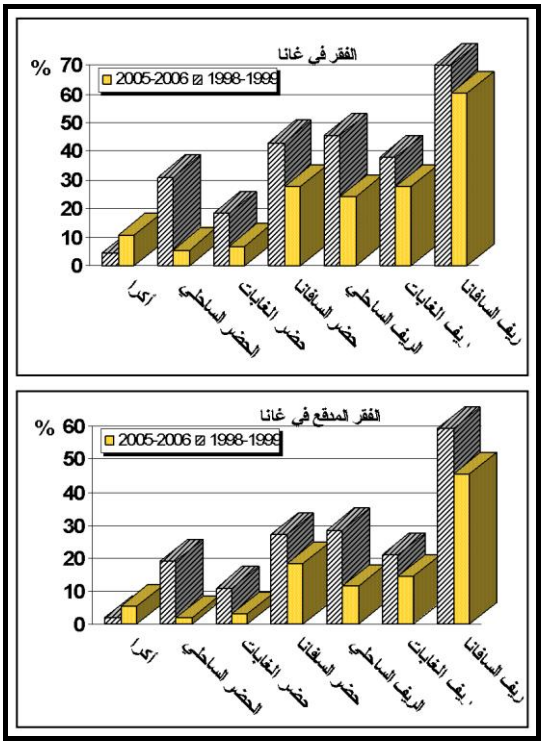

المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (4).

شكل (5) : التوزيع النسبي للفقر في غانا حسب المناطق خلال الفترة (1998-2006).

وتتباين معدلات الفقر في غانا عبر الأقاليم الإدارية حيث تتفاوت النسب من 12٪ في أكرا إلي ما يقرب من 88٪ في الغرب الأقصى Upper West و70٪ في الشرق الأقصى Upper East عام 2005-2006 وذلك كما يوضحه شكل (6).

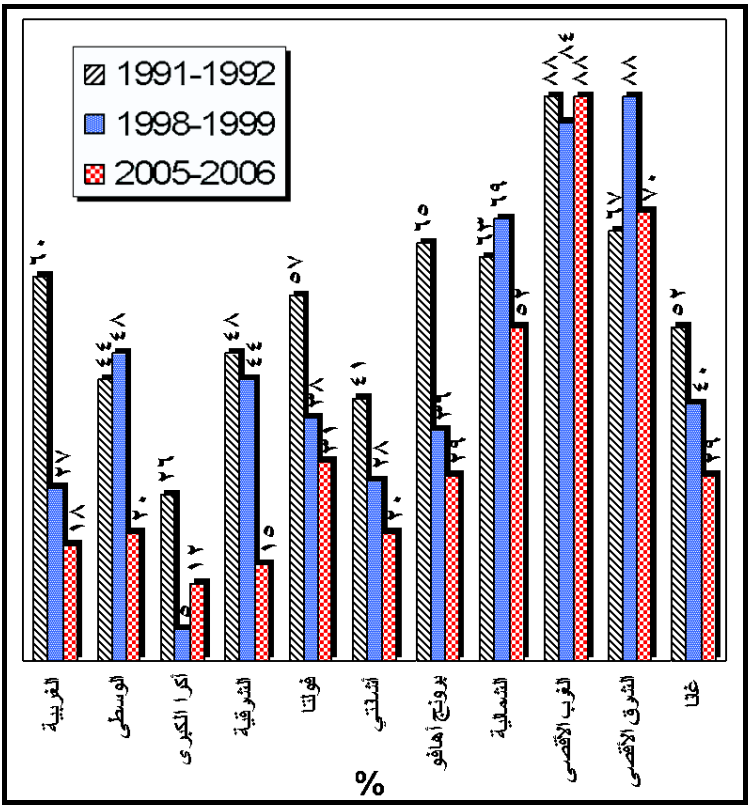

مصدر البيانات: UNDP, GHANA. Human Development Report, 2007, p. 25.

شكل (6) : معدلات الفقر في غانا حسب الأقاليم الإدارية.

كما تختلف اتجاهات الفقر في غانا بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن الفقر واضح بصورة خاصة في قطاعين هما قطاع الزراعة والقطاع غير الرسمي، والقطاع الزراعي هو الأسوأ تأثراً، و27٪ من تلك المؤسسات الصغرى والصغيرة يعيشون تحت خط الفقر. ويلاحظ بصفة عامة انخفاض معدلات الفقر في جميع القطاعات خلال الفترة من 1992/1991 إلى 2006/2005 وذلك كما يوضحه شكل (7).

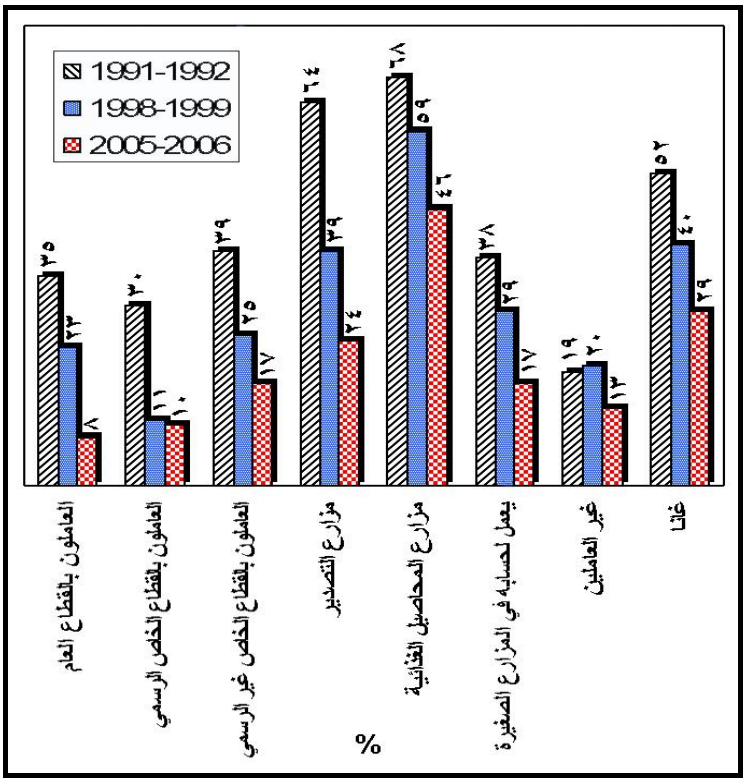

مصدر البيانات: UNDP, GHANA. Human Development Report, 2007, p. 27.

شكل (7) : معدلات الفقر في غانا حسب أنماط النشاط الاقتصادي الرئيسة.

- وفي السنغال ترتفع نسبة الفقر في الريف عنها في الحضر حيث بلغت نسبة فقراء الريف نحو 40.4٪ في مقابل 23.7٪ للحضر، وغالبا ما يعيش فقراء الحضر في ظروف أفضل من تلك التي وجدت في الريف.[63] وقد أدى الانتعاش الاقتصادي إلى زيادة التفاوت في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية وبين الشرائح الأكثر فقرا والأكثر غنى من السكان، هذه الفوارق كانت تترجم إلى زيادة في عدد الفقراء، وقد كشف مسح الاستهلاك المنزلي في داكار زيادة عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار يومياً إلى 50.7٪ مقابل 46٪ في عام 1991.[64]

أما في بنين فنجد أن ثلث سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر في مقابل 23.3٪ من إجمالي سكان الحضر، وترتفع معدلات الفقر في جميع المناطق الريفية الشمالية (بورجو Borgou، آليبوري Alibori، وأتاكورا Atacora، ودونجا Donga)

وبصورة أقل في المناطق الإدارية على الأطلنطي Atlantique و Couffo. أما أفقر المناطق الحضرية فهي في Couffo و Atacora و Oueme وبصورة أقل في Atlantique و Borgou و Donga.[65] حيث أدت برامج التكيف الهيكلي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر في كل من المناطق الحضرية والريفية.[66]

4) التفاوت بين الأغنياء والفقراء في غرب إفريقيا :

مع تسارع وتيرة العولمة، اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء فيما بين البلدان وداخلها. حيث يقدر أن أفقر 40٪ من السكان حول العالم يحصلون على 5٪ من الدخل العالمي، بينما يسيطر أغنى 20٪ على ثلاثة أرباع الدخل العالمي.[67] كما يفوق دخل الأفراد الـ500 الأكثر غنى في العالم دخل مجموع الـ416 مليون فرد الأكثر فقراً.[68] ويقدر أن الفجوة بين الولايات المتحدة وإفريقيا بنسبة 20:1. كما أن متوسط دخل الفرد في العشر دول الأكثر غنى في العالم كان أكبر بنحو 42 مرة من نصيب الفرد في العشرة بلدان الأشد فقراً في العالم. ومازالت الفجوة تتسع.[69]

ويوضح جدول رقم (5) وشكل (8) التوزيع النسبي للأغنياء والفقراء ومقاييس عدم المساواة في غرب إفريقيا ومنهما يتضح الآتي:

- تأتي سيراليون في المرتبة الأولى من حيث مقاييس عدم المساواة في غرب إفريقيا حيث بلغت قيمة دليل جيني(*) [70] نحو 62.9٪، فقد بلغ نصيب أغني 10٪ من السكان نحو 43.6٪ من إجمالي الدخل في حين لا يتعدى نصيب أفقر 10٪ عن 0.5٪ من الدخل، أما نصيب 20٪ الأغنى يبلغ نحو 63.4٪ من إجمالي الدخل، في حين لا يتعدى نصيب 20٪ الأفقر نحو 1.1٪ فقط، وهي بذلك تسبق جميع دول العالم من حيث الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ ويقدر أن متوسط الدخل في الولايات المتحدة يعادل 75 مرة قدر مثيله في سيراليون.[71]

(*) يقيس دليل جيني Gini مدى الانحراف في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية داخل بلد ما عن المساواة التامة في التوزيع، ويخطط منحنى لورنز النسب المئوية التراكمية للدخل الكلي المتلقي في مقابل العدد التراكمي للمتلقين، بدءا من أفقر فرد أو أسرة معيشية. ويقيس مؤشر جيني المساحة بين منحنى لورنز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، المعبر عنها كنسبة مئوية من المنطقة القصوى تحت ذلك الخط، تمثل قيمة الصفر مساواة كاملة، وقيمة المئة عدم مساواة كاملة.

- تأتي النيجر في المرتبة الثانية من حيث مقاييس عدم المساواة في غرب إفريقيا حيث بلغت قيمة دليل جيني نحو 50.5٪، فقد بلغ نصيب أغنى 10٪ من السكان نحو 35.4٪ من إجمالي الدخل في مقابل أن نصيب أفقر 10٪ لا يتعدي 0.8٪، أما نصيب أغنى 20٪ فقد بلغ 53.3٪ في مقابل أن نصيب أفقر 20٪ لا يتعدى 2.6٪.
- تأتي غامبيا في المركز الثالث من حيث مقياس عدم المساواة والذي بلغ 50.2٪، فقد بلغ نصيب الدخل لأفقر 10٪ نحو 1.8٪ في مقابل 37٪ لأغنى 10٪، في حين نجد إن نصيب الدخل لأفقر 20٪ بلغ نحو 4.8٪ في مقابل 53.4٪ لأغنى 20٪ من السكان.

جدول (5) : عدم المساواة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في غرب إفريقيا[72].

الدولة	سنة الاستطلاع*	نصيب الدخل أو الانفاق٪				دليل جيني
		لأفقر 10٪	لأفقر 20٪	لأغنى 20٪	لأغنى 10٪	
غانا	1999/98	2.1	5.6	46.6	30	40.8
موريتانيا	2000	2.5	6.2	45.7	29.5	39
غامبيا	1998	1.8	4.8	53.4	37	50.2
السنغال	2001	2.7	6.6	48.4	33.4	41.3
نيجيريا	2003	1.9	5	49.2	33.2	43.7
غينيا	2003	2.9	7	46.1	30.7	38.6
بنين	2003	3.1	7.4	44.5	29	36.5
ساحل العاج	2002	2	5.2	50.7	34	44.6
مالي	2001	2.4	6.1	46.6	30.2	40.1
النيجر	1995	0.8	2.6	53.3	35.4	50.5
غينيا بيساو	1993	2.1	5.2	53.4	39.3	47
بوركينافاسو	2003	2.8	6.9	47.2	32.2	39.5
سيراليون	1989	0.5	1.1	63.4	43.6	62.9

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، مرجع سابق، ص ص 270-272.

* اعتمدت الباحثة على تحليل عدم المساواة في الدخل على البيانات المتوفرة وهي في سنوات مختلفة.

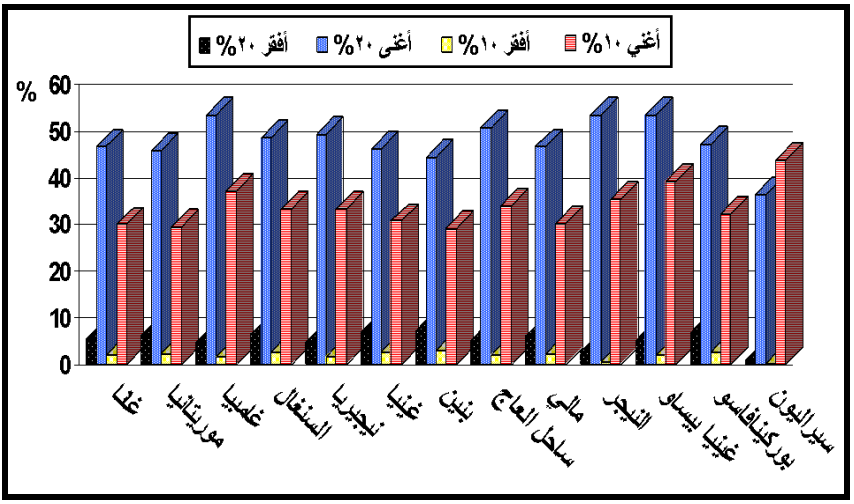

مصدر البيانات: اعتماداً على الجدول رقم (5).

شكل (8) : عدم المساواة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في غرب إفريقيا.

تعتبر هذه الدول الثلاث هي الدول التي تتصف بأعلى معدلات من عدم المساواة في توزيع الدخل في غرب إفريقيا، أما باقي دول غرب إفريقيا فنجد أن نصيب الدخل لأفقر 10٪ يتراوح بين 1.9٪ في نيجيريا إلي 3.1٪ في بنين، في حين نجد أن نصيب أغنى 10٪ يتراوح بين 29٪ في بنين إلي 39.3٪ في غينيا بيساو.

أما بالنسبة لنصيب الدخل لأفقر 20٪ فنجد انه يتراوح بين 5٪ في نيجيريا إلي 7.4٪ في بنين، في حين أن نصيب أغني 20٪ يتراوح بين 44.5٪ في بنين إلي 53.4٪ في غينيا بيساو.

مما سبق يتضح اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في جميع دول غرب إفريقيا وبصفة خاصة في سيراليون، والنيجر، وغامبيا حيث بلغت الفجوة أقصاها، وهذا يعكس بدوره عدم إنصاف في الحصول على الموارد الاقتصادية، وفرص التعليم، والتوظيف، وتزايد احتمالات الوفاة التي يواجهها المواليد والأسر الفقيرة قبل بلوغهم سن الخامسة أكبر منها في الأسر الأكثر ثراءاً، كما إن فرص الحصول على الخدمات يكون أيضاً غير متكافئ، كما يؤدي إلي حدوث اضطرابات وصراع بين فئات المجتمع حيث يمثل الفقراء الأغلبية في مقابل أقلية تمتلك جميع موارد الدولة، ومن ثم تصير الأهداف الإنمائية للألفية أصعب على التحقيق.

ثانياً : التوزيع الجغرافي للفقر من منظور الاحتياجات الأساسية :

يمكن التعرف على الفقر البشري في غرب إفريقيا من منظور الحرمان من الاحتياجات الأساسية وبصفة خاصة الغذاء، والتعليم والخدمات الأساسية، والتي تعتبر نتيجة لانخفاض متوسط الدخل. كما إن بعضها تعتبر سبباً لازدياد معدلات الفقر في غرب إفريقيا.

1) التوزيع الجغرافى للسكان المحرومين من الغذاء الكافى (الجوع) :

الجوع هو أحد أعظم الأخطار التي تهدد الإنسانية إذ يؤثر على أكثر من 850 مليون نسمة في مختلف أرجاء العالم،[73] كما يعد تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1995–2015 هو الغاية الثانية من الهدف الأول للألفية الذي اتفق عليه زعماء 189 دولة من دول العالم في سبتمبر عام 2000 في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية على طائفة من الغايات والأهداف المحددة زمنيا، والقابلة للمراقبة لتحقيقها بحلول عام 2015.[74]

ويتسبب نقص التغذية في 53٪ من حالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة البالغ عددها 9.7 مليون حالة في البلدان النامية. وهذا يعني وفاة طفل كل ست ثوان جراء سوء التغذية والأسباب ذات الصلة، ويصيب الهزال أكثر من 46 مليون طفل في سن ما قبل المدرسة في البلدان النامية. كما يصيب التقزم أكثر من 147 مليون طفل في سن ما قبل المدرسة في البلدان النامية، ويحد سوء التغذية من القدرة على التعلم. كما إن حوالي 47.4٪ من الأطفال في سن ما قبل المدرسة على الصعيد العالمي مصابون بفقر الدم.[75]

إن ميراث الجوع، الذي يتسبب في سوء تغذية الأمهات اللاتي يلدن أطفالا يعانون بدورهم من سوء التغذية يمثل عقبة في طريق التنمية. كما يعرض سوء التغذية الأمومي الأمهات والأطفال للخطر، ويعتبر الجوع سبباً للفقر ونتيجة له في آن واحد. وإن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة المطلوبة للإسراع في تخفيض الفقر تبقي صعبة المنال ما دامت شريحة كبرى من السكان تعاني الجوع وسوء التغذية.[76]

وقد ارتفع عدد ناقصي التغذية في العالم من 841.9 مليون خلال الفترة (1990–1992) إلي 848 مليون خلال الفترة (2003–2005)، كما تشير التقديرات إلي أن عدد الجياع في العالم وصل إلي نحو 923 مليون في عام 2007، ويرجع ذلك إلي ارتفاع أسعار الأغذية وتأثيره على الأمن الغذائي بالإضافة إلي الأحوال المناخية القاسية والنزاعات الإقليمية.[77] ويوضح جدول رقم (6) بعض مؤشرات الجوع فى غرب إفريقيا ومنه يتضح الآتى :

جدول (٦) : بعض مؤشرات نقص الغذاء فى غرب أفريقيا[٧٨].

الدولة	عدد ناقصى التغذية بالمليون		نسبة ناقصى التغذية إلي مجموع السكان		نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية (سعر حراري/يوم)		الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم أقل من ٥ سنوات ٪	
	١٩٩٠/ ١٩٩٢	٢٠٠٣/ ٢٠٠٥	١٩٩٠/ ١٩٩٢	٢٠٠٣/ ٢٠٠٥	١٩٩٠/ ١٩٩٢	٢٠٠٣/ ٢٠٠٥	نقص الوزن ٢٠٠٠/٢٠٠٧	التقزم ٢٠٠٣/٢٠٠٥
الرأس الأخضر	----	----	٢,٥>	٢,٥>	٣٠١٠	*٣٢١٠	**١٤	---
غانا	٥,٤	١,٩	٣٤	٩	٢٠٨٠	٢٦٩٠	١٣	٢٢
موريتانيا	٠,٢	٠,٢	١٠	٨	٢٥٦٠	٢٧٩٠	**٣٢	٣٥
توجو	١,٨	٢,٣	٤٥	٣٧	٢١٥٠	٢٠٢٠	٢٢	٢٤
غامبيا	٠,٢	٠,٥	٢٠	٣٠	٢٣٧٠	٢١٤٠	١٦	٢٢
السنغال	٢,٣	٣	٢٨	٢٦	٢٢٨٠	٢١٥٠	١٤	١٦
نيجيريا	١٤,٧	١٢,٥	١٥	٩	٢٥٤٠	٢٦٠٠	٢٤	٣٨
غينيا	١,٢	١,٥	١٩	١٧	٢١١٠	٢٥٤٠	٢٢	٣٥
بنين	١,٥	١,٦	٢٨	١٩	٢٣٣٠	٢٢٩٠	١٨	٣٨
كوت ديفوار	٢	٢,٦	١٥	١٤	٢٤٧٠	٢٥٢٠	١٦	٣٤
مالي	١,١	١,٢	١٤	١١	٢٢٢٠	٢٥٧٠	٢٧	٣٨
النيجر	٣,١	٣,٧	٣٨	٢٩	٢٠٢٠	٢١٤٠	٣٩	٤٦
غينيا بيساو*	٠,٣	٠,٥	٢٤	٣٥	٢٣٠٠	*٢٠٧٠	١٥	---
بوركينافاسو	١,٣	١,٣	١٤	١٠	٢٣٥٠	٢٦٢٠	٣٢	٣٥
سيراليون	١,٩	٢,٥	٤٥	٤٧	١٩٩٠	١٩١٠	٢٥	٤٠
ليبيريا	٠,٦	١,٣	٣٠	٤٠	٢٢١٠	٢٠١٠	٢٣	٣٩
المتوسط	٣٧,٦	٣٦,٥	٢٠	١٤	٢٣١١	٢٣٩٢	٢٤	٣٣
الدول المتقدمة	١٩,١	١٥,٨	---	---	٣٣٣٠	*٣٤٩٠	---	---
العالم النامي	٨٢٢,٨	٨٣٢,٢	٢٠	١٦	٢٥٢٠	*٢٦٦٠	٢٤	---
آسيا والمحيط الهادي	٥٨٢,٤	٥٤١,٩	٢٠	١٦	٢٥١٠	*٢٦٧٠	---	---
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٢,٦	٤٥,٢	١٢	٨	٢٧٠٠	*٢٨٧٠	---	---
الشرق الأدنى وشمال افريقيا	١٩,١	٣٣	٦	٨	٣٠٥٠	*٣١١٠	---	---
افريقيا جنوب الصحراء	١٦٨,٨	٢١٢,١	٣٤	٣٠	٢١٧٠	*٢٢٦٠	---	---
العالم	٨٤١,٩	٨٤٨	١٦	١٣	٢٦٤٠	*٢٧٩٠	٢٣	---

المصدر: – منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ص٤٨–٥٤

– منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائى، سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٧، روما، ٢٠٠٦، ص ص ١١٨–١٢١.

* متوسط ٢٠٠١/٢٠٠٣ ** متوسط ١٩٩٦/٢٠٠٥.

أ. نقص التغذية في غرب إفريقيا :

- يتركز عدد ناقصي التغذية في العالم في كل من أسيا و المحيط الهادي، وفي إفريقيا جنوب الصحراء حيث يضم الإقليمان معاً نحو 750 مليون شخص (89٪) من إجمالي عدد ناقصي التغذية في العالم خلال الفترة من (2003–2005)، كما تشير تقديرات المنظمة إلي أن ارتفاع الأسعار أدى إلي وقوع نحو 41 مليون شخص آخرين في أسيا والمحيط الهادي، و24 مليون شخص في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في هوة الجوع.[79]
- شهدت جميع الأقاليم الجغرافية في العالم انخفاض نسبة ناقصي التغذية في الفترة من (2003–2005) عما كانت عليه في الفترة السابقة (1990–1992)، ثم ارتفاع عدد ونسبة الجوعي في عام 2007 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وذلك كما يوضحه شكل (9).
- انخفض عدد ناقصي التغذية في غرب إفريقيا من 37.6 مليون خلال الفترة (1990–1992) إلى 36.6 مليون متوسط الفترة (2003–2005)، كما انخفضت نسبة الجوعى من 20٪ إلى 14٪ خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى انخفاض عدد ناقصي التغذية في كل من نيجيريا وغانا.
- يتركز أكثر من ثلاثة أرباع (78.2٪) ناقصي التغذية في غرب إفريقيا في نيجيريا، النيجر، والسنغال، كوت ديفوار، سيراليون، وتوجو، وغانا، أما النسبة الباقية (21.8٪) تتوزع على باقي الدول. ويلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين نسبة ناقصي التغذية في غرب إفريقيا وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى، حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان لارتباط الرتب –0.69 مما يدل على أنه كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالى كلما زادت نسبة ناقصي التغذية وذلك كما يوضحه ملحق رقم (2).

وقد جرى تطوير منهج لتصنيف البلدان وفقاً لدرجة الحرمان من الأغذية. ومن أجل القيام بهذا العمل جرى تحديد ثلاثة أنماط من ظاهرة انتشار نقص الأغذية[80] هي:

1- منخفض:- نسبة ناقصي الأغذية أقل من 5٪.
2- متوسط:- نسبة ناقصي التغذية بين 5-أقل من 20٪.
3- حاد:- نسبة ناقص التغذية أكثر من 20٪.

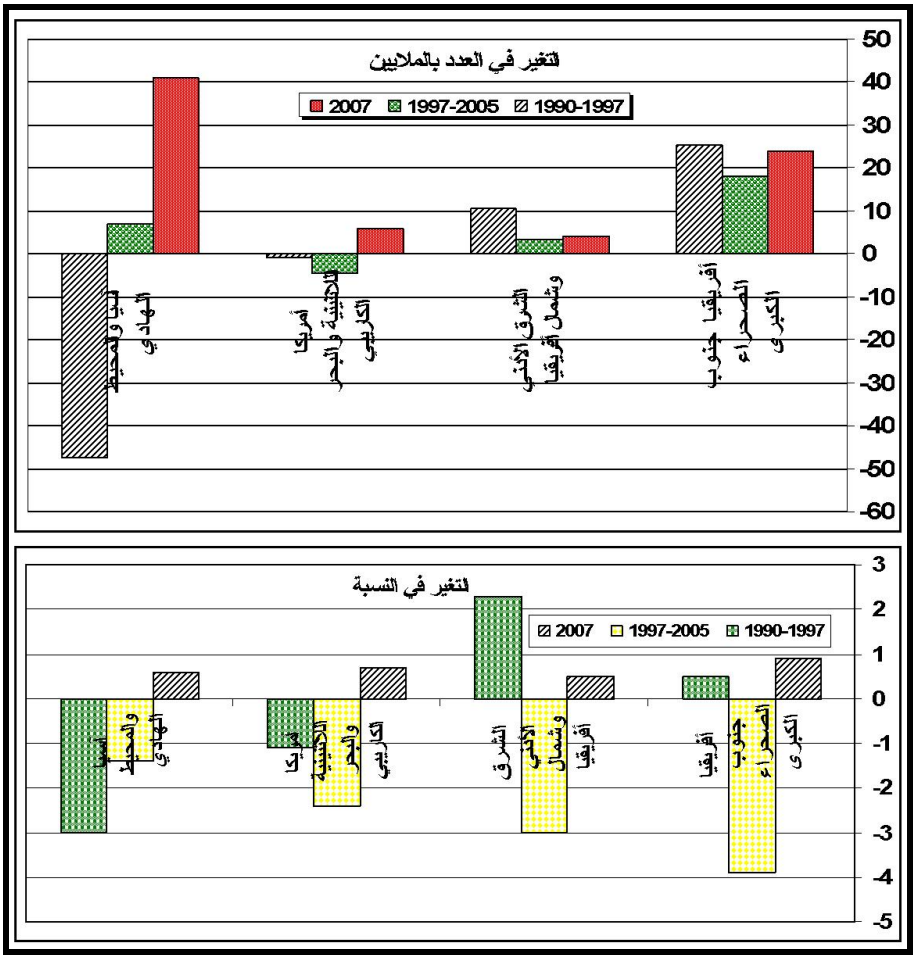

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم 2008، ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائى- الأخطار والفرص، روما، 2008، ص 7.

شكل (9) : التغيرات الإقليمية في عدد ناقصى التغذية ونسبتهم.

وبتطبيق ذلك على دول غرب إفريقيا كما يوضحه الجدول السابق والشكل رقم (10) أتضح الآتي:

- **الفئة الأولي** : وتضم مجموعة الدول ذات معدلات حادة في نقص التغذية وقد انخفض عددها من تسع دول خلال الفترة (1992/1990) إلى سبع دول في الفترة (2005/2003) هي: توجو، غامبيا، السنغال، النيجر، غينيا بيساو، سيراليون وليبيريا.

في حين خرجت كل من غانا وبنين من هذه الفئة وانضمتا إلى الفئة التالية وذلك يرجع إلى أن غانا هي البلد الوحيد الذي بلغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية معاً. ويعزى العامل الرئيسي لنجاح غانا إلي النمو القوي في الاقتصاد عموماً وفي القطاع الزراعي بوجه خاص. وحقق إجمالي الناتج المحلي الزراعي في غانا نمواً متواصلاً دعمته السياسات التي توفر عائداً كبيراً للمنتجين، والارتفاع النسبي في أسعار الكاكاو. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً أن عدد من عادوا إلي ممارسة الزراعة في غانا يتجاوز ضعف عدد من تركوها.[81] كما نجحت بنين في تخفيض نسبة عدد من يعانون نقص التغذية. ورغم أن توجو والسنغال والنيجر ما زالت ترتفع بهم نسبة من يعانون من نقص التغذية الحاد إلا إنها حققت بعض التقدم واستطاعت إن تخفض نسبة الفقراء بها في الفترة (2003–2005) عما كانت عليه في الفترة السابقة رغم ارتفاع الأعداد المطلقة، في حين حدثت انتكاسات في كل من غينيا بيساو، وغامبيا، وسيراليون، وليبيريا والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بسبب الحروب، والنزاعات الأهلية والتقلبات المناخية التي تؤدي إلي انخفاض حاد في الإنتاجية الزراعية وفي فقدان المحاصيل المخزنة.[82]

- **الفئة الثانية** : وتضم مجموعة الدول ذات معدلات نقص التغذية المتوسط. وقد كان عددها ست دول خلال الفترة (1990–1992)، ارتفع عددها إلى ثمان دول في الفترة التالية (2003–2005) هي: غانا، موريتانيا، نيجيريا، غينيا، بنين، كوت ديفوار، مالي، وبوركينافاسو، ورغم انخفاض نسب السكان ذوي معدلات نقص التغذية المتوسط في جميع هذه الدول إلا إن غانا ونيجيريا هما فقط اللتان استطاعتا خفض الأعداد المطلقة لنقص التغذية في الفترة (2003–2005) عما كانت عليه في الفترة السابقة (1992/1990) أما باقي الدول فإما شهدت ثباتا في العدد المطلق كما هو الحال في كل من موريتانيا وبوركينافاسو، أو شهدت زيادة في الأعداد المطلقة للسكان ناقصي التغذية في (2003–2005) عما كانت عليه خلال الفترة السابقة على الترتيب.
- **الفئة الثالثة:** وتشمل الدول ذات معدلات نقص التغذية المنخفض وتقع ضمن هذه الفئة دولة الرأس الأخضر التي تقل بها نسبة السكان ناقص التغذية عن 2.5٪ من مجموع السكان.

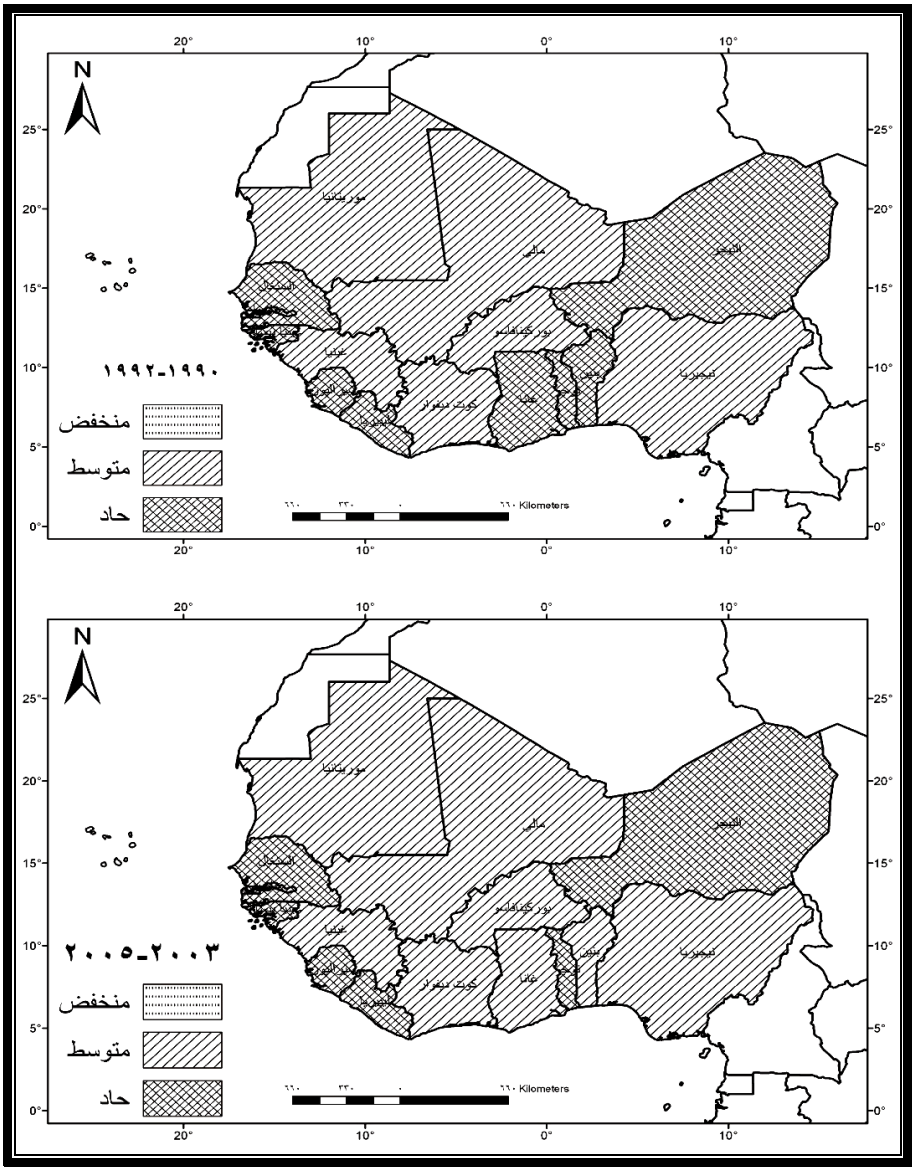

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم (6).

شكل (10) : التوزيع النسبي لناقصي التغذية في غرب إفريقيا خلال الفترة 1990-2005.

مما سبق يتضح أن إقليم غرب إفريقيا يعاني من نقص تغذية متوسط وحاد، وقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى إلحاق الضرر بالبلدان بأشكال مختلفة، إلا إن تأثيره كان على

أشده في البلدان التي تواجه نقصاً هيكلياً في إنتاج الأغذية، حيث الدخل المنخفض، كما إن أغلبية الأسر تنفق نسبة عالية من ميزانيتها المحدودة على الغذاء. وتتسم هذه الدول بالفعل بمعدلات عالية من نقص التغذية وهى تشمل: النيجر، وسيراليون، وليبيريا وهى تعانى بالفعل من أزمات غذائية ينضم إليها كلا من غينيا، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار. أما غامبيا، والسنغال، وتوجو فتعد من البلدان المعرضة لأخطار شديدة.[83]

ب. نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية :

يقدر نصيب الفرد من السعرات الحرارية بالنسبة للبالغين والذين يقومون بنشاط لمدة 8 ساعات يوميا بنحو 3200 سعر حراري في اليوم في الأقاليم المعتدلة، ويقلل المناخ من قيمة السعرات الحرارية بنسبة تتراوح بين 10–20٪ في أغلب الأحيان، كما تحتاج الأم الحامل والمرضعة إلى 600 سعر حراري زيادة (أي 3800 سعر) يوميا، كما حددت منظمة الصحة العالمية الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية بنحو 3000 سعر حراري.[84]

ومن دراسة الجدول رقم (6) الذي يوضح نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في غرب إفريقيا ومنه يتضح ما يلي:

- ارتفع نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية على الصعيد العالمي بنسبة 5.7٪ من 2640 إلي 2790 سعرا حراريا يوميا، خلال الفترة (1990/1992–2001/2003).
- ارتفع نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في الدول النامية وفي جميع الأقاليم الجغرافية خلال الفترة (2001/2003) عما كانت عليه في الفترة السابقة (1990/1992).
- يقل نصيب الفرد من السعرات الحرارية في إفريقيا جنوب الصحراء والدول النامية عنها في الدول المتقدمة، حيث يحصل الفرد في إفريقيا جنوب الصحراء على 2260 سعراً حرارياً يومياً وهو أقل من الحد الأدنى الذي حددته منظمة الصحة العالمية، في حين يرتفع نصيب الفرد في غرب إفريقيا عن نصيب الفرد في إفريقيا جنوب الصحراء. إلا إنه ينخفض عن الحد الأدنى الضروري.
- ينخفض نصيب الفرد في معظم دول غرب إفريقيا عن الحد الأدنى الضروري باستثناء الرأس الأخضر التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد عن الحد الأدنى الضروري.

- حققت تسع دول تزايداً في نصيب الفرد يومياً من إمدادات السعرات الحرارية خلال الفترة (1992/1990–2005/2003) هي: غانا حيث بلغت نسبة التغيير (29.3٪)، غينيا (20.4٪)، مالي (15.8٪)، بوركينافاسو (11.5٪)، موريتانيا (9٪)، الرأس الأخضر (6.6٪)، النيجر (5.9٪)، نيجيريا (2.4٪) وساحل العاج (2٪)، ورغم هذا التزايد في نصيب الفرد إلا أنه ما زال دون متوسط احتياج الفرد من الطاقة. في حين شهدت باقي دول غرب إفريقيا تناقصاً في نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية خلال نفس الفترة وقد بلغت حدة النقص أعلاها في غينيا بيساو (–10٪)، في حين سجلت بنين أدناها (–1.7٪) خلال نفس الفترة.

وتتباين دول غرب إفريقيا من حيث متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية خلال الفترة (2003–2005) وذلك كما يوضحه جدول رقم (6) وشكل (11) ومنهما يتضح الآتي:

1- **الفئة الأولى** : وتضم الدول التي يقل بها متوسط نصيب الفرد يوميا من إمدادات السعرات الحرارية عن 2100 سعر حراري وتضم كلاً من توجو، وسيراليون، وليبيريا، وغينيا بيساو وهي دول عانت من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة وتدهور الأوضاع الاقتصادية مما أثر على إنتاج الغذاء وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من إمدادات الغذاء. ففي حصر أجرى في أواخر أغسطس 2003 في ليبيريا، أشارت البيانات إلي أن 40٪ من الأطفال الذين يعيشون في معسكرات يعانون من سوء التغذية.[85] كما تعاني كل من سيراليون وليبيريا من الحرب الأهلية التي خلفت شعباً من اللاجئين غير ملم بفنون الزراعة راغب في انتظار المعونات الغذائية من هنا وهناك حتى إن الأمم المتحدة أعلنت سيراليون أسوأ دولة زراعية على مستوى العالم، كما إن الأراضي المزروعة فعلاً دون المطلوب بكثير فهي لا تزيد عن 42٪ في توجو، وحوالي 24.5٪ في غينيا بيساو، و 11.25٪ في سيراليون من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.[86]

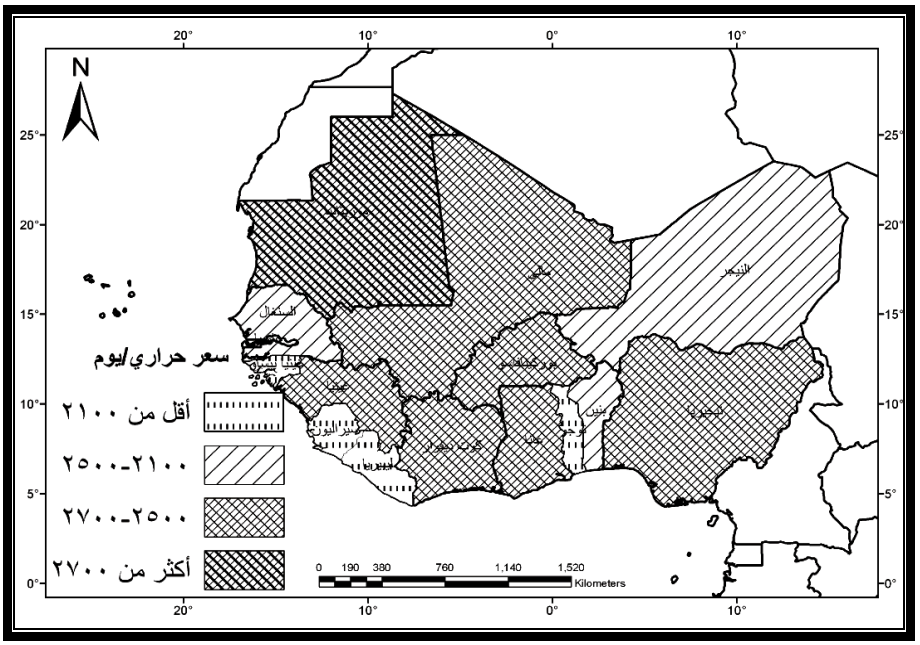

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (6).

شكل (11) : نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية خلال الفترة (2005/2003).

2- **الفئة الثانية** : وتضم مجموعة الدول التي يتراوح بها متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية من 2100-2500 سعر حراري يوميا وعددها أربع دول هي النيجر، غامبيا، السنغال، وبنين، ونجد أن نصيب الفرد من السعرات الحرارية انخفض في كل من غامبيا، والسنغال، وبنين في الفترة (2005/2003) عما كان عليه في الفترة السابقة (1992/1990) ففي غامبيا يرجع السبب الأساسي إلى ضعف الإنتاجية الزراعية والتدهور البيئي، وضعف البنية التحتية، والتسويق، وعدم الحصول على الائتمان، وعدم توفر التكنولوجيا المناسبة.[87] وفي السنغال حيث يسود الجفاف في الشمال لثلاث سنوات متعاقبة في عام 2003 ومع تزايد المشكلات البيئية وعدم انتظام سقوط الأمطار، واعتمادها على الصادرات الزراعية مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي، كما دفع عدم الاستقرار السياسي في منطقة كازامانس الآلاف من الناس على الفرار إلى الخارج.[88] بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية في بنين وحالات الجفاف وغزو أسراب الجراد للمحاصيل في النيجر.[89]

3- **الفئـة الثالثـة :** وتضم الدول التي يتراوح متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في كل منها بين 2500–2700 سعر حراري يوميا وعددها أربع دول هي: (كوت ديفوار–غينيا– نيجيريا– وغانا)، ويلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الفترة (2003–2005) عما كان عليه في الفترة السابقة (1992/1990)، ففي كوت ديفوار نجد أن الحالة الغذائية حرجة في البلاد، خاصة في الغرب والشمال بسبب حركة المعارضين حيث يوجد أكثر من مليون نازح بسبب الصراع المسلح. أما في غينيا فإن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين وكذلك عدم الاستقرار في دول الجوار ساهم في استمرار الأزمة الغذائية. وتعتبر غانا ونيجيريا هما الدولتان الوحيدتان اللتان استطاعتا خفض أعداد ناقصي التغذية، وتحسين الوضع الغذائي كما سبق القول.

4- **الفئـة الرابعـة :** وتضم الدول التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد بها من السعرات الحرارية عن 2700 سعر حراري يوميا وهي تضم كل من موريتانيا، والرأس الأخضر، ونجد أن نصيب الفرد في موريتانيا ما زال دون الحد الأدنى مما يدل على تدهور الوضع الغذائي الذي اتسم بعدم توافر الخدمات الأساسية. وإن كان أفضل مما كان عليه في الفترة السابقة (1992/1990)، أما في الرأس الأخضر التي تعتبر الدولة الوحيدة بغرب إفريقيا التي يحصل فيها الفرد على الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية كما حددته منظمة الصحة العالمية. ويرجع ذلك إلي تحسن نوعية الحياة بما في ذلك مستوى الدخل مما أدى إلي خروجها من فئة أقل البلدان نمواً وتحسين ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية.

من العرض السابق يتضح أن الغالبية العظمى من السكان في غرب إفريقيا لا تحصل حتى على الحد الأدنى من السعرات اللازمة للفرد حيث يعاني سكان 15 دولة من صعوبة في الحصول على الغذاء الكافي وهم يمثلون حوالي 99.8٪ من إجمالي سكان غرب إفريقيا ونحو 29.6٪ من إجمالي سكان إفريقيا. بينما نجد أن نسبة ضئيلة جدا من سكان غرب إفريقيا هي التي تحصل على القدر الملائم من الغذاء.

ج. نقص التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة :

يعاني اثنان من بين كل سبعة أطفال في العالم من نقص الوزن، كما يعاني اثنان من كل خمسة أطفال التقزم، ويعاني واحد من بين كل عشرة أطفال من الهزال، ويقدر أن ما يتراوح بين 27و28٪ من أطفال الدول النامية يعانون من نقص الوزن أو التقزم.

وتتفاوت نسب الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بصورة محسوسة للغاية بين دول غرب إفريقيا، إذ سجلت النيجر أعلى النسب من الأطفال المصابين بنقص الوزن والتقزم (39٪، 46٪) على التوالي وذلك كما يوضحه جدول (6) السابق وشكل (12)، في حين سجلت غانا أدنى نسبة للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن والتي بلغت نحو 13٪، أما اقل نسبة للتقزم فقد سجلتها السنغال (16٪).

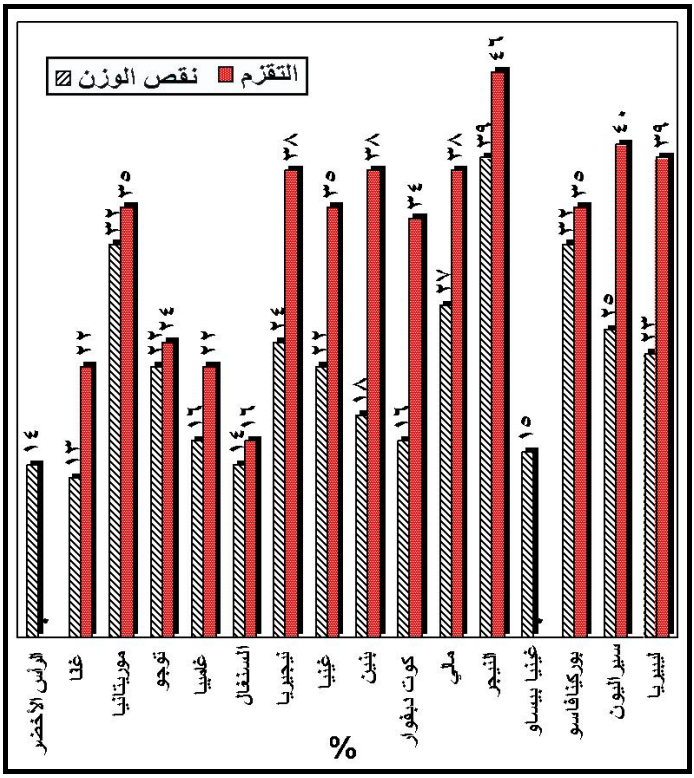

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول رقم (6).

شكل (12) : التوزيع النسبي للأطفال (أقل من 5 سنوات) دون مستوي الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم.

2) الحرمان من التعليم :

التعليم عامل أساسي من عوامل التنمية المستدامة وهو في نفس الوقت مكون من مكونات الرفاهية الاجتماعية وعامل من عوامل تنميته عن طريق صلاته بالعوامل الديموغرافية، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية. والتعليم أيضًا وسيلة لتمكين الفرد من الاستفادة من المعرفة وهو شرط مسبق لتغلب أي شخص على المشاكل في عالم اليوم المعقد. ويساعد التقدم المحرز في مجال التعليم إلي حد كبير في الحد من معدلات الخصوبة وفي تخفيض معدلات الوفيات وتحسين نوعية الحياة بصفة عامة. وقد أصبح التعليم ممثلا في معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً من أهم المؤشرات لقياس التقدم في التنمية البشرية،[90] وكل سنة من سنوات التعليم تؤدي إلى زيادة دخل الفرد بما لا يقل عن 10٪، وفقا لما ذكرته الأمم المتحدة عام 2009.[91] كما إنه يساعد في ضمان أن يلعب المجتمع دوراً تنافسياً في الأسواق العالمية المتصفة بالتغير المستمر والسريع في التكنولوجيا وطرق الإنتاج.[92]

أ. الأمية :

هناك ما يقرب من 78 مليون (واحد من كل 5) لا يعرفون القراءة والكتابة معظمهم من الإناث (ثلثي العدد)، وقد بلغت معدلات الأمية في جنوب وغرب آسيا نحو (59٪)، وفي إفريقيا جنوب الصحراء (61٪)، والدول العربية (66٪)، والكاريبي (70٪)[93] ويعرقل الافتقار إلى التعليم الأساسي وانخفاض مستويات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة عملية التنمية في جميع مجالاتها، وتعتبر الأمية أحد الأسباب الرئيسة للفقر ونتيجة له في نفس الوقت، ويوضح جدول رقم (7) وشكل (13) تطور الأمية لدى الكبار في غرب إفريقيا خلال الفترة (1990–2007) ومنهما يتضح الآتي:

- تتباين معدلات الأمية في غرب إفريقيا ما بين الحد الأعلى في النيجر (88.6٪،80٪) خلال الفترة (1990–2007)، والحد الأدنى في الرأس الأخضر (36.2٪، 20.6٪) خلال نفس الفترة. بسبب نظام الاصلاح الاقتصادي الذي أعقبه اعتماد عملية ديمقراطية قائمة على انتخابات تجرى بانتظام منذ عام 1991، مما أدى إلي تحقيق الاستقرار وانخفاض معدل الأمية منذ الاستقلال بنسبة تفوق 40٪.[94]
- حققت معظم دول غرب إفريقيا انخفاضاً في معدلات الأمية لدى الكبار خلال الفترة (1990–2007)، وقد سجلت كل من غانا، ونيجيريا، والرأس الأخضر أعلى نسبة انخفاض بلغت 49.2٪، 47.6٪، 43.1٪، في حين سجلت كل من غينيا، والنيجر أدنى نسبة انخفاض بلغت 7.2٪، 9.7٪ خلال نفس الفترة.

- ويلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين نسبة الأمية في دول غرب افريقيا حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان لارتباط الرتب – 0.41 كما يوضحه ملحق رقم (3). كما ان هناك علاقة موجبة ولكنها ليست قوية بين نسبة السكان تحت خط فقر الدخل على الصعيد الوطني وبين نسبة الأمية حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان لارتباط الرتب 0.25 وذلك كما يوضحه ملحق رقم (4).

جدول (7) : تطور نسبة الأمية لدى الكبار في غرب إفريقيا (15 سنة فأكثر)[95].

الدولة	نسبة الأمية لدى الكبار		نسبة الأمية لدى الإناث		نسبة الانخفاض في الأمية لدى الكبار (1990–2007)	نسبة الأمية (الإناث /الذكور) 2007
	1990	2007	1990	2007		
الرأس الأخضر	36.2	20.6	45.7	27.4	43.1	2.19
غانا	41.5	21.1	52.8	27.6	49.2	1.91
موريتانيا	65.2	56.4	76.1	65.7	13.4	1.40
توجو	55.8	34.2	71.3	47.2	38.7	2.26
غامبيا	74.4	55.1	80.3	62.2	25.9	1.30
السنغال	71.6	56	81.4	65.1	21.8	1.40
نيجيريا	51.3	26.9	61.6	33	47.6	1.61
غينيا	*76	**70.5	---	81.9	7.2	---
بنين	73.6	54.7	84.5	69.7	25.7	1.79
كوت ديفوار	61.5	44.5	74.3	54.5	27.6	1.56
مالي	81.2	68.9	89.6	79	15.1	1.36
النيجر	88.6	80	94.9	88.3	9.70	1.24
غينيا بيساو	72.8	52.5	87.1	66.7	27.9	1.77
بوركينافاسو	83.7	69.6	92	79.8	16.8	1.35
سيراليون	*79	**65.6	---	**75.6	17	---
ليبيريا	60.8	39.3	77.2	55.3	35.4	2.37

المصدر: الجدول من حساب الباحثة عن:

- African Development Bank, Selected Statistics on African Countries, Tunis, 2008, vol xxv11. pp. 27, 90-275.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص ص 138–139.

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، ص ص 138–139.

** عام 2006.

- يلاحظ إن نسبة الأمية عند الإناث أعلى منها بكثير عند الذكور، حيث نجد أن الفجوة بين الإناث والذكور أكثر اتساعاً في كل من ليبيريا وتوجو، في حين أنها تقل في

النيجر. ويرجع هذا التفاوت بين دول غرب إفريقيا حسب مستوى النجاح الذي أحرزته في معدلات تعليم الكبار.

مما سبق يتضح تفشى الأمية بين دول غرب إفريقيا كما تشير إلي ضعف الجهود المبذولة في مكافحة الأمية مما يتطلب حملات مكثفة من جميع دول غرب إفريقيا لمكافحة الأمية وذلك للاقتراب من أهداف عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية الذي بدأ في عام 2003.[96]

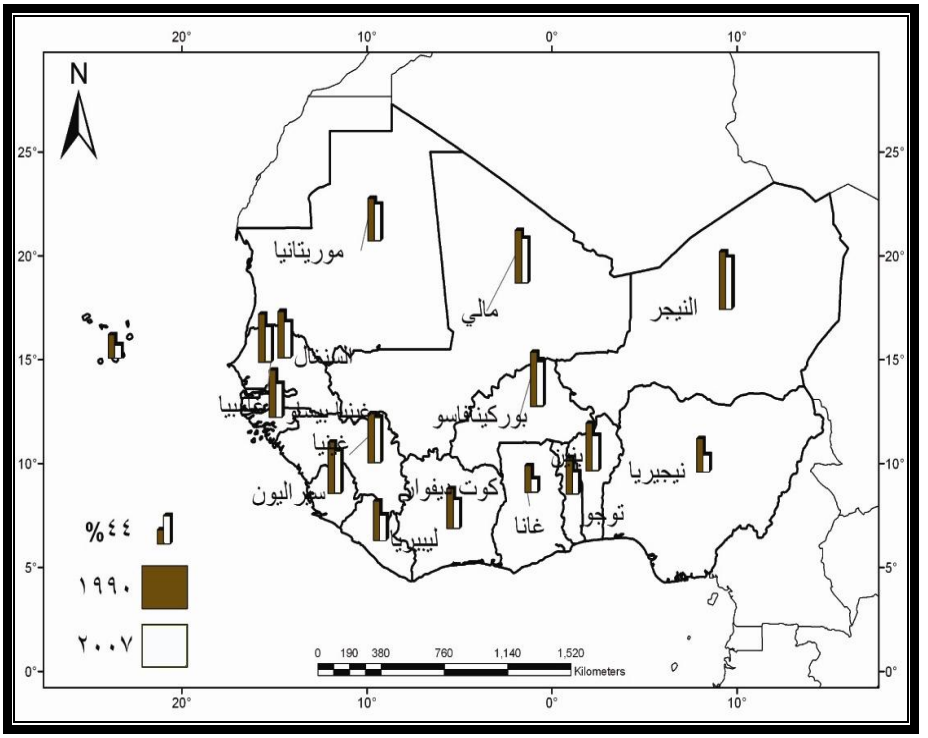

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول (7).

شكل (13) : التوزيع النسبي للأمية في غرب إفريقيا خلال الفترة 1990-2007.

ب. معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية :

يعتبر التعليم الابتدائي هو الحق الأدنى للإنسان في التعليم، حيث لا يوجد لأي استثمار آخر تأثير دائم مثل تعليم الأطفال، إذ يتمتع الأطفال الذين يرتادون المدرسة بصحة أفضل، وبدرجة أكبر من الاعتماد على الذات، ويمكنهم الحصول على مهنة بسهولة أكبر. ورغم الإقرار بأهمية التعليم لجميع الأطفال، فقد ثبت أن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي أمر صعب في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لتقرير أصدرته اليونيسيف واليونسكو في عام 2009، يوجد حوالي 75 مليون طفل خارج المدرسة، 55٪ منهم من الإناث، وكانت إفريقيا جنوب الصحراء تضم نصف عدد هؤلاء الأطفال، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسيبقي ملايين الأطفال غير ملتحقين بالمدارس بحلول عام 2015 الذي يمثل الأجل المحدد لتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي[97]، كما إن معظم البلدان الـ31 التي يتوقع ألا تتمكن من تحقيق تعميم التعليم تقع في إفريقيا جنوب الصحراء.[98]

ويوضح جدول (8) وشكل (14) معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي ونسبة الانتظام لتلاميذ المرحلة الابتدائية في دول غرب إفريقيا ومنهما يتضح الآتي:

- تتفاوت دول غرب إفريقيا حسب معدلات الالتحاق الإجمالية بين سيراليون التي سجلت أعلى معدل التحاق (155٪)، ويرجع ذلك إلى نجاح البنك الدولي في إعداد برنامج لمساندة التأهيل، والإصلاح الاقتصادي، واستعادة النشاط في سيراليون في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات وما نتج عنه من زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية نتيجة لتطبيق مجانية التعليم فى الصفوف الثلاثة الأولي وتحسين الوصول إلى المدارس في المناطق الريفية[99]. في حين سجلت النيجر أدنى معدل التحاق بلغ 51٪ خلال الفترة (2000-2007).
- تنخفض معدلات الالتحاق الإجمالية للذكور والإناث في غرب ووسط إفريقيا مقارنة بالدول الصناعية والدول النامية والعالم، كما تتباين معدلات الالتحاق الإجمالية للذكور والإناث بين دول غرب إفريقيا حيث تزيد معدلات التحاق الذكور عن الإناث في معظم دول غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا وغامبيا التي تزيد فيها معدلات التحاق الإناث الإجمالية عن الذكور.

جدول (8) : معدلات الالتحاق الاجمالى والصافي لتلاميذ المرحلة الابتدائية

(المستوي الأول) في غرب إفريقيا (2000–2007)[100].

الدولة	معدلات الالتحاق الاجمالى (2000–2007)			معدلات الالتحاق الصافي (2000–2007)			نسبة الانتظام في المدارس الابتدائية الصافية (2000–2007)		معدلات الالتحاق إناث/ ذكور
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة**	ذكور	إناث	
الرأس الأخضر	108	103	106	88	87	88	97	96	0.99
غانا	98	97	92	73	71	72	75	75	0.97
موريتانيا	99	104	99	78	82	57	56	59	1.05
توجو	110	95	102	86	75	80	82	76	0.87
غامبيا	71	77	77	59	64	62	60	62	1.08
السنغال	81	79	80	71	70	58	58	59	0.99
نيجيريا	105	87	93	68	59	63	66	58	0.87
غينيا	96	81	88	77	66	51	55	48	0.86
بنين	105	87	96	87	73	67	72	62	0.84
كوت ديفوار	79	62	71	61	49	62	66	57	0.80
مالي	90	71	80	68	54	61	45	33	0.79
النيجر	58	43	51	56	40	38	44	31	0.71
غينيا بيساو	84	56	69.7(أ)	53	37	54	54	53	0.70
بوركينافاسو	66	54	67	52	42	47	49	44	0.81
سيراليون	155	139	155(ب)	---	---	69	69	69	---
ليبريا	96	87	05.4(أ)	40	39	40	---	---	0.98
غرب ووسط افريقيا	93	77	---	67	58	60	93	56	0.87
الدول الصناعية	101	101	---	95	96	96	---	---	1.01
الدول النامية	109	103	---	89	86	83	**80	*77	0.97
العالم	108	103	---	90	87	85	*80	*77	0.97

*بدون الصين **المعدل الصافي للالتحاق/للانتظام في المدارس الابتدائية. أ=2001/ب=2005

المصدر:

- اليونسيف، وضع الأطفال فى العالم، 2009، ص ص 119، 134–137
- African development Bank, Selected Statistics on African Conuntries, Op. cit., different page.
- The world Bank, African Development Indicators 2007, Washington 2008, pp. 80-81.

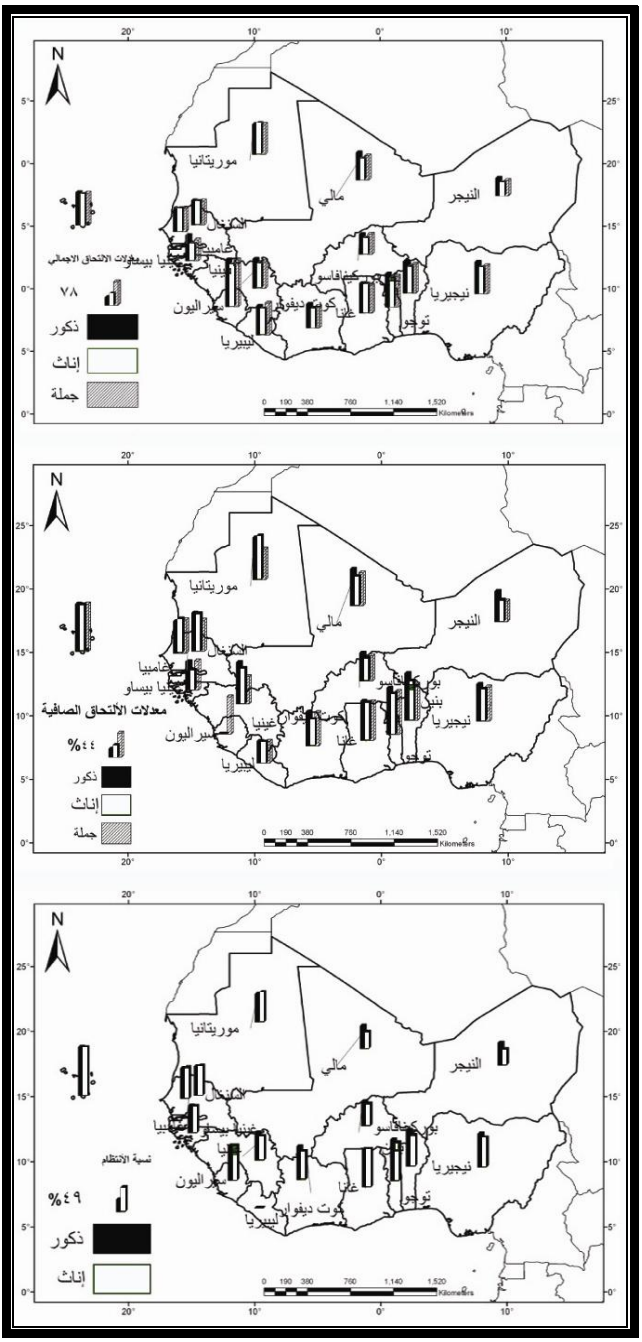

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول (8).

شكل (14) : معدلات الالتحاق الاجمالى والصافي ونسبة الانتظام الصافية لتلاميذ المرحلة الابتدائية في غرب افريقيا (2000–2007م).

أما بالنسبة لمعدلات الالتحاق الصافية، فنجد أنه ما زالت هناك نسبة كبيرة من الأطفال في الفئة العمرية ما زالوا خارج المدرسة خلال الفترة (2000–2007)، فقد سجلت كل من النيجر، وليبيريا، وبوركينافاسو معدلات التحاق صافية تقل عن 50٪، ومعنى هذا أن أكثر من نصف الأطفال في سن التعليم الابتدائي محرومون منه، كما إن هناك ثمان دول تتراوح فيها معدلات الالتحاق الصافية بين 50–70٪ وعددها تسع دول هي: غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، السنغال، مالي، كوت ديفوار، غامبيا، نيجيريا وبنين، ومن ثم نجد أن نسبة الأطفال المحرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائي تتراوح بين 50٪ إلي 30٪ من إجمالي الأطفال في سن التعليم الابتدائي وهذا يرجع بصفة أساسية إلي انتشار معدلات الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار عمل الأطفال لمساعدة الآباء. مما يدل على أنه ما زال هناك الكثير أمام معظم دول غرب إفريقيا نحو تحقيق هدفي التنمية الألفية الثاني والثالث اللذين يسعيان إلى تحقيق التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.[101] ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين معدلات الالتحاق الصافي لتلاميذ المرحلة الابتدائية حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان لارتباط الرتب نحو 0.47 وذلك كما يوضحه ملحق (5) مما يدل على أن تحسن المستوى المعيشي للفرد يؤدي إلي زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم والانتظام في الدراسة.

وقد حققت ثلاث دول فقط تقدمًا نحو هدف الألفية وهى: الرأس الأخضر، وتوجو، وغانا، حيث ترتفع معدلات الالتحاق الصافي بهم عن 70٪، ومن ثم تقل نسبة الأطفال خارج مقاعد الدراسة عن 30٪.

ويعد التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم أمرًا مهماً لتحقيق أهداف التنمية الألفية. فمن الواضح أن القضاء على التفاوت بين الجنسين يعتبر نقطة الانطلاق نحو الهدف الأوسع لمبادرة التعليم للجميع، الذي سيكون تحقيقه مستحيلا من دون تحقيق التكافؤ بين الجنسين. الذي يشكل قاعدة لتحقيق المساواة بين الجنسيين، وتمكين المرأة وهما بدورهما أمران ضروريان لتحقيق باقي أهداف التنمية.

وتشير التقديرات إلى أن معدلات الالتحاق في غرب ووسط إفريقيا تدل على وجود مؤشرًا منخفضًا للتكافؤ بين الجنسين في غرب ووسط إفريقيا مقارنة بالدول الصناعية، والدول النامية والعالم، حيث بلغ مؤشر التكافؤ نحو 0.87 في الفترة (2000–2007). وهذا يعني وجود 87 بنتا في مقابل كل 100 ولد في المدارس

الابتدائية، في مقابل 1.01 للدول المتقدمة، 0.97 لكل من الدول النامية والعالم. وتتسع الفجوة بين الذكور والإناث في كل من غينيا بيساو، والنيجر (0.70، 0.71) على الترتيب، في حين سجلت كل من غامبيا، وموريتانيا تفوق في عدد الإناث الملتحقات بالمدارس الابتدائية على عدد الذكور.

أما بالنسبة لمعدل الانتظام في المدارس الابتدائية. وهو الذي يدل على العدد الكلي للأطفال الذين ينتظمون في الدراسة حتى انتهاء المرحلة بالنسبة إلي مجموع الملتحقين من التلاميذ، وقد بلغت نسبة الانتظام أعلاها بين الذكور في غرب ووسط إفريقيا عنها بين الإناث (93٪، 56٪) على التوالي مما يدل على انه ما تزال الفجوة بين الجنسين في غرب ووسط إفريقيا تشكل قلقاً كبيراً، ونجد أن التفاوت كبير بين دول غرب إفريقيا حيث سجلت الرأس الأخضر أعلى معدلاً للانتظام لكل من الذكور والإناث (97٪، 96٪ على الترتيب)، في حين سجلت النيجر أقل معدلاً للانتظام بلغ 44٪ للذكور، 31٪ للإناث، مما يدل على ارتفاع معدلات التسرب من التعليم نتيجة لانتشار الفقر والتحاق الأطفال بالعمل لمساعدة الأسرة، ومن المعروف أن مؤشر التسرب إلى جانب مؤشر الرسوب والإعادة للصفوف المدرسية يمثلان (إذا تجاوزا حدوداً معينة) هدراً ينبغي تداركه في عائد العملية التربوية.[102]

ج. معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية :

وهي تضم كلا من المرحلة الإعدادية ومرحلة التعليم الثانوي، ولا ينتظم في المدرسة الثانوية على نطاق العالم إلا نسبة 58٪ من الأطفال في سن المرحلة الثانوية. أما الباقون فهم ما زالوا مقيدين في مدارس ابتدائية، أو غير ملتحقين بمدرسة، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من الأرجح أن يكون الأطفال الذين في سن المدرسة ملتحقين بمدارس ابتدائية وليس بمدارس ثانوية، والواقع أن نسبة من في المدارس الثانوية لا تتجاوز 25٪، وعلى نطاق العالم، ما زال طفل واحد من بين كل 6 أطفال في سن المدرسة الثانوية ملتحقاً بمدرسة ابتدائية[103]، ويوضح جدول رقم (9) وشكل (15) معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي ونسبة الانتظام لتلاميذ المرحلة الثانوية ومنهما يتضح الآتي:

جدول (9) : معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي ونسبة الانتظام لتلاميذ المرحلة الثانوية في غرب إفريقيا (2000-2007)[104].

الدولة	معدلات الالتحاق الإجمالي (2000–2007)			معدلات الالتحاق الصافي (2000–2007)		نسبة الانتظام في المدارس الثانوية	
	ذكور	إناث	جملة (2004–2007)	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الرأس الأخضر	75	86	68	56	93	---	---
غانا	5	46	46	47	43	45	45
موريتانيا	27	23	21	16	15	21	17
توجو	54	27	40	30	14	45	32
غامبيا	47	43	45	40	37	39	34
السنغال	27	21	22	23	18	20	16
نيجيريا	36	29	32	28	23	38	33
غينيا	45	4	31	35	20	27	17
بنين	41	23	32	23	11	40	27
كوت ديفوار	32	18	24.6(أ)	25	14	32	22
مالي	35	21	27	---	---	15	11
النيجر	14	9	10	12	7	13	9
غينيا بيساو	23	13	17.7(ب)	11	6	8	7
بوركينافاسو	17	12	14	14	10	17	15
سيراليون	38	26	30(جـ)	27	19	21	17
ليبيريا	37	27	34(ب)	22	13	---	---
غرب ووسط إفريقيا	33	24	---	26	20	31	26
الدول الصناعية	102	101	---	91	92	---	---
الدول النامية	62	58	---	*51	*49	*48	*43
العالم	67	63	---	*58	*57	*48	*44

*العالم بدون الصين أ= 2002 ب= 2001 جـ = 2005

المصدر:

- اليونسيف، وضع الأطفال فى العالم، 2009، ص ص 119، 134–137
- African development Bank, Selected Statistics on African Conuntries, 2008, Tunis, vol-xxv11
- The world Bank, African Development Indicators 2007, Washington 2008, pp. 80-81.

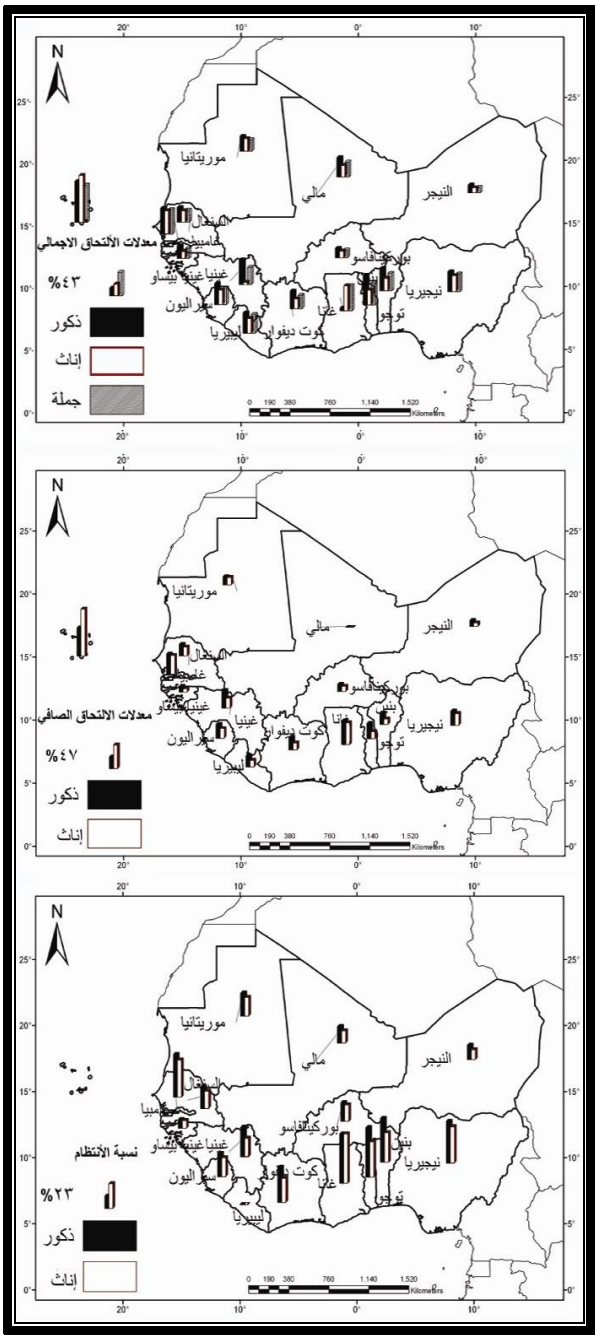

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول (9).

شكل (15) : معدلات الالتحاق الاجمالى والصافي ونسبة الانتظام الصافية لتلاميذ المرحلة الثانوية في غرب إفريقيا (2000–2007م).

- تنخفض معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية ونسبة الانتظام لتلاميذ المرحلة الثانوية في غرب ووسط إفريقيا مقارنة بالدول النامية والعالم.

تتفاوت دول غرب إفريقيا من حيث نسبة الملتحقين بالمستوي الثاني من التعليم، وكانت أعلى نسبة التحاق في الرأس الأخضر، في حين سجلت كل من النيجر وبوركينافاسو أقل نسبة التحاق إجمالية، مما يدل على ارتفاع معدلات التسرب من التعليم فيهما، ومن ثم ارتفاع نسبة المحرومين من التعليم الثانوي.

- تظهر الفجوة بين الجنسين في المرحلة الثانوية بصورة أكثر وضوحاً في معظم دول غرب إفريقيا باستثناء الرأس الأخضر التي ترتفع بها نسبة التحاق الإناث الإجمالية والصافية مقارنة بنسبة التحاق الذكور، وتصل المعدلات أعلاها في الرأس الأخضر حيث بلغت 75٪، 56٪ للذكور و 86٪، 93٪ للإناث لكل من المعدلات الإجمالية والصافية على الترتيب خلال الفترة (2000–2007)، بينما سجلت غانا أدنى نسبة قيد إجمالية للذكور بلغت 5٪، في حين سجلت غينيا بيساو أدنى نسبة قيد صافية للذكور بلغت 11٪، أما بالنسبة للإناث فقد سجلت غينيا أدنى نسبة قيد إجمالية بلغت 4٪، في حين سجلت غينيا بيساو أدنى نسبة قيد صافية بلغت 6٪.

ويلاحظ انه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين عند مستوي الدراسة الثانوية. فمن خلال التعليم تستطيع الفتيات أن يكن أكثر تمكناً وثقة بالنفس من خلال اكتسابهم سلسلة متنوعة من المعارف والمهارات والقيم المهمة جدا للتفاوض على مكانتهم في المجتمع، وفي هذا الخصوص فإن العديد من المنافع التي تعزى عادة إلى التعليم تنشأ من المستوى الثانوي لا من المستوي الابتدائي من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من المشاركة في التعليم الثانوي.[105]

أما بالنسبة للانتظام في المدارس الثانوية فنجد أن نسبة الانتظام للذكور والإناث في غرب ووسط إفريقيا أقل منها بالنسبة للدول النامية والعالم، وقد حققت غانا، وتوجو، وبنين وغامبيا، ونيجيريا، وكوت ديفوار نسبة انتظام للذكور تفوق المتوسط العام لغرب ووسط إفريقيا، في حين حققت باقي دول غرب إفريقيا معدلات تقل عن هذا المتوسط، وقد سجلت غينيا بيساو أدنى نسبة انتظام للذكور بين دول غرب إفريقيا. في حين نجد ارتفاع نسبة انتظام الإناث عن المتوسط العام لغرب ووسط إفريقيا في غانا، وغامبيا، ونيجيريا، وتوجو، وبنين. أما باقي الدول فتقل فيها نسبة انتظام الإناث عن المتوسط العام.

ونجد ارتفاع نسبة انتظام الذكور عن الإناث في المرحلة الثانوية في معظم دول غرب إفريقيا باستثناء غانا التي تتساوى فيها نسبة انتظام الذكور مع الإناث، بالإضافة إلى عدم توفر بيانات لكل من الرأس الأخضر، وليبيريا.

وبصفة عامة نجد انخفاض نسبة الانتظام في المرحلة الثانوية في جميع دول غرب إفريقيا حيث تتفاوت معدلات التسرب والرسوب من المرحلة الثانوية بين 55٪ لكل من الذكور والإناث في غانا إلى 92٪ للذكور، 93٪ للإناث في غينيا بيساو ويرجع هذا الانخفاض في مستويات المشاركة للتعليم الثانوي في غرب إفريقيا إلي أسباب عديدة، أهمها الفقر وعمل الأطفال والاتجار بالأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والأماكن الجغرافية النائية، والبنى التحتية المتواضعة، والاثنية، والمكانة الاجتماعية المتدنية للمرأة وافتقار الأمهات إلى التعليم، والنزاعات الأهلية المسلحة، والكوارث الطبيعية والعنف.[106]

مما سبق يتضح أن نظام التعليم في معظم بلدان غرب إفريقيا تواجهه تحديات ضخمة. مما يعكس عدم الكفاءة، وسوء توزيع الموارد في تكوين الإنفاق العام عبر مستويات التعليم وسوء نوعية التعليم، ومن الواضح أن قدرة البلدان على زيادة رأس المال البشري، الذي هو أمر ضروري للتنمية يشكل عائقاً نتيجة لضعف النظم التعليمية.[107] ويرجع ذلك إلى اتجاه معظم الإنفاق على مدفوعات الديون الخارجية الثقيلة، كما تناضل هذه الحكومات من أجل مواكبة الطلب على المقاعد الدراسية من قبل السكان الذين لا تزال معدلات الخصوبة لديهم مرتفعة، ولا تزال أعداد الأطفال تتزايد كل عام، لذلك لابد من تكاتف الجهود الدولية والدعم الدولي لمساعدة هذه الدول حتى تبلغ تحقيق أهداف الألفية.

3) الحرمان من مياه الشرب الآمنة :

لقد شمل دستور منظمة الصحة العالمية منذ أكثر من 50 عاماً على الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة. كما اعتبر الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المادة 12 البند رقم (1) التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية حق إنساني. يضمن هذا الحق المقومات الأساسية لبلوغ أعلى مستوي من الصحة: المياه الآمنة، والسلامة البيئية. وبالرغم من ذلك فلقد دخلنا الألفية الجديدة ولا يزال هناك أحد المقومات الأساسية للتنمية البشرية لم يتم الوفاء بها حتى الآن وهو الوصول إلي المياه على المستوى

الدولي، حيث أن حوالي 1.1 مليار نسمة لا يستطيعون الوصول إلى مياه شرب آمنة. ونتيجة لذلك أصبح هؤلاء الفقراء لا يتمتعون بالصحة وبالحقوق الإنسانية الأخرى مثل الحق في الغذاء والحق في مسكن مناسب.[108] حيث يقدر أن نصف مستشفيات العالم يشغلها مرضى مصابون بأمراض انتقلت إليهم من المياه. مما يعني أن هناك خدمات علاجية مكلفة تستعمل لمعالجة أمراض كان من الممكن منعها بسهولة.[109]

ويوضح الجدول رقم (10) وشكل (16) نسبة السكان المحرومين من المياه المأمونة في غرب إفريقيا ومنهما يتضح الأتي:

- تكاد تتساوي نسبة السكان المحرومين من الحصول على المياه المأمونة في دول غرب إفريقيا مع المتوسط العام لأفريقيا والتي تبلغ نحو نصف السكان وذلك في عام 1990، وهي أعلي منها على مستوى العالم والتي قدرت بنحو 24٪ من إجمالي سكان العالم لا يحصلون على مياه نقية.
- أما في عام 2006 فنجد انخفاض نسبة المحرومين من المياه النقية في غرب إفريقيا مقارنة بأفريقيا (34.2٪، 41٪ على الترتيب) وإن كانت أعلى منها على مستوى العالم، حيث تزيد نسبة السكان المحرومين في غرب إفريقيا بنحو مرتين ونصف من نسبة السكان المحرومين على مستوى العالم، ويرجع ذلك إلي ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى الدخل في غرب إفريقيا التي تعتبر أكثر مناطق العالم فقرا.
- يوضح الجدول والشكل أيضا التحسن الواضح في الحصول على المياه المأمونة في دول غرب إفريقيا حيث انخفض عدد الدول التي تزيد فيها نسبة السكان المحرومين من الحصول على المياه المأمونة عن 50٪ من تسع دول عام 1990 (غينيا بيساو، مالي، بوركينافاسو، سيراليون، موريتانيا، النيجر، غينيا، توجو، ونيجيريا) إلى دولتين فقط عام 2006 هما النيجر، ونيجيريا، مما يدل على اتجاه حكومات هذه الدول إلي توفير خدمات البنية الصحية الأساسية. وقد سجلت بوركينافاسو أعلى نسبة انخفاض للسكان المحرومين من المياه بلغت نحو 57.6٪، حيث انخفضت نسبة السكان المحرومين من 66٪ عام 1993 إلى 28٪ عام 2006، تليها غينيا حيث انخفضت النسبة من 55٪ عام 1990 إلى 30٪ عام 2006 وبنسبة انخفاض بلغت 45٪، ثم غينيا بيساو (من 73.3٪ إلى 43٪) وبنسبة انخفاض بلغت 41.3٪ خلال نفس الفترة. وفي موريتانيا انخفضت نسبة المحرومين من المياه من 63٪ عام 1990 إلى 40٪ عام 2006 وبنسبة انخفاض بلغت 36.5٪.

جدول (١٠) : الحرمان من المياه المأمونة والصرف الصحي في غرب إفريقيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)[١١٠].

الدولة	الحرمان من المياه المأمونة						الحرمان من الصرف الصحي					
	١٩٩٠			٢٠٠٦			١٩٩٠			٢٠٠٦		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
الرأس الأخضر	٣٠أ	٦٦أ	٤٩أ	١٤د	٢٧د	٢٠د	٣٩←*	٨١←	٥٩←	---	---	---
غانا	١٤	٦١	٤٤	١٠	٢٩	٢٠	٨٩	٩٧	٩٤	٨٥	٩٤	٩٠
موريتانيا	٧٠	٥٩	٦٣	٣٠	٤٦	٤٠	٦٧	٨٩	٨٠	٥٦	٩٠	٧٦
توجو	٢١	٦٤	٥١	١٤	٦٠	٤١	٧٥	٩٢	٨٧	٧٦	٩٧	٨٨
غامبيا	٣٦,٣ب	٦١ب	٢٤ب	٩	١٩	١٤	٥١←	٥١←	٥١←	٥٠	٤٥	٤٨
السنغال	٩	٤٩	٣٣	٧	٣٥	٢٣	٤٨	٩١	٧٤	٤٦	٩١	٧٢
نيجيريا	٢٠	٦٦	٥٠	٣٥	٧٠	٥٣	٦٧	٧٨	٧٤	٦٥	٧٥	٧٠
غينيا	٢٨	٦٥	٥٥	٩	٤١	٣٠	٨١	٩٠	٨٧	٦٧	٨٨	٨١
بنين	٢٧	٤٣	٣٧	٢٢	٤٣	٣٥	٦٨	٩٨	٨٨	٤١	٨٩	٧٠
كوت ديفوار	٢٩	٣٥	٢٥	٢	٣٤	١٩	٦١	٩٢	٨٠	٦٢	٨٨	٧٦
مالي	٥٠	٧٢	٦٧	١٤	٥٢	٤٠	٤٧	٧٠	٦٥	٤١	٦١	٥٥
النيجر	٤١	٦٢	٥٩	٩	٦٨	٥٨	٨٤	٩٩	٩٧	٧٣	٩٧	٩٣
غينيا بيساو	٨٢	٥٣	٧٣,٣	١٨	٥٣	٤٣	٥٢←	٧٨←	٧٠←	٥٢	٧٤	٦٧
بوركينافاسو	٣٨ب	٧١ب	٦٦ب	٣	٣٤	٢٨	٧٧	٩٨	٩٥	٥٩	٩٤	٨٧
سيراليون	٤٢	٧٩	٦٦	١٧	٦٨	٤٧	٧٩←	٩٤←	٨٨←	٨٠	٩٥	٨٩
ليبيريا	١٥	٦٦	٤٣	٢٨	٤٨	٣٦	٤١	٧٦	٦٠	٥١	٩٣	٦٨
غرب إفريقيا	٣٥	٦١	٥٠	١٥	٤٥	٣٤	٦٤	٨٦	٧٨	٦٠,٣*	٨٤,٧*	٧٥,٣*
إفريقيا	١٦	٦٤	٥٠	١٨	٥٤	٤١	٥٥	٧٨	٧١	٥٤	٧٤	٦٧
العالم	٥	٣٨	٢٤	٤	٢٢	١٤	٢٤	٦٦	٤٩	٢٢	٥٦	٤٠

أ= ١٩٩١ ب= ١٩٩٣ جـ= ١٩٩٤ د= ٢٠٠٤ هـ=٢٠٠٠ *المتوسط بدون الرأس الأخضر.

المصدر:

- Who, World health Statistics 2008, Geneva, 2008 pp. 66-75.
- African development Bank, Selected Statistics on African Countries, op. cit, pp. 110-111, 250.

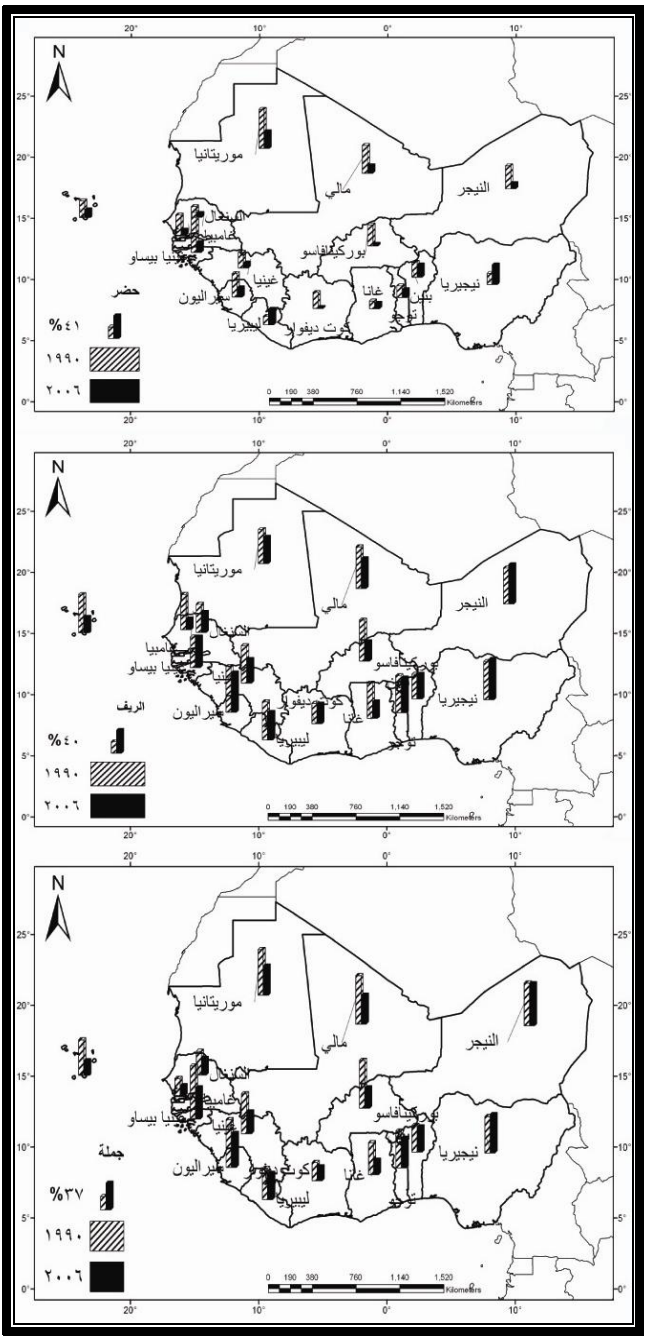

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (10).

شكل (16) : الحرمان من المياه المأمونة في غرب إفريقيا خلال الفترة (1990–2006م).

- أما أقل نسبة للسكان المحرومين من المياه والتي لا تزيد عن 20٪ من إجمالي السكان فتوجد في كل من غامبيا، وكوت ديفوار، وغانا والرأس الأخضر، فقد تلقت غانا 88 دولارا كمعونة لكل فرد يفتقر إلى الحصول على مصدر مياه محسن[111]، مما نتج عنه انخفاض نسبة السكان المحرومين إلى أكثر من النصف خلال الفترة (1990–2006).
- تتسع الفجوة بين الريف والحضر في غرب إفريقيا، حيث تزيد نسبة السكان المحرومين من المياه في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية في معظم الدول الافريقية باستثناء موريتانيا، وغينيا بيساو والتي كانت ترتفع فيها نسبة الحرمان في الحضر مقارنة بالريف وذلك في عام 1990، أما في الفترة التالية (2006) فنجد ارتفاع نسبة الحرمان من المياه في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية في جميع دول غرب افريقيا.
- سجلت نيجيريا أعلى نسبة للسكان المحرومين من المياه بين دول غرب إفريقيا سواء في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية بلغت 35٪ للحضر، 70٪ للريف، في حين سجلت كوت ديفوار أقل نسبة للحرمان في المناطق الحضرية بلغت 2٪ عام 2006، أما أقل نسبة للحرمان من المياه في المناطق الريفية في غرب افريقيا فقد سجلتها غامبيا حيث بلغت نسبة السكان المحرومين 19٪ من إجمالي عدد السكان في المناطق الريفية عام 2006.

4) الحرمان من الصرف الصحي :

وفقاً للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، يعيش أكثر من 40٪ من سكان العالم في بيئات غير واقية للصرف الصحي، وتشكل رداءة الصرف الصحي مسألة بالغة الأهمية عبر العالم، إذ ينتج عن سوء إدارة النفايات مشاكل صحية كبرى على مستوي المجتمعات البشرية، وتهديد للتوازن الأيكولوجي للبيئة. واستنادًا إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، باسكوالي ستيدوتو، تطرح رداءة الصرف الصحي أزمة عالمية صامتة تلقي بآثارها على الصحة العامة والفئات الفقيرة، وتمثل أحد أكبر التحديات المماثلة أمام العالم.

ويعني برداءة الصرف الصحي، لاسيما في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، التعرض لمساوئ بيئية وخطر انتشار أمراض معدية من خلال الاتصال المباشر بالمياه، ودخول الحشرات في السلسلة الغذائية واستيلادها. كما إن انعدام الصرف الصحي يهدد التوازن الايكولوجي للبيئة عند اتصال أنواع أخرى بالمياه الموبوءة. ويعيش حاليا 2.6 مليار شخص، ومنهم مليار طفل على وجه التقريب في ظل انعدام القواعد الأساسية للصرف

الصحي. ويفارق طفل واحد الحياة كل 20 ثانية نتيجة رداءة الصرف الصحي. مما يعني 1.5 مليون وفاة يمكن تفاديها سنويا.[112]

ويوضح جدول رقم (10) وشكل (17) التوزيع النسبي للسكان المحرومين من الصرف الصحي في غرب إفريقيا ومنهما يتضح الآتي:

- ترتفع نسبة السكان المحرومين من خدمات الصرف الصحي في غرب إفريقيا مقارنة بإفريقيا والعالم، حيث بلغت النسب 75.3٪، 67٪، 40٪ على الترتيب وذلك عام 2006. ورغم التحسن في انخفاض نسبة المحرومين من خدمات الصرف الصحي فيما بين عامي 1990، 2006 في معظم دول غرب إفريقيا إلا إن نسبة المحرومين ما زالت كبيرة، ولا تنخفض نسبة السكان المحرومين من هذه الخدمة عن 48٪ في أي دولة من دول غرب إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك فقد حدث تدهور في بعض دول غرب إفريقيا حيث ارتفعت نسبة المحرومين من الصرف الصحي في عام 2006 مقارنة بما كان عليه في عام 1990 وهي توجو، وسيراليون، وليبيريا.
- وتتسع الفجوة بين الريف، والحضر في جميع دول غرب إفريقيا، حيث ترتفع نسبة المحرومين في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، وقد سجلت كل من توجو والنيجر أعلى نسبة حرمان في المناطق الريفية بلغت 97٪ لكل منهما في حين سجلت غامبيا أدنى نسبة حرمان بلغت 45٪ وذلك في عام 2006، أما في المناطق الحضرية فقد سجلت غانا أعلى نسبة حرمان بلغت 85٪، في حين سجلت بنين أدنى نسبة حرمان بلغت 41٪ وذلك في عام 2006.

مما سبق يتضح أنه ما زالت أمام دول غرب إفريقيا جهود كبيرة حتى تحقق أهداف الألفية الخاصة بخفض نسبة المحرومين من الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015، ويجب على المجتمع الدولي مساعدة هذه المنطقة التي تعتبر من أفقر المناطق في العالم، حيث قدر أن كلفة تحسين الصرف الصحي على مستوى العالم تبلغ نحو 10 مليارات دولار سنويا، وهي الكلفة المقدرة للحد إلى النصف من مستويات الأشخاص الذين يفتقرون للقواعد الأساسية للصرف الصحي بحلول عام 2015 إنها كلفة متواضعة يمكن تحملها. هذا المبلغ أقل من 1٪ من المصروفات العسكرية العالمية المسجلة في عام 2005، وثلث المصروفات العالمية المقدرة على المياه المعبأة.[113]

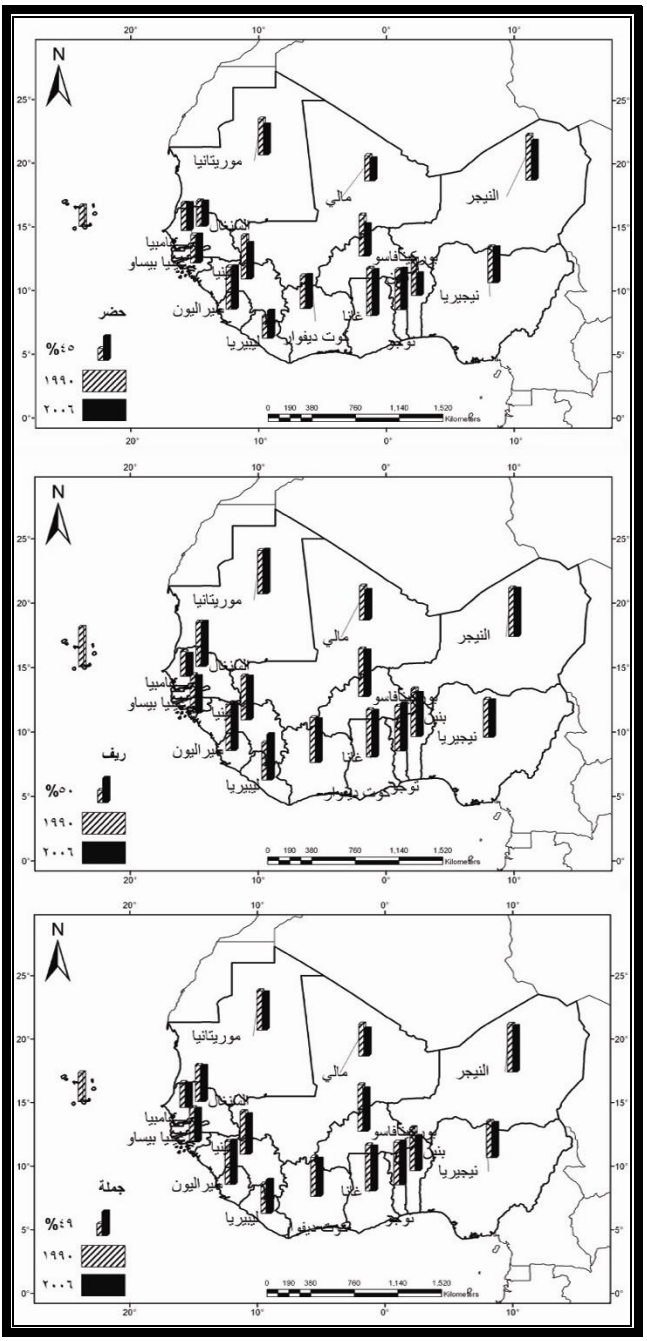

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (10).

شكل (17) : الحرمان من الصرف الصحي في غرب إفريقيا خلال الفترة (1990–2006م).

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للفقر في غرب إفريقيا من منظور القدرة :

في مفهوم القدرة لا يكمن فقر الحياة فقط، ولكن أيضا في عدم توفر فرص حقيقية له. بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية، ويكون التركيز على الوظائف التي يمكن أو لا يمكن لأي شخص أن يؤديها في ضوء ما لديه من فرص، وتشير هذه الوظائف إلى مختلف الجوانب القيمة التي يمكن للشخص أن يحققها أو يمثلها، ومن بينها الحياة الأطول، والصحة الجيدة، والتغذية السليمة، وحسن الاختلاط مع الآخرين في المجتمع كما سبق القول. وسوف يتم التركيز هنا على مفهوم الحياة الأطول والصحة الجيدة.

1) توقع الحياة عند الميلاد :

تشير مؤشرات البقاء إلى احتمالات توقع الحياة عند الميلاد، والعيش سنوات طويلة بصحة معلولة وهي سنوات ضائعة من العمر بسبب المرض والإصابة، حيث أنه يقيس نوعية الحياة في بلد ما، ويلخص الوفيات في جميع الأعمار. كما إنه يشير إلي احتمال العائد على الاستثمار في رأس المال البشري.

ويتضح من تحليل بيانات جدول رقم (11) وشكل (18) الآتي:

- ينخفض توقع الحياة عند الميلاد في إفريقيا مقارنة بباقي قارات العالم والمتوسط العالمي. حيث بلغ متوسط العمر المتوقع للأفريقي 52 عاما في مقابل 74 عاما للأوروبي، 76 عاما للأمريكي، و68 عاما على مستوي العالم، وذلك في عام 2007. مما يدل على تدهور صحة الأفارقة، وانخفاض متوسط العمر لديهم.
- يرتفع توقع الحياة في غرب إفريقيا مقارنة بأفريقيا عام 2007، رغم أنه كان يقل عن المتوسط العام لأفريقيا في عام 1990، ويرجع ذلك إلى التحسن الذي طرأ على توقع الحياة في كل من النيجر، وسيراليون، وليبيريا خلال الفترة (1990–2007).
- حققت معظم دول غرب إفريقيا ارتفاعاً في متوسط العمر المتوقع من الميلاد بين عامي 1990،2007 باستثناء غانا التي انخفض بها العمر المتوقع من 58 عاما عام 1990 إلي 57 عاما عام 2007، ويرجع ذلك إلي ارتفاع معدلات الإصابة بمرض الايدز. كما إن العديد من الدول سجلت زيادة بطيئة في العمر المتوقع، أو تتسم بالركود كما في كوت ديفوار الذي ظل توقع الحياة ثابت (54 عاما) خلال الفترة السابقة.

جدول (١١) : مؤشرات البقاء والصحة فى غرب إفريقيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)[١١٤].

الدولة	توقع الحياة عند الولادة (بالسنوات) (١٩٩٠-٢٠٠٧)			الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن ٤٠ (٢٠٠٠-٢٠٠٥)	معدل مأمول الحياة مع التمتع بالصحة عند الميلاد (بالسنوات) ٢٠٠٧			سنوات العمر الضائعة بسبب المرض والإصابة ٢٠٠٧			توزع سنوات العمر المفقودة حسب الأسباب الأعم ٪ ٢٠٠٤			
	ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	الأمراض السارية	الأمراض الغير سارية	الإصابات
	٢٠٠٧	٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧									
الرأس الأخضر	٦٦	٧٣	٦٨	٧٠	٧,٥	٥٩	٦٤	٦١	٧	٩	٩	٥٣	٣١	١٦
غانا	٥٦	٥٨	٥٨	٥٧	٢٣,٨	٤٩	٥٠	٥٠	٧	٨	٧	٧٣	٢٠	٧
موريتانيا	٥٦	٦١	٥٧	٥٨	١٤,٦	٤٩	٥٢	٥١	٧	٩	٧	٧٣	١٨	٩
توجو	٥٦	٦١	٥٥	٥٨	٢٤,١	٤٩	٥٢	٥١	٧	٩	٧	٧٨	١٦	٧
غامبيا	٥٧	٦١	٥٥	٥٩	٢٠,٩	٥٠	٥٣	٥١	٧	٨	٨	٧٢	٢١	٨
السنغال	٥٧	٦١	٥٥	٥٩	١٧,١	٥٠	٥٢	٥١	٧	٩	٨	٧٤	١٨	٨
نيجيريا	٤٨	٥٠	٤٦	٤٩	٣٩	٤٢	٤٢	٤٢	٦	٨	٧	٨١	١٣	٦
غينيا	٥٢	٥٦	٤٥	٥٤	٢٨,٦	٤٦	٤٨	٤٧	٦	٨	٧	٧٧	١٦	٧
بنين	٥٧	٥٨	٥١	٥٧	٢٧,٩	٥٠	٥٠	٥٠	٧	٨	٧	٧٨	١٦	٦
كوت ديفوار	٥٢	٥٧	٤٥	٥٤	٣٨,٦	٤٥	٤٨	٤٧	٧	٩	٧	٧٤	١٤	١٢
مالي	٤٧	٥٠	٤٣	٤٩	٣٠,٤	٤١	٤٣	٤٢	٦	٧	٦	٨٣	١١	٥
النيجر	٥٠	٥٣	٣٧	٥١	٢٨,٧	٤٤	٤٥	٤٤	٦	٨	٧	٨٦	١٠	٤
غينيا بيساو	٤٦	٥١	٤٤	٤٨	٤٠,٥	٤٠	٤٣	٤٢	٦	٨	٦	٨٣	١٢	٥
بوركينافاسو	٤٨	٥٠	٤٨	٤٩	٢٦,٥	٤٢	٤٣	٤٣	٦	٧	٦	٨٢	١٢	٦
سيراليون	٣٩	٤٣	٣٨	٤١	٤٥,٦	٣٤	٣٧	٣٥	٥	٦	٦	٨٣	١١	٦
ليبيريا	٥٤	٥٨	٣١	٥٦	---	٤٧	٤٩	٤٨	٧	٩	٨	٨٤	٩	٧
المتوسط	٥٣	٥٦	٤٩	٥٤	---	٤٦	٤٨	٤٧	٧	٨	٧	٧٧	١٦	٧
افريقيا	٥١	٥٤	٥١	٥٢	---	٤٥	٤٦	٤٥	٦	٨	٧	٨٠	١٣	٧
الأمريكيتين	٧٣	٧٨	٧١	٧٦	---	٦٥	٦٩	٦٧	٨	٩	٩	٢٥	٥٥	٢٠
أوروبا	٧٠	٧٨	٧٢	٧٤	---	٦٤	٧٠	٦٧	٦	٨	٣	٥٦	٣٠	١٤
العالم	٦٥	٧٠	٦٤	٦٨	---	٥٨	٦١	٥٩	٧	٩	٩	٥١	٣٤	١٤

المصدر: الجدول من حساب الباحثة عن:

- منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية ٢٠٠٩ جنيف، ٢٠٠٩ ، ص ص ٣٦-٥٦.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ص ٢٢٧-٢٢٩.

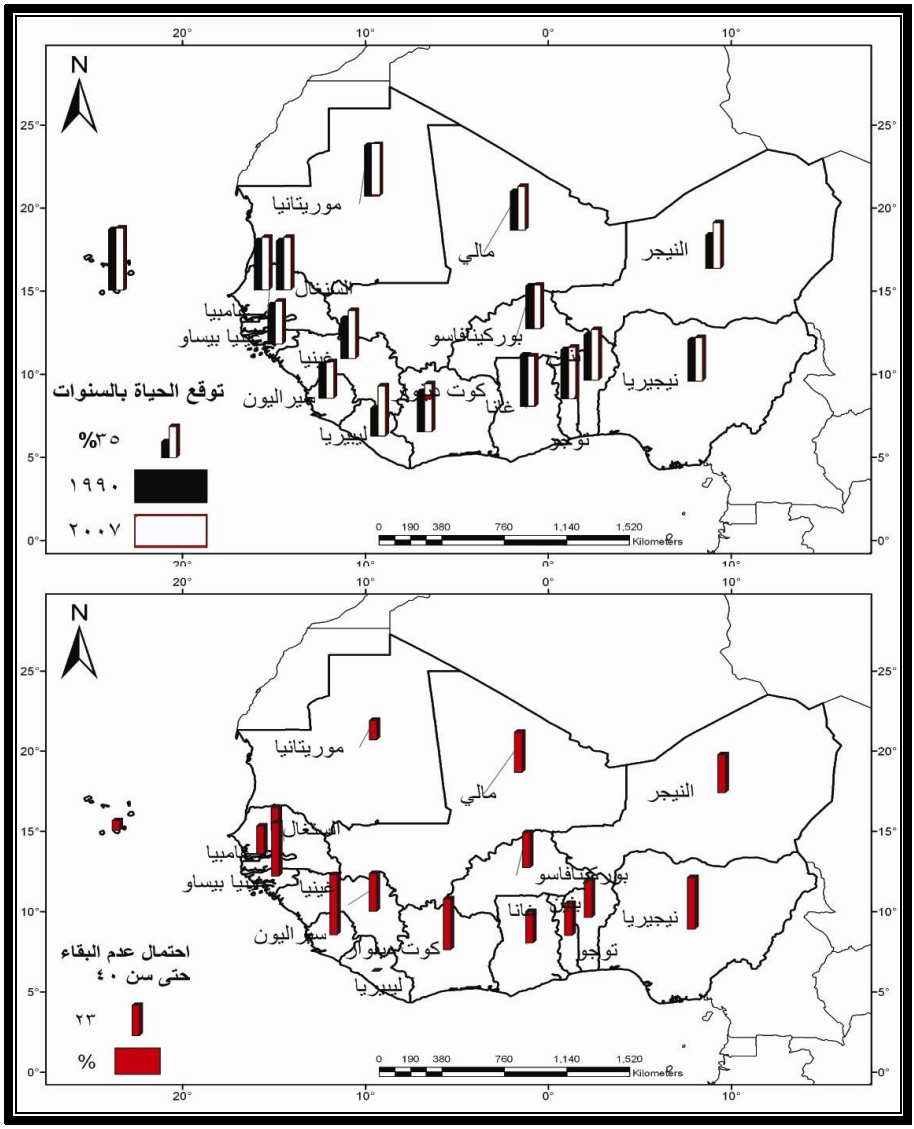

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (11).

شكل (18) : توقع الحياة عند الميلاد واحتمال عدم البقاء حتى سن 40 سنة في غرب إفريقيا عام (1990–2007م).

- سجلت ليبيريا أعلى نسبة ارتفاع في العمر المتوقع، حيث ارتفع من 31 عاما عام 1990 إلي 56 عاما عام 2007 بنسبة 80.6٪، ويرجع ذلك إلى استتباب الأمن بعد الحروب الدامية التي شهدتها ليبيريا، واختيار أول رئيسة منتخبة ديمقراطيا هي جونسون سيرليف والتي ركزت على إعادة بناء البنية التحتية في البلاد[115]، مما أدى إلي التحسن الواضح في العمر المتوقع.
- سجلت سيراليون أعلى نسبة حرمان في طول العمر بين دول غرب إفريقيا، وإن حدثت زيادة طفيفة في العمر المتوقع من 38عاما عام 1990 إلي 41 عاما عام 2007، ويرجع ذلك إلي الحروب الأهلية التي استمرت لمدة عشر سنوات، وما يزيد عن 3.5 مليون مشرد، وأكثر من نصف مليون هارب إلي الدول المجاورة ،وما لا يقل عن 50 ألف شخص لقي حتفه في القتال، ونحو 100 ألف أنثى ضحايا، كما يوجد في سيراليون أعلى نسبة حرمان في طول العمر للذكور والإناث.
- يرتفع أمد الحياة في الرأس الأخضر مقارنة بباقي دول غرب إفريقيا وإفريقيا والعالم حيث ارتفع العمر المتوقع من 68 عاما عام 1990 إلى 70 عاما عام 2007، مما يدل على ارتفاع مستوى المعيشة.
- يلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني وبين توقع الحياة عند الميلاد حيث بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب سبيرمان –0.28 وذلك كما يوضحه ملحق (6) مما يعني أنه كلما ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر كلما انخفض العمر المتوقع عند الميلاد.
- يرتفع العمر المتوقع للإناث مقارنة بالذكور في جميع دول غرب إفريقيا، حيث يصل المدى بينهما من عام واحد في بنين إلى سبعة أعوام في الرأس الأخضر.

ويكمل صورة العمر المتوقع والبقاء مؤشر الاحتمال عند الميلاد بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40 عاما وأكثر كنسبة من السكان بين عامي 2000–2005، حيث نجد أن 45.6٪ من سكان سيراليون لا يتوقع لهم أن يعيشوا أكثر من 40 عاما، كما تصل نسبتهم في غينيا بيساو إلي 40.5٪، وفي نيجيريا 39٪، كوت ديفوار 38.5٪، في حين سجلت الرأس الأخضر أدنى نسبة بلغت 7.5٪.

مما سبق يتضح تدني أمد الحياة في غرب إفريقيا نتيجة لما تشهده هذه المنطقة من الصراعات والجفاف، وانخفاض في مستوي المعيشة، وارتفاع في معدلات الأمية، وارتفاع نسبة الفقر مما ينعكس على عمر أبناءها.

2) العمر الصحي المتوقع من الميلاد :

هو يعكس سنوات العيش مع التمتع بصحة جيدة، ويوضح الجدول والشكل السابقين مدى تدني مستوي العمر الصحي في إفريقيا مقارنة بقارات العالم الأخرى والعالم، فهو يبلغ في إفريقيا 45 عاما مقارنة بالعالم 59 عاما، والأمريكيتين وأوروبا 67 عاما، مما يعكس تدهور الحالة الصحية للبالغين في إفريقيا، كما يتضح من الجدول ارتفاع العمر الصحي في غرب إفريقيا عنه في إفريقيا.

سجلت سيراليون أدنى متوسط للعمر الصحي في غرب إفريقيا بلغ نحو 35 عاما فهي تعتبر أفقر دول غرب إفريقيا، في حين سجلت الرأس الأخضر أعلى متوسط بلغ 61 عاما، ويلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني وبين العمر الصحي المتوقع حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان لارتباط الرتب –0.36 وذلك كما يوضحه ملحق (7) مما يعني أنه كلما زادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني كلما انخفض متوسط العمر الصحي.

ويلاحظ ارتفاع عدد السنوات الضائعة بسبب المرض والإصابات في الدول الإفريقية عنها في أوروبا وإن كانت أقل منها في الأمريكيتين والعالم. كما ترتفع نسبة سنوات العمر الضائعة في جميع دول غرب إفريقيا عن 10٪، وقد سجلت سيراليون أعلى نسبة بلغت 14.6٪ من العمر المتوقع، في حين سجلت كل من موريتانيا وتوجو أدنى نسبة 12٪ لكل منهما عام 2007.

أما بالنسبة لتوزع سنوات العمر المفقودة حسب الأسباب الأعم، فمن بين كل 10 حالات وفاة في العالم تعزى 6 حالات منها إلي اعتلالات غير سارية، و3 إلي اعتلالات سارية، أو إنجابية، أو تغذية، وحالة واحدة إلي الإصابات. وتدل أنماط الوفيات في كثير من البلدان النامية على مستويات عالية من الأمراض المعدية ومخاطر الوفاة في أثناء الحمل والولادة، بالإضافة إلي أمراض السرطان، والأمراض القلبية الوعائية، والأمراض النفسية المزمنة؛ لأنها السبب في معظم حالات الوفاة في العالم النامي[116]. وفي الأمريكيتين نجد انه من بين كل 100 حالة وفاة تعزى 25 حالة إلي اعتلالات سارية، 55 حالة إلي اعتلالات غير سارية و20 حالة إلي الإصابات، وفي أوروبا نجد انه من بين كل 100 حالة تعزى 56 حالة إلي الأمراض السارية، 30 حالة إلي الأمراض الغير سارية، 14 حالة إلي الإصابات، في حين نجد إن الأمراض السارية، أو المعدية هي السبب الأول للوفاة سواء كان في إفريقيا بصفة عامة وفي غرب إفريقيا بصفة خاصة، فهي تعتبر مسئولة عن 80٪، 77٪ من الوفيات على الترتيب، في حين نجد أن الأمراض غير السارية مسئولة عن 13٪، 16٪ من الوفيات، أما الإصابات فهي مسئولة عن 7٪ لكل من إفريقيا وغرب إفريقيا على الترتيب.

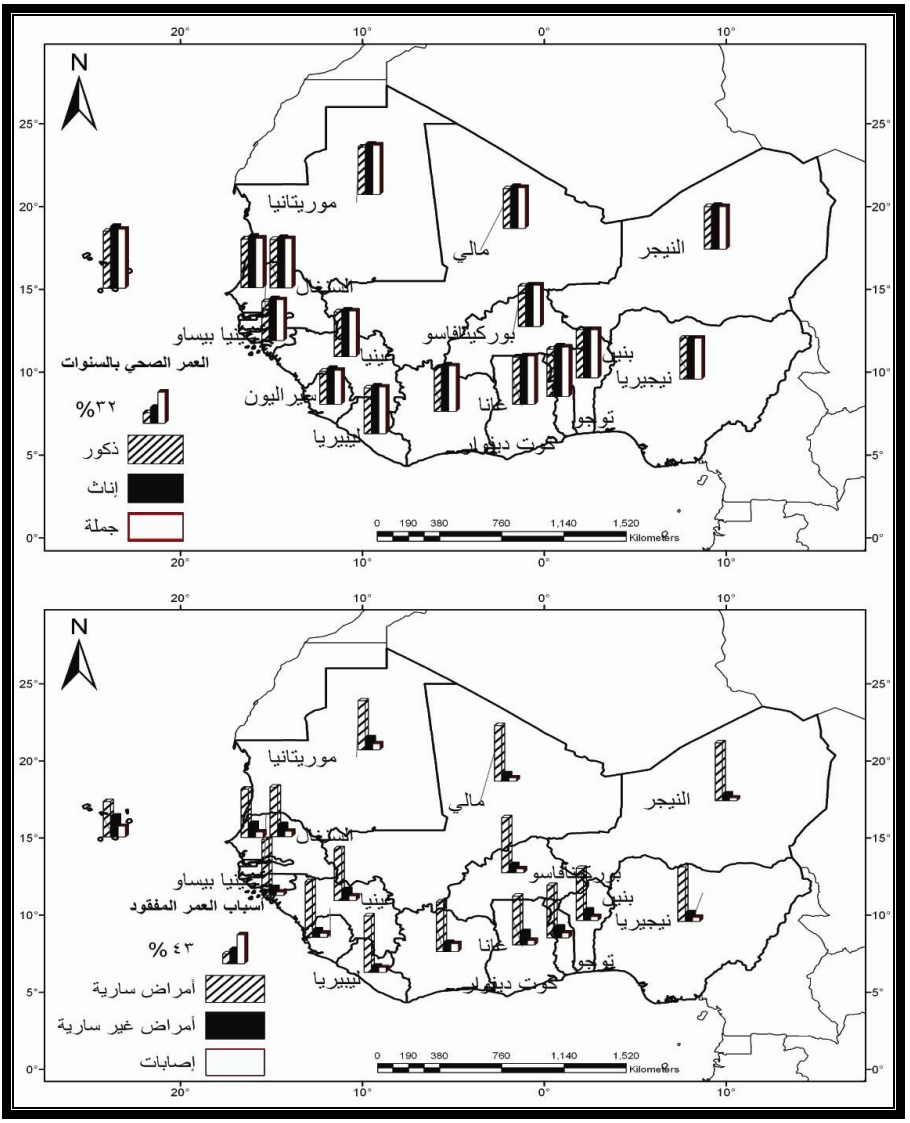

المصدر:- اعتمادا على بيانات جدول (11).

شكل (19) : العمر الصحي المتوقع بالسنوات وتوزيع سنوات العمر المفقودة حسب الأسباب الأعم في غرب إفريقيا.

ويلاحظ التباين الجغرافي بين دول غرب إفريقيا من حيث الأسباب الأعم للسنوات المفقودة حيث سجلت أعلى نسبة وفاة للأمراض السارية تزيد عن 80٪ من أسباب الوفيات في كل من النيجر، ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو، مالي، بوركينافاسو، ونيجيريا، أما باقي دول غرب إفريقيا فلا تنخفض فيها نسب الوفيات الناتجة عن الأمراض السارية عن 72٪، باستثناء الرأس الأخضر التي سجلت أدنى نسبة للوفيات بسبب الأمراض المعدية بلغت 53٪ وذلك في عام 2004.

أما بالنسبة للوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية والإصابات فقد سجلت الرأس الأخضر أعلى نسبة بلغت 31٪، 16٪، في حين سجلت النيجر أدنى نسبة بلغت 10٪، 4٪ على الترتيب وذلك كما يوضحه شكل (19).

3) معدل وفيات الرضع Infant Mortality Rate :

يعكس معدل وفيات الرضع ما تقدمه الدولة من خدمات صحية لمواطنيها، ويكون هبوطه أول خطوة في هبوط مستوى الوفيات ككل في المجتمع[117]. ويدل ارتفاع هذا المعدل على مدى الحرمان الذي يعانيه أفراد الدولة نتيجة لعدم إمكانها توفير الرعاية الصحية الأولية لأطفالها بسبب فقرها. ويوضح جدول رقم (12) وشكل (20) معدلات وفيات الرضع في غرب إفريقيا ومنهما يتضح الآتي:

- ترتفع معدلات وفيات الرضع في غرب ووسط إفريقيا عنها بالنسبة للدول النامية والدول الصناعية والعالم حيث بلغت نحو 96 في الألف في غرب ووسط إفريقيا في مقابل 51 في الألف للدول النامية، 5 في الألف للدول الصناعية، 47 في الألف على مستوى العالم، ويرجع السبب الأساسي في ثلثي وفيات الأطفال إلى عدد محدود من الأمراض التي يمكن علاجها والوقاية منها بما في ذلك الملاريا، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والحصبة، والسعال الديكي، وكزاز المواليد، وعلى نحو متزايد فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. كما إن السبب الكامن وراء أكثر من نصف هذه الوفيات هو سوء التغذية. وتؤثر هذه الظروف تأثيرًا غير متناسب على السكان الأشد فقرًا في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعزى إلي الملاريا وفاة نحو واحد من خمس من إجمالي وفيات الأطفال في إفريقيا. وتؤثر أثناء فترة الحمل، على صحة كل من الأم والوليد، مما يؤدي إلي إصابة الأم بفقر الدم، وانخفاض وزن الطفل عند الولادة. كما تسهم في ارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال وإعاقة نمو الطفل.[118]

جدول (12) : معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة في غرب إفريقيا خلال الفترة (1990-2007)[119].

الدولة	معدل وفيات الرضع دون السنة			معدل وفيات الأطفال دون الخامسة		
	1990	2007	نسبة الانخفاض٪	1990	2007	نسبة الانخفاض٪
الرأس الأخضر	45	24	46.7	60	32	46.7
غانا	76	73	3.9	120	115	4.2
موريتانيا	81	75	7.4	130	119	8.5
توجو	89	65	27	150	100	33.3
غامبيا	104	82	21.2	153	109	28.8
السنغال	72	59	18.1	149	114	23.5
نيجيريا	120	97	19.2	230	189	17.8
غينيا	137	93	32.1	231	150	35.1
بنين	111	78	29.7	184	123	33.2
كوت ديفوار	104	89	14.4	151	127	15.9
مالي	148	117	20.9	250	196	21.6
النيجر	143	83	42	304	176	42.1
غينيا بيساو	142	118	16.9	240	198	17.5
بوركينافاسو	112	104	7.1	206	191	7.3
سيراليون	169	155	8.3	290	262	9.7
ليبيريا	138	93	32.6	205	133	35.1
غرب ووسط أفريقيا	116	97	16.4	206	169	18
الدول النامية	71	51	28.2	103	74	28.2
الدول الصناعية	8	5	37.5	10	6	40
العالم	64	47	26.6	93	68	26.9

المصدر: الجدول من حساب الباحثة عن:

- اليونسيف، وضع الأطفال فى العالم، 2009، ص ص 117-121.

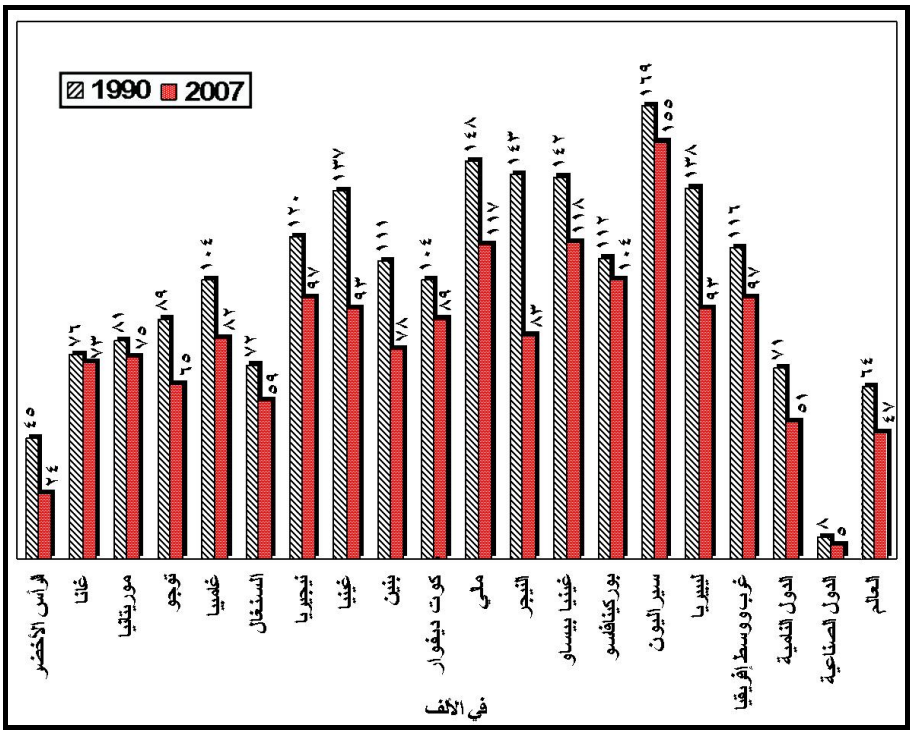

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (12).

شكل (20) : معدل وفيات الرضع دون السنة (فى الألف).

- نلاحظ انخفاض معدلات وفيات الرضع في غرب ووسط إفريقيا، وفي الدول النامية والدول الصناعية والعالم فيما بين عامي 1990،2007. إلا إن أدنى نسبة انخفاض سجلتها غرب ووسط إفريقيا ويرجع ذلك إلي ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر حيث اتضح ان هناك علاقة طردية بينهم وبين معدل وفيات الرضع دون السنة فقد بلغت قيمة معامل سبيرمان لارتباط الرتب 0.75 وذلك كما يوضحه ملحق (8) مما يدل على انه كلما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر كلما ارتفعت معدلات وفيات الرضع دون السنة. مما دعا منظمة اليونيسيف بالتعاون مع الحكومات الوطنية لتنفيذ البرنامج المعجل لتحقيق بقاء الطفل ونمائه، حيث يركز البرنامج على أكثر من 16 مليون شخص في مناطق مختارة في 11 بلداً في غرب ووسط إفريقيا التي ترتفع فيها معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة.[120]

- تأتي سيراليون في المركز الأول بين دول غرب إفريقيا من حيث ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع والذي بلغ نحو 155 في الألف وهو ما يزيد على ثلاثة أضعاف المعدل العالمي أو المعدل في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الرعاية الصحية وانتشار سوء التغذية، ورغم انخفاض معدل وفيات الرضع في سيراليون من 169 في الألف عام 1990 إلى 155 في الألف عام 2007 بنسبة انخفاض بلغت 8.3٪ خلال نفس الفترة، إلا إنها ما زالت تمتلك أعلى معدل لوفيات الرضع في العالم.
- تأتي غينيا بيساو في المركز الثاني من حيث ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع عام 2007، وإن انخفضت عما كانت عليه في عام 1990، حيث انخفضت معدلات وفيات الرضع من 142 في الألف عام 1990 إلى 118 في الألف عام 2008، بنسبة انخفاض بلغت 16.9٪ خلال نفس الفترة، ورغم هذا فإنها ما زالت أعلى منها على مستوي دول غرب إفريقيا، أو الدول النامية والعالم، ويرجع السبب إلي أمراض الإسهال، والملاريا، وسوء التغذية.
- تشغل مالي المركز الثالث، وقد انخفض معدل وفيات الرضع فيها من 148 في الألف عام 1990 إلى 117 في الألف عام 2008، وبنسبة انخفاض بلغت 20.9٪ خلال نفس الفترة، إلا إنه ما زالت وفيات الرضع فيها مرتفعة مقارنة بالمتوسط العام لغرب إفريقيا، أو الدول النامية، أو حتى على مستوى العالم، حيث تعتبر مالي من بين أفقر دول العالم ويواجه القطاع الصحي العديد من التحديات المرتبطة بالفقر، وسوء التغذية وعدم كفاية النظافة الصحية، والصرف الصحي. كما إنها تعاني من انتشار العديد من الأمراض المعدية، وارتفاع معدل سوء التغذية لدى الأطفال، وانخفاض معدل التحصين لأمراض الطفولة مثل الحصبة.[121]
- تتراوح معدلات وفيات الرضع في باقي دول غرب إفريقيا بين 104 لكل ألف ولادة حية في بوركينافاسو إلى 24 في الألف في الرأس الأخضر التي تعتبر من أحسن دول غرب إفريقيا من حيث المستوى الصحي، فقد سجلت أدنى معدل لوفيات الرضع خلال الفترة من 1990 إلي 2007، حيث انخفض من 45 في الألف إلى 24 في الألف خلال نفس الفترة.
- شهدت جميع دول غرب إفريقيا انخفاضاً في معدل وفيات الرضع خلال الفترة من 1990–2007، وقد سجلت الرأس الأخضر وليبيريا أعلى نسبة انخفاض بلغت 46.7٪، 42٪ على التوالي، في حين سجلت غانا أدنى نسبة انخفاض بلغت 3.9٪ مما يدل على سوء الرعاية الصحية المقدمة لأطفال غانا.

مما سبق يتضح أن منطقة غرب إفريقيا شهدت تقدما ضئيلا نحو تحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 (المادة السادسة)، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهة 1990 (المادة الخامسة) والتي تنص على أنه لكل طفل حقٌ أصيلٌ في الحياة، ولكن يبدو أن هذا الحق يبدده فقر المجتمعات، وتجاهل الحكومات، كما إن المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 14 من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل تلزم الدول الموقعة على إتباع كافة التدابير التي من شأنها خفض وفيات الرضع والأطفال، والتشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية، ومكافحة الأمراض، وسوء التغذية، وتقديم الرعاية الوقائية، والإرشاد المتطور لوالدي الطفل بغية التقليل من أعداد وفيات الأطفال التي تتزايد كل ثانية.[122] إلا إنه ما زالت معدلات الرضع في غرب إفريقيا مرتفعة في معظم الدول.

4) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة :

أحرزت جميع المناطق تقدماً في انخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، وكانت أسرع معدلات الانخفاض تنحصر في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الوسطي والشرقية، ورابطة الدول المستقلة، وشرق آسيا، والمحيط الهادي. ولكن لا تزال توجد أعلى معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في دول غرب ووسط إفريقيا، وجنوب إفريقيا، حيث قوض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المكاسب التي تحققت في بقاء الطفل.

ويتضح من جدول رقم (12) وشكل رقم (21) الآتي:

- تزيد معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في غرب ووسط إفريقيا عن المعدل العالمي بنحو مرتين ونصف المرة، وتزيد على ضعف معدل الدول النامية وتزيد عن الدول الصناعية بنحو 28 مرة.
- تتباين دول غرب إفريقيا من حيث معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة عام 2007 بين الحد الأعلى في سيراليون والذي بلغ نحو 262 في الألف، وغينيا بيساو (198 في الألف)، ومالي (196 في الألف) مما يدل على تأخر الرعاية الصحية في هذه الدول حيث ما زالت تعاني من ارتفاع معدلات الإصابة بالإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والملاريا مع سوء التغذية، ونقص إمدادات المياه والصرف الصحي، والحد الأدنى في الرأس الأخضر والذي بلغ 32 في الألف، في حين لم تنخفض المعدلات عن 100 في الألف لباقي دول غرب إفريقيا.

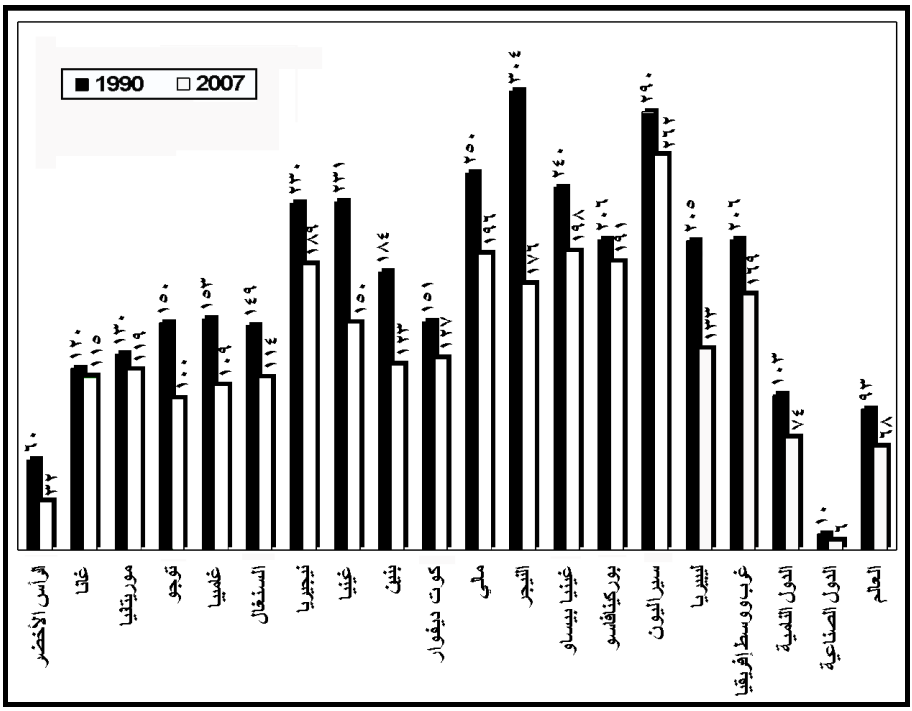

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (12).

شكل (21) : معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (في الألف).

- انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في جميع دول غرب إفريقيا في عام 2007 عما كانت عليه في عام 1990 ويرجع ذلك إلي البرنامج المعجل لتحقيق بقاء الطفل ونموه الذي تدعمه منظمة اليونيسيف، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، ويركز البرنامج حالياً على أكثر من 16 مليون شخص في مناطق مختارة في 11 بلدا في غرب ووسط إفريقيا التي ترتفع فيها معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة. وقد تم تطويرها إلي إستراتيجية لصحة الطفل تعتمدها يونيسيف منطقة غرب ووسط إفريقيا بأسرها. ويتضمن برنامج التحصين الموسع، وإدارة الوقاية من أمراض الطفولة الرئيسة القاتلة، ورعاية ما قبل الولادة، ويعيش أكثر من 11 مليون في مالي، والسنغال، وغانا، وبنين، كما تقوم أربعة بلدان أخرى بتنفيذ محدود لحزمة من التدخلات، وهم: بوركينافاسو، غامبيا، غينيا بيساو والنيجر. هذا وتتضمن هذه المجموعة المحدودة التحصين، وأنشطة مكافحة الملاريا، وتهدف جميع هذه البرامج إلى خفض معدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بحلول عام 2015.[123]

رابعاً : أسباب الفقر :

مما سبق يتضح أن هناك مجموعة من الأسباب التي ساعدت على انتشار وزيادة معدلات الفقر في غرب إفريقيا وما تبعها من ارتفاع نسبة الأمية، وانتشار نقص التغذية، وارتفاع معدلات التسرب من التعليم، وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، وانخفاض أمد الحياة؛ والتي تعتبر جميعها نتيجة للفقر وسبباً له في نفس الوقت، ويمكن تلخيص أهم أسباب الفقر في ثلاثة أبعاد هي:

1) البعد الأمني :

ويتضمن هذا البعد الحروب والصراعات الأهلية والتي تؤثر على مستوي معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوي أدنى للمعيشة، وذلك لأن الصراعات الأهلية تؤثر على النشاط الاقتصادي، وعلى الموارد الموجودة، ووقف أي نشاط أو استثمار، ولا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم، وبالتالي يصلون إلي مرحلة الفقر المطلق وهو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل والملبس) بالإضافة إلي تدمير البني التحتية في الدولة. وتشريد أعداد هائلة من الأفراد، ومن المؤسف أن 90٪ من ضحايا هذه الصراعات من المدنيين، ونصفهم من الأطفال، مما يمثل تهديدًا مستمرًا لاستقرار الدول مع ما يمثله من خطورة عبور الصراع للحدود السياسية، وتأثيره على أمن واستقرار الدول المجاورة، كما انه يعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، فتصبح فريسة حالة تدهور وعجز اقتصادي مستمرة، وتلتهم جهود وسنوات من التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد من دول غرب إفريقيا مثل سيراليون، وليبيريا، كما ترجع ظاهرة الفقر إلي اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يمتلك بعض أفراد المجتمع الثروات والسلطة والبعض الآخر لا يستطيع أن يملك شيئا، والفساد الإداري، وعدم العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الواحد.

2) البعد الاقتصادي:

ويتمثل هذا البعد في النقاط التالية:

- عدم الاستفادة من الموارد الموجودة بالدولة والتي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي.
- الاتجاه إلي الخصخصة وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي والتي عمقت من مشكلة الفقر.

- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الدولة الاستغلال الأمثل، والاعتماد على الزراعة في الدخل القومي، وتدني الإنتاجية، واتجاه أفراد المجتمع إلى الاستهلاك أكثر من الإنتاج.
- الديون وخدمة الدين المثقلة بها معظم دول غرب إفريقيا وعجز الدول المدينة عن سداد فوائد الدين على الرغم من مختلف الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة، حيث تقدر خدمة الدين بحوالي 31٪ من صادراتها للسلع والخدمات، ويزداد الأمر سوءاً مع انهيار أسعار السلع الأساسية، ومن ثم تأثيرها على مخصصات التنمية الواجب توجيهها لخدمة التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، وتزيد من ظاهرة الفقر.
- الاقتصاديات الهشة التي تقوم أساسا على زراعة الكفاف من جانب صغار المزارعين.
- التقلبات، والصدمات الخارجية، مثل التقلبات في قيمة الدولار، والتغيرات في أسعار الصرف، وأسعار الذهب، والقطن، والبترول.
- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية بما فيها نقص المياه بسبب دورات الجفاف على المدى الطويل.
- اعتماد اقتصاد معظم الدول على تصدير السلع الأساسية، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

3) البعد الاجتماعي :

ويتمثل في الآتي:

1- عدم المساواة بين أفراد المجتمع، وبين المناطق الريفية والحضرية.

2- عدم تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وفرص العمل وهي من أهم الأسباب المؤدية للفقر.

3- ظهور التفرقة والتمايز بين الطبقات في المجتمع والذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة، وحرمان الفقراء من المشاركة الأساسية في صنع القرار فهي في الواقع استمرار لفقرهم.

4- عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع مما يؤدي إلى ظهور الفقر.

5- انتشار الفساد الذي يلتهم جزءًا كبيرًا من عوائد التنمية.

6- ظاهرة هيمنه العولمة التي تعاني منها القارة بصفة عامة وغرب إفريقيا بصفة خاصة في ظل النظام العالمي الجديد، وانخفاض نسبة تدفق الاستثمار الخارجي، وهبوط حصتها من التجارة العالمية.

7- انتشار مرض الايدز وتركزه في أكثر الفئات العمرية نشاطاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي (15-45 عاما)، وهي الفئة التي تعول عليها الدول إدارة عملية التنمية للخروج من دائرة الفقر، والعلاقة بين مرض الإيدز، والفقر المادي في صورة انخفاض الدخل، علاقة مزدوجة، حيث يعتبر الفقر من أهم أسباب الإصابة بالإيدز نتيجة لأمية الفقير والتي نتجت عن فقره وعجزه عن دفع تكاليف التعليم، كما إن الإصابة بالمرض تسبب الفقر نتيجة لعجزه عن العمل والإنتاج، ومن ثم انخفاض الدخل نتيجة لانخفاض الإنتاج. كما إن ما يتبقي من دخله يتم صرفه على العلاج مما يؤدي إلي زيادة معدلات الفقر.

خامساً : إستراتيجية الحد من الفقر في غرب إفريقيا (نماذج مختارة) :

لقد طرح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يعرف بإستراتيجية اختزال الفقر Strategy for Poverty Reduction في 70 دولة متوسطة الدخل في عام 2002، وبموجبها تتولى الدول المقترضة مسئولية تطوير استراتيجيات محلية، خاصة بها لاختزال الفقر في أقاليمها. ومن هنا تتوفر -من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية- المشاركة الوطنية الكاملة في صياغة الإستراتيجية، وتنفيذها والرقابة الفعالة عليها، حيث تعدها الدولة بنفسها، بعد التشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء بشكل مباشر من خلال اللجان الشعبية، أو بشكل غير مباشر من خلال نواب الشعب في البرلمان.

وفي هذا الإطار تبدو أهمية مشاركة الفقراء أنفسهم، فهم الأقدر على تعريف أبعاد الفقر من وجهة نظرهم، وأهم أسبابه. لكن نظرًا لضعف وعي هذه الفئة تتولى اللجان الشعبية هذا الدور، حيث تتولى مع أعضاء البرلمان مهمة الرقابة على أداء الحكومة، وضمان اختيار الإستراتيجية المثلى لاختزال الفقر، والتي تتناسب مع ظروف الدولة، ووضعها الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي الداخلي.

ومن شأن هذه الاستراتيجيات أن تساعد الفقراء للخروج من الفقر وذلك من خلال رفع الأجور، أو الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه العمال والفقراء غير المهرة. وضمان

الحصول على التعليم الأساسي، والحصول على الخدمات الصحية، وتوفر المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وضمان السلامة العامة في الأحياء الفقيرة، واعتماد أقصى قدر من المنافع التي تذهب إلى الفقراء. وخلق فرص العمل أمر حاسم لمكافحة الفقر بمعدل نمو أسرع من معدل نمو قوة العمل. وتهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي الذي يعتبر شرطاً ضرورياً للحد من الفقر.

وسوف يتم التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر في بعض دول غرب إفريقيا هي: الرأس الأخضر، غانا، نيجيريا، وسيراليون.

1) إستراتيجية الحد من الفقر في سيراليون[124]:

تم إنشاء مجموعات عمل من أجل صياغة إستراتيجية التخفيف من الفقر تضم خمسة قطاعات هي:

- سياسة الاقتصاد الكلي وتنمية القطاع الخاص.
- قطاع تنمية الشئون الاجتماعية.
- إعادة الإعمار والتأهيل وإعادة الإدماج.
- الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة.
- قطاع العمل والحكم والأمن.

كما أنشئت مجموعة عمل فرعية للاهتمام بالجنس، والشباب، وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، والأطفال، والمعوقين، والبيئة.

وقد تعاونت مجموعات العمل مع المحليين والاستثماريين الدوليين على حد سواء لاستعراض السياسات والثغرات الموجودة في البرامج القائمة التي تم تحديدها، وتحديد سياسات جديدة، ووضع أهداف ومؤشرات قابلة للرصد من خلال حلقات عمل ومشاورات مع المجتمعات الريفية الفقيرة، والموظفين في قطاع الوزارات والجهات الفاعلة ذات الصلة في كل قطاع.

وتشمل أهداف السياسة العامة للحكومة والأولويات الوطنية التي برزت من خلال المشاورات الآتي:

1- تقديم الدعم لقطاع الزراعة، وضمان الأمن الغذائي.
2- رفع الإنتاجية، وتعزيز فرص العمل، والأنشطة المدرة للدخل.

3- تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وخاصة الصحة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم.
4- إعادة تأهيل البنية التحتية، ودعم تنمية القطاع الخاص، وأنشطة التمويل الصغير.
5- تعزيز الحكم الرشيد، وضمان بيئة سليمة.

وسيكون تنفيذ الإستراتيجية من مسئولية جميع السيراليونيين. بما فيها الحكومة المركزية، ومجالس المدن، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للأمن الغذائي، وخلق فرص العمل للحد من الفقر.

وبعد تقديم مشروع إستراتيجية التخفيف من الفقر للمانحين في نهاية أغسطس 2004، وكانت هناك ردود فعل مختلفة في 9 سبتمبر من أهمها التركيز على قضايا الأمن الغذائي وبطالة الشباب، والحكم الرشيد، والتركيز على جعل فقراء الريف أكثر إنتاجية في القطاع الزراعي، وتحسين إمكانية الوصول إلي المال، وسهولة الحصول على القروض، ومعالجة قضايا الفقر في المناطق الحضرية وخاصة الشباب، تعزيز الجهود في القطاعات الإنتاجية من أجل زيادة الإيرادات المحلية لاستكمال المساعدة الخارجية لتمويل برامج الحد من الفقر، ومعالجة قضايا المساواة بين الجنسين والأطفال وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية، جهود الحكومة في التصدي لقضايا الفساد لابد وأن تنعكس في تخفيض أعداد الفقراء لتهدئة مخاوف الجهات المانحة من أجل الإدارة الفعالة للموارد، وتعزيز بناء القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات.

2) إستراتيجية الحد من الفقر في نيجيريا[125]:

برنامج التمكين الاقتصادي الوطني والتنمية الإستراتيجية (2004-2007) هو أساس الإصلاح للخطة المتوسطة الأجل لانتعاش التنمية الاقتصادية والنمو والتنمية. وهي تستند على أربعة أهداف:

- الحد من الفقر.
- خلق الثروات.
- توليد العمالة.
- قيمة إعادة التوجيه.

ويرتكز تجسيد أهداف الاحتياجات على ثلاثة أعمدة أساسية هي:

- تمكين الناس، وتحسين الأداء الاجتماعي.
- تشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص من خلال تهيئة البيئة المواتية المناسبة.
- تعزيز كفاءة وفعالية الحكومة، عن طريق تغيير الحكومة لطريقة عملها. وذلك من خلال الآتي:

أ. الإستراتيجية الموضوعة في إطار الاقتصاد الكلي:

- تسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعا بالقطاعات غير النفطية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد من النفط والموارد المعدنية.
- ضمان القدرة التنافسية الدولية للتقدم في السلع النيجيرية.
- الحد من دور الحكومة في الإنتاج المباشر للسلع، وتسهيل وتعزيز الأدوار التنظيمية ويتم ذلك من خلال إتباع الآتي:
  - الخصخصة، وتحرير القطاعات الرئيسة للاقتصاد.
  - تنسيق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية القطاعية للزراعة والصناعة.
  - سد الفجوة في البنية التحتية وبخاصة الكهرباء، والنقل والماء.
  - معالجة مشاكل تمويل القطاع العقاري، وحشد المدخرات طويلة الأجل والاستثمار.
  - خلق فعالية النظم الرقابية التي تشمل المعايير البيئية.

ب. العمليات المالية :

سياسة المحاور

- خلق بيئة يمكن التنبؤ بها على صعيد الاقتصاد الكلي.
- اعتماد سياسات تتفق مع زيادة المدخرات المحلية وزيادة استثمارات القطاع الخاص.
- صيانة الدين العام المستدامة.

ويتم ذلك من خلال الاستراتيجيات الآتية:

- تعزيز عملية التخطيط والميزانية.
- الإصلاحات الضريبية الرامية إلي زيادة الإيرادات وتنويع قاعدتها.
- مقدمة في إطار الإنفاق المتوسط الأجل.

- إنشاء حكومة التنسيق المالي.
- إصلاح وتعزيز عملية الشراء.
- إنشاء حكم قائم على أسعار النفط المالية.
- إنشاء صناديق لتحقيق الاستقرار لزيادة إيرادات النفط الخام مع شروط محددة لاستخدام الأموال.
- إنشاء قاعدة النفقات العامة التي تحمل العجز إلي ما لا يزيد عن 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ج. القطاع الخارجي :

سياسة المحاور:

- تعزيز وتنويع صادراتها من النفط.
- التحرير التدريجي للاستيراد وحماية الصناعات المحلية.
- إنشاء نظام السوق لتحديد سعر الصرف الرسمي.
- السعي لتخفيض الديون.

د. الميثاق الاجتماعي :

يغطي المجالات الرئيسة التالية:

- التمكين الاقتصادي والحد من الفقر.
- التعليم.
- الصحة.
- زيادة فرص العمل.
- المساواة بين الجنسين.
- المياه والصرف الصحي.

الحد من الفقر وزيادة فرص العمل :

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بما لا يقل عن 2٪ في السنة.
- إنشاء حوالي 7 مليون وظيفة بحلول عام 2007.
- زيادة نسبة التغطية بالتحصين إلي 60٪ بحلول عام 2007.
- توفير مياه الشرب إلي ما لا يقل عن 70٪ بحلول عام 2007.

- زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخاصة الفتيات.
- زيادة معدل محو أمية الكبار إلي ما لا يقل عن 65٪ بحلول عام 2007.
- توسيع نطاق القدرات المؤسسية لتحسين نوعية القوى العاملة.
- تعزيز النظام الصحي الوطني.
- تحسين توافر وإدارة الموارد الصحية.
- الحد من عبء المرض، وتحسين المرافق الصحية (فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، والملاريا، وأمراض السل، والأمراض المنقولة جنسيا).
- تحسين فرص الحصول على الخدمات الجيدة في مجال الصحة.
- توفير إمدادات كافية من الكهرباء.
- التنمية المستدامة للموارد المائية وزيادة التغطية إلي 70٪.
- تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وصيانتها وتطوير البنية التحتية بما يتفق مع الأنظمة البيئية.

ومن خلال هذه الإستراتيجية حدث تحسن في أداء الاقتصاد منذ بدء الاحتياجات في عام 2004، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط معدل نمو 6.6٪ (2004-2006) مقابل الهدف السنوي 6٪، وزاد معدل نمو القطاع النفطي 0.23٪ مقابل صفر٪ ونما القطاع غير النفطي بمتوسط 8.2٪ في مقابل الحاجات المستهدفة 8٪. خلال نفس الفترة، معدل التضخم في المتوسط هو 10.03٪، الحد من العجز المالي إلي أقل من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وسعر الصرف مستقر، ونمت الاحتياطات الخارجية بمتوسط سنوي يبلغ نحو 230٪، والنمو الهائل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما في قطاعي المصارف والاتصالات وتخفيض الديون من أكثر من 30 مليار دولار أمريكي إلي أقل من 5 مليار دولا أمريكي. ومتوسط النمو السنوي للزراعة نحو 7٪ في مقابل الاحتياجات المستهدفة 6٪ وذلك عن طريق زيادة إنتاج الكسافا والذرة وتنفيذ البرنامج الوطني الخاص للأمن الغذائي تغطي 109 مجتمع، كما كان معدل النمو السنوي للتصنيع من 8-9٪ في مقابل هدف 6-7٪. و حدث تحسن كبير في الحد من عبء المرض، حيث تراجع فيروس نقص المناعة البشرية، كما حدث تحسن كبير في السيطرة على الملاريا، والسل، ودودة غينيا ولكن لا يزال الوضع سيئا في قطاع التعليم.

3) إستراتيجية الحد من الفقر في غانا[126]:

تم وضع إستراتيجيتين للحد من الفقر لغانا الأولى خلال الفترة (2003–2005) والثانية خلال الفترة (2006–2009)، وقد تمت الأولى في ظروف مستقرة للاقتصاد الكلي مع زيادة المساحة المالية، وفي أعقاب النتائج الإيجابية التي حققتها الإستراتيجية الأولى، بدأت الحكومة في تنفيذ الإستراتيجية الثانية وهدفها هو تسريع النمو الاقتصادي، والحد من الفقر من خلال دعم القطاع الخاص لخلق الثروة، وتنفيذ السياسات والتدابير التي لديها القدرة على هيكلة الاقتصاد من خلال تنويع قاعدة الصادرات، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتجهيزها وتخزينها، وبالتالي زيادة مساهمة الأمن الغذائي الوطني، والدخل في المناطق الريفية.

الدعم للقطاع الخاص :

أحد الأهداف الرئيسة للإستراتيجية الأولى، وتبين منها وجود بعض التحديات الحاسمة، منها التعقيد، وعدم الوضوح في اللوائح، والافتقار إلى المعلومات عن الأنظمة القائمة، وهبوط أسعار الفائدة، وضعف وعدم قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات القطاع الخاص، وضعف نظام تسوية المنازعات التجارية، وانعدام الأمن، وضعف في القطاع غير الرسمي حيث الغالبية من النساء والشباب، وضعف الروابط بين القطاع غير الرسمي، وأنشطة القطاع الرسمي، وضعف الإطار المؤسسي والتنظيمي لإدارة الأعمال التجارية الصغيرة، وقد حددت الإستراتيجية الثانية المجالات التالية للتصدي لهذه التحديات وهي:

- تحسين الوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية.
- تعزيز كفاءة وسهولة الوصول للأسواق الوطنية.
- تعزيز قدرة الشركات على الكفاءة والقدرة على العمل بفعالية وكفاءة.
- تعزيز قدرة الحكومات على صياغة سياسات القطاع الخاص، والتنفيذ والرصد والتقييم.
- تسهيل حصول القطاع الخاص على رأس المال.
- تسهيل إزالة الاختناقات المؤسسية والقانونية.
- تيسير الابتكار وروح المبادرة.
- تسريع تنمية القطاعات الإستراتيجية.

تنويع القاعدة التصديرية :

لقد حددت الحكومة المجالات التالية:

- تعزيز مجالات جديدة لها ميزة تنافسية.
- استمرار التسهيلات الميسرة لتمويل الصادرات للمصدرين.
- تعزيز تنمية الصناعة الحرفية، مع إمكانات التصدير.
- دعم شركات صناعة النسيج والملابس في إطار برنامج العمل على تصدير المنسوجات والملابس للأسواق الأوربية والأمريكية.
- تشجيع الاستثمارات في مجال البناء للقطاع الخاص، وتشغيل مرافق سلسلة مخازن التبريد من نقطة الإنتاج إلى الميناء.
- إزالة الحواجز التقنية أمام المنتجات الرئيسة الحالية والمحتملة التصدير.
- تقديم المساعدة للمصدرين لتتماشى مع المعايير الدولية التي تتطلبها أسواق التصدير المحدد.

الزيادة في الإنتاجية الزراعية والتصنيع والتخزين :

وذلك من خلال الآتي:

- الإسراع في توفير البنية الأساسية للري.
- تعزيز فرص الحصول على الائتمان والمدخلات اللازمة لقطاع الزراعة.
- تعزيز تنمية انتقائية المحاصيل.
- تنمية الثروة الحيوانية.
- تحسين الوصول إلى ميكنة الزراعة.
- زيادة فرص الحصول على خدمات الإرشاد.
- تسهيل إنشاء الصناعات الزراعية الصغيرة المجهزة للتصدير.
- تعزيز بناء مرافق التخزين. بما في ذلك المرافق على مستوى المجتمع المحلي.
- تطوير وتعزيز استخدام تكنولوجيا غير ضارة بالبيئة لتجهيز الأغذية.
- تسهيل تعبئة الموارد المحلية والدولية لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة.
- تنمية الصادرات المجدية تجاريا، والمشاريع الموجهة نحو السوق المحلية في المناطق الريفية.
- تعزيز فرص الحصول على البنى التحتية.
- الترويج لممارسات الإدارة الفعالة في نظم الإنتاج.

4) إستراتيجية الحد من الفقر في الرأس الأخضر[127]:

تهدف هذه الإستراتيجية إلي تحقيق خمسة أهداف إستراتيجية كبرى هدفها تركيز مزيد من الاهتمام على الحد من الفقر، وسياسات النمو، ويخضع تنفيذ الإستراتيجية إلى ثلاثة مستويات تعتمد على أهداف:

الهدف الأول (هدف استراتيجي) :

تشجيع الحكومة الرشيدة، وتعزيز فعاليتها، وضمان حقوق المساهمة بالإضافة إلي إنشاء وصيانة نظام فعال، وشفافية نظام إدارة الميزانية، وتعزيز القدرة على إدارة الأداء الاقتصادي، وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية، وتحسين عمليات نظام العدالة، حيث يتضمن هذا الهدف متابعة دراسة استقصائية عن الفقر.

الهدف الثاني (هدف استراتيجي فرعي) :

تعزيز القدرة التنافسية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وذلك من خلال تعزيز وتطوير السياحة، تعزيز وتطوير قطاع الأعمال المحلي، وتعزيز القدرة التنافسية والنمو، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وإعادة تنظيم وتطوير مصايد الأسماك، وتحديث القطاع الزراعي، وتنمية القطاع الريفي.

الهدف الثالث (أولوية التدبير) :

تعزيز وتنمية رأس المال البشري وذلك من خلال تحديث وتوسيع النظام التعليمي وبناء العمالة الوطنية، وتقديم نظم التدريب، والسكان والتنمية، وتشجيع العمالة، وإصلاح النظام الصحي مما يساعد على توفير البنية الأساسية، والمعدات المدرسية في جميع المستويات التعليمية ولاسيما في المناطق الريفية، والتدريب، وتطوير القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراجعة البرامج، والمناهج، والكتب المدرسية، التدريب التقني وتنشيطه في المرحلة الثانوية، ووضع التشريعات المناسبة للتعليم الجامعي، والاهتمام بالصحة المدرسية في التعليم الأساسي، وتعزيز وتوسيع المنشآت الصحية، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلاد.

الهدف الرابع :

تحسين وتطوير البني التحتية الأساسية، وتعزيز إدارة الأراضي، والحفاظ على البيئة وذلك من خلال إدارة الأراضي والتخطيط الحضري وحماية البيئة والمحافظة عليها، وتعزيز المرافق الصحية، والطاقة، والتنمية، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل. وذلك من خلال إمدادات المياه والصرف الصحي المعالجة، وإعادة استخدامها، وجمع النفايات الصلبة، والتوسع في كهربة الريف، وتشييد الطرق للوصول إلى المواقع البعيدة، وتحسين الموانئ والطرق في بعض الجزر.

الهدف الخامس :

تحسين نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز فعاليتها، وضمان الاستدامة مثل حماية حقوق الطفل، وضمان توفير الغذاء والأمن للسكان وذلك من خلال زيادة عدد المستفيدين من المعاشات التقاعدية، وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية، والأدوية، والتعليم، والتدريب المهني، والمياه، والصرف الصحي، والسكن، والغذاء للفقراء.

وقد شهدت الرأس الأخضر وتيرة صلبة للنمو خلال الفترة (2001–2005) مع متوسط معدلات نمو اقتصادي بلغ نحو 5.8٪، ومعدلات تضخم منخفضة، وتخفيض من يعيشون في فقر مدقع، ولكن ما زال يواجه البلد العديد من التحديات المرتبطة بالبطالة والفقر النسبي والتي لا تزال في مستويات عالية، وعدم كفاية البنى التحتية، والحاجة إلى تحسين الخدمات العامة.

الخلاصة ونتائج البحث :

تناول البحث بالدارسة والتحليل الفقر في غرب إفريقيا وذلك من خلال مناقشة العناصر التالية:

أولاً: التوزيع الجغرافي للفقر في غرب إفريقيا من منظور الدخل.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للفقر في غرب إفريقيا من منظور الاحتياجات الأساسية.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للفقر في غرب إفريقيا من منظور القدرة.

رابعاً: أسباب الفقر.

خامساً: استراتيجيات الحد من الفقر في بعض دول غرب إفريقيا.

وخلص البحث إلي النتائج التالية:

1- تعتبر منطقة غرب إفريقيا واحدة من أفقر المناطق في العالم، ويعاني الإقليم من سوء الإدارة الاقتصادية المحلية، والفساد، والصراع بين الأعراق، كما تتضمن المنطقة العديد من البلدان الأقل نموا في العالم.

2- يشكل فقر الدخل في غرب إفريقيا تهديدا خطيرا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي حيث ينتشر الفقر بصفة عامة بين دول غرب إفريقيا التي تتألف في معظمها من البلدان المنخفضة الدخل.

3- اتساع فجوة الفقر بين غرب إفريقيا مقارنة بإفريقيا جنوب الصحراء والدول النامية والعالم.

4- تباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين دول غرب إفريقيا بين الحد الأعلى للفرد في الرأس الأخضر إلي الحد الأدنى الذي تمثله سيراليون.

5- تعيش معظم دول غرب إفريقيا تحت مستوي خط الفقر على الصعيد الوطني، حيث تتراوح النسبة بين 29٪ في بنين إلي أكثر من 70٪ في سيراليون.

6- التباين الشديد بين دول غرب إفريقيا من حيث اتساع فجوة الفقر بين الريف والحضر وتأتي سيراليون في مقدمة دول غرب إفريقيا من حيث ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر سواء في الريف أو في الحضر؛ نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني، والحروب الأهلية، والتدهور الاقتصادي الحاد، والاضطرابات الاجتماعية التي دمرت البنية التحتية.

7- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في جميع دول غرب إفريقيا، وبصفة خاصة في سيراليون، والنيجر، وغامبيا حيث بلغت الفجوة أقصاها. وهذا يعكس عدم الإنصاف في الحصول على الموارد الاقتصادية، وفرص التعليم، والتوظيف، والخدمات الأساسية.

8- يعاني أقليم غرب إفريقيا من نقص تغذية متوسط وحاد، وقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى إلحاق الضرر بالبلدان بأشكال مختلفة، إلا إن تأثيره كان على أشده في البلدان التي تواجه نقصاً هيكلياً فى إنتاج الأغذية، حيث الدخل المنخفض، كما إن أغلبية الأسر تنفق نسبة عالية من ميزانياتها المحدودة على الغذاء. وتتسم هذه الدول بمعدلات عالية من نقص التغذية وهي تشمل النيجر، وسيراليون، وليبيريا. وينضم إليها كل من غينيا، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار.

9- ينخفض نصيب الفرد في معظم دول غرب إفريقيا عن الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية باستثناء الرأس الأخضر التي يزيد فيها نصيب الفرد عن الحد الأدنى الضروري.

10- تتفاوت نسب الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بصورة محسوسة للغاية بين دول غرب إفريقيا. إذ سجلت النيجر أعلى النسب من الأطفال المصابين بنقص الوزن والتقزم، في حين سجلت غانا أدنى نسبة للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن والسنغال سجلت أقل نسبة للتقزم.

11- تتباين معدلات الأمية في غرب إفريقيا ما بين الحد الأعلى في النيجر، والحد الأدنى في الرأس الأخضر وذلك في عام 2007، كما أوضحت الدراسة تفشي الأمية بين دول غرب إفريقيا مما يدل على ضعف الجهود المبذولة في مكافحة الأمية.

12- يواجه نظام التعليم في معظم بلدان غرب إفريقيا تحديات ضخمة مما يعكس عدم الكفاءة، وسوء توزيع الموارد في تكوين الإنفاق العام عبر مستويات التعليم، وسوء نوعية التعليم، وانخفاض معدلات الالتحاق، والتسرب في المستوي الأول والمرحلة الثانوية من التعليم.

13- تزيد نسبة المحرومين من الحصول على المياه المأمونة في غرب إفريقيا بنحو مرتين ونصف من نسبة السكان المحرومين على مستوى العالم، كما تتسع الفجوة بين الريف والحضر في الحصول على المياه المأمونة، حيث تزيد نسبة الحرمان في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

14- تعتبر منطقة غرب إفريقيا من أفقر المناطق في العالم من حيث الحصول على خدمات الصرف الصحي، كما تتسع الفجوة بين الريف والحضر في جميع دول غرب إفريقيا.

15- تدني أمد الحياة في غرب إفريقيا نتيجة لما تشهده من الصراعات، والجفاف، وانخفاض في مستوي المعيشة، وارتفاع في معدلات الأمية، وارتفاع نسبة الفقر مما ينعكس على عمر أبناءها.

16- ترتفع نسبة سنوات العمر الضائعة في جميع دول غرب إفريقيا عن 10٪.

17- شهدت منطقة غرب إفريقيا تقدماً ضئيلاً نحو خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة إلا إنه ما زال أمامها الكثير لتحقيق أهداف التنمية الألفية.

18- أوضحت الدراسة إن هناك ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة الأمية وارتفاع معدلات الالتحاق بالدراسة وتوقع الحياة عند الميلاد والعمر الصحي ومعدل وفيات الرضع دون السنة.

19- تتدرج أسباب الفقر في غرب إفريقيا تحت ثلاثة أبعاد هي: البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.

20- تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات للحد من الفقر في جميع دول غرب إفريقيا بمساعدة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي من شأنها مساعدة الفقراء للخروج من الفقر وذلك من خلال رفع الأجور أو الدخل الذي يحصل عليه العمال والفقراء غير المهرة.

لذا يجب على حكومات دول غرب إفريقيا العمل على تحقيق ما يلي :

- تحسين فرص العمل والدخل لتعزيز وصول الفقراء إلى السلع والخدمات الحيوية.
- زيادة الإنتاجية في الريف حيث ينتج مزارعو أفريقيا من الغذاء عن كل هكتار من الأراضي الزراعية حوالي ثلث ما ينتجه المزارعون في أي مكان آخر في العالم مما يؤدي إلى انتشار الجوع الذي يتفاقم بسبب انتشار الأمراض مثل الملاريا والأمراض الطفيلية ويمكن زيادة الإنتاجية عن طريق تحسين نوعية البذور التي تتلاءم مع مناخ غرب إفريقيا، وإعادة تخصيب التربة، وترشيد إدارة واستهلاك المياه.
- تشجيع المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم لها وذلك عن طريق إنشاء هيئة لإقراض الفقراء قروضا حسنة تعينهم على إيجاد مورد للرزق يسدد من قيمة القرض، كما حدث في ماليزيا وبنجلاديش، وقد نجحت في القضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية.
- التوجه نحو إنتاج السلع والخدمات التي توفر مستويات أعلى من الدخل.
- اعتماد إستراتيجية تنموية تركز على مفهوم النهضة والتطوير لدول غرب إفريقيا وتعميم النظم الديمقراطية ومحاربة الفساد الإداري.
- دعم القطاع غير الرسمي لجعله أكثر كفاءة.
- التعاون التجاري بين دول غرب إفريقيا بصفة خاصة ودول القارة بصفة عامة.
- تحسين آليات حل النزاعات ومحاولة تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع.
- المساواة بين الجنسين حيث أن عدم قدرة المرأة على الحصول على مصادر الإنتاج والممتلكات والأراضي يلعب دورا هاما في تصعيب عملية الحد من الفقر.
- زيادة الاستثمارات في البنى التحتية وخاصة إمدادات المياه، والصرف الصحي، والحد من التفاوت بين المناطق الحضرية، والمناطق الريفية.

- تدعيم الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية، وإعطاء أولوية لخلق بيئة صحية وتقديم المعونات لتيسير حصول الفقراء على الرعاية الصحية، ومكافحة الأمراض المعدية، وفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز.
- توفير التعليم الأساسي للجميع، ورفع معدلات الالتحاق به، ومعالجة مشكلة التسرب وتحقيق المساواة بين الذكور والإناث في الحصول على التعليم، وزيادة الكفاءة المدرسية.
- دعم تطوير معاهد الأبحاث والتعليم، لتعزيز القاعدة العلمية بصورة مستدامة.
- تحسين التعاون الإقليمي بين دول غرب إفريقيا بصفة خاصة وإفريقيا بصفة عامة فى ميادين البحث العلمي والتعليم والتدريب، والاستفادة من تجارب دول شرق آسيا.
- دعم الابتكار، والاهتمام بالتعليم الفني، وتعزيز الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة الغير مضرة بالبيئة.
- إنشاء شبكة من الطرق المعبدة لكسر العزلة الاقتصادية المفروضة على القرى الداخلية.
- إصلاح القوانين، وتقوية الوعي القانوني، والتعليم، وتوسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات القانونية.

كما يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تحقيق ما يلي :

- مساعدة الدول الغنية لدول غرب إفريقيا لكي تصير أقوى وأكثر اعتمادا على الذات بدلاً من تقديم المعونات التي تقدم في أغلب الأحوال لأغراض سياسية.
- ربط برنامج المساعدات والاستثمار في أفريقيا بأهداف خطة التنمية الألفية للأمم المتحدة التي تسعى إلى خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015.
- شطب ديون الدول الأكثر فقراً ومعظمها يقع في غرب إفريقيا وذلك لمحاربة الفقر. بحيث توجه مدفوعات الديون إلى مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يستفيد منها الفقراء بشكل أساسي، وأن لا ينسي المجتمع الدولي كيف استولت دول الشمال على خيرات وثروات القارة الإفريقية وهي السبب لما تعانيه معظم الدول الإفريقية الآن، كما إنها لم تقدم أي استثمارات للقارة.
- فتح الأسواق الأوروبية أمام البضائع الإفريقية من أجل تنمية القارة بصفة عامة ودول غرب إفريقيا بصفة خاصة.

الملاحـــق

ملحق (1) : حساب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى ونسبة السكان تحت خط الفقر على الصعيد الوطني.

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى	السكان تحت خط الفقر على الصعيد الوطني	ف	ف^2
الرأس الأخضر	1	---	---	---
غانا	7	8	1	1
موريتانيا	5	6	1	1
توجو	10	11	1	1
غامبيا	12	4	8	64
السنغال	4	10	6	36
نيجيريا	3	9	6	36
غينيا	11	7	4	16
بنين	6	12	6	36
كوت ديفوار	2	---	---	---
مالي	8	2	6	36
النيجر	13	3	10	100
غينيا بيساو	15	---	---	---
بوركينافاسو	9	5	4	16
سيراليون	16	1	14	225
ليبيريا	14	---	--	---

مجـ ف^2 = ٥٦٨

$$ر = ١ - \frac{٦ \times مجـ ف^2}{(ن)^3 - ن}$$

$$= ١ - \frac{٦ \times ٥٦٨}{١٢ - (١٢)^3}$$

$$= ١ - \frac{٣٤٠٨}{١٧٢٨ - ١٢} \quad = ١ - \frac{٣٤٠٨}{١٧١٦}$$

= ١ ـ ١,٩٩ = ـ ٠,٩٩

ملحق (2) : معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين نسبة ناقصى التغذية في غرب إفريقيا.

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى	نسبة ناقصى التغذية إلى مجموع السكان	ف	ف^2
الرأس الأخضر	1	15	14	196
غانا	7	13	6	36
موريتانيا	5	14	9	81
توجو	10	3	7	49
غامبيا	12	5	7	49
السنغال	4	7	3	9
نيجيريا	3	13	10	100
غينيا	11	9	2	4
بنين	6	8	2	4
كوت ديفوار	2	10	8	64
مالي	8	11	3	9
النيجر	13	6	7	49
غينيا بيساو	15	4	11	121
بوركينافاسو	9	12	3	9
سيراليون	16	1	15	225
ليبيريا	14	2	12	144

مجـ ف^2= ١١٤٩

$$ر = ١ - \frac{٦ \times \text{مجـ ف}^2}{(ن)^3 - ن}$$

$$= ١ - \frac{٦ \times ١١٤٩}{(١٦)^3 - ١٦}$$

$$= ١ - \frac{٦٨٩٤}{١٦ - ٤٠٩٦} \quad = ١ - \frac{٦٨٩٤}{٤٠٨٠}$$

$$= ١ - ١,٦٩ = - ٠,٦٩$$

ملحق (3) : معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين نسبة الأمية لدى الكبار.

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى	نسبة الأمية لدى الكبار	ف	ف^2
الرأس الأخضر	1	16	15	225
غانا	7	15	8	64
موريتانيا	5	6	1	1
توجو	10	13	3	9
غامبيا	12	8	4	16
السنغال	4	7	3	9
نيجيريا	3	14	11	121
غينيا	11	2	9	81
بنين	6	9	3	9
كوت ديفوار	2	11	9	81
مالي	8	4	4	16
النيجر	13	1	12	144
غينيا بيساو	15	10	5	25
بوركينافاسو	9	3	6	36
سيراليون	16	5	11	121
ليبيريا	14	12	2	4

مجـ ف^2 = ٩٦٢

$$ر = ١ - \frac{٦ \times مجـ\ ف^{٢}}{ن^{٣} - ن}$$

$$= ١ - \frac{٦ \times ٩٦٢}{(١٦)^{٣} - ١٦}$$

$$= ١ - \frac{٥٧٧٢}{٤٠٩٦ - ١٦} = ١ - \frac{٥٧٧٢}{٤٠٨٠}$$

$$= ١ - ١,٤١ = -٠,٤١$$

ملحق (4) : معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين السكان تحت خط الفقر على الصعيد الوطني وبين نسبة الأمية.

الدولة	السكان تحت خط الفقر على الصعيد الوطني	نسبة الأمية	ف	ف^2
الرأس الأخضر	---	16	---	---
غانا	8	15	7	49
موريتانيا	6	6	صفر	---
توجو	11	13	2	4
غامبيا	4	8	4	16
السنغال	10	7	3	9
نيجيريا	9	14	5	25
غينيا	7	2	5	25
بنين	12	9	3	9
كوت ديفوار	---	11	---	---
مالي	2	4	2	4
النيجر	3	1	2	4
غينيا بيساو	---	10	---	---
بوركينافاسو	5	3	2	4
سيراليون	1	5	4	16
ليبيريا	---	12	---	---

مجـ ف^2 = ١٦٥

$$ر = ١ - \frac{٦ \times مجـ\ ف^{٢}}{ن^{٣} - ن}$$

$$= ١ - \frac{٦ \times ١٦٥}{(١١)^{٣} - ١١}$$

$$= ١ - \frac{٩٩٠}{١٣٣١ - ١١}$$

$$= ١ - \frac{٩٩٠}{١٣٢٠}$$

= ١ ـ ٠,٧٥ = ٠,٢٥

ملحق (5) : معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وبين معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية.

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى	معدلات الالتحاق الصافي	ف	ف^2
الرأس الأخضر	1	1	صفر	صفر
غانا	7	3	4	16
موريتانيا	5	10	5	25
توجو	10	2	8	64
غامبيا	12	7	5	25
السنغال	4	9	5	25
نيجيريا	3	6	3	9
غينيا	11	11	صفر	صفر
بنين	6	5	1	1
كوت ديفوار	2	7	5	25
مالي	8	8	صفر	صفر
النيجر	13	15	2	4
غينيا بيساو	15	12	3	9
بوركينافاسو	9	13	4	16
سيراليون	16	4	12	144
ليبيريا	14	14	صفر	صفر

مجـ ف^2 = ٣٦٣

$$ر = ١ - \frac{٦ \times مجـ\ ف^2}{ن^3 - ن}$$

$$ر = ١ - \frac{٦ \times ٣٦٣}{(١٦)^3 - ١٦}$$

$$= ١ - \frac{٢١٧٨}{٤٠٩٦ - ١٦} \qquad = ١ - \frac{٢١٧٨}{٤٠٨٠}$$

$$= ١ - ٠,٥٣ = ٠,٤٧$$

ملحق (6) : معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين السكان تحت خط الفقر وتوقع الحياة عند الميلاد.

الدولة	السكان تحت خط الفقر	توقع الحياة عند الميلاد	ف	ف^2
الرأس الأخضر	---	1	---	---
غانا	8	4	4	16
موريتانيا	6	3	3	9
توجو	11	3	8	64
غامبيا	4	2	2	4
السنغال	10	2	8	64
نيجيريا	9	8	1	1
غينيا	7	6	1	1
بنين	12	4	8	64
كوت ديفوار	---	6	---	---
مالي	2	8	6	36
النيجر	3	7	4	16
غينيا بيساو	---	9	---	---
بوركينافاسو	5	8	3	9
سيراليون	1	10	9	81
ليبيريا	---	5	---	---

مجـ ف^2 = ٣٦٥

ر = ١ـ $\frac{٦ \times \text{مجـ ف}^2}{\text{ن}^3 - \text{ن}}$

= ١ـ $\frac{٦ \times ٣٦٥}{(١٢)^3 - ١٢}$

= ١ـ $\frac{٢١٩٠}{١٧٢٨ - ١٢}$ = ١ـ $\frac{٢١٩٠}{١٧١٦}$

= ١ـ ١,٢٨

= ـ ٠,٢٨

ملحق (7) : معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين السكان تحت خط الفقر والعمر الصحي المتوقع.

الدولة	السكان تحت خط الفقر	العمر الصحي	ف	ف^2
الرأس الأخضر	---	1	---	---
غانا	8	3	5	25
موريتانيا	6	2	4	16
توجو	11	2	9	81
غامبيا	4	2	2	4
السنغال	10	2	8	64
نيجيريا	9	8	1	1
غينيا	7	5	2	4
بنين	12	3	9	81
كوت ديفوار	---	5	---	---
مالي	2	8	6	36
النيجر	3	6	3	9
غينيا بيساو	---	8	---	---
بوركينافاسو	5	7	2	4
سيراليون	1	9	8	64
ليبيريا	---	4	---	---

$$ر = ١ - \frac{٦ \times مجـ ف^{٢}}{(ن)^{٣} - ن}$$

مجـ ف^{٢}= ٣٨٩

$$= ١ - \frac{٦ \times ٣٨٩}{١٢ - (١٢)^{٣}}$$

$$= ١ - \frac{٢٣٣٤}{١٧٢٨ - ١٢} = ١ - \frac{٢٣٣٤}{١٧١٦}$$

= ١ - ١,٣٦ = - ٠,٣٦

ملحق (8) : معامل سبيرمان لارتباط الرتب بين نسبة السكان تحت خط فقر الدخل وبين معدل وفيات الرضع دون السنة.

الدولة	السكان تحت خط الفقر	معدل وفيات الرضع دون السنة	ف	ف^2
الرأس الأخضر	---	15	---	---
غانا	8	12	4	16
موريتانيا	6	11	5	25
توجو	11	13	2	4
غامبيا	4	9	5	25
السنغال	10	14	4	16
نيجيريا	9	5	4	16
غينيا	7	6	1	1
بنين	12	10	2	4
كوت ديفوار	---	7	---	---
مالي	2	3	1	1
النيجر	3	8	5	25
غينيا بيساو	---	2	---	---
بوركينافاسو	5	4	1	1
سيراليون	1	1	صفر	صفر
ليبيريا	---	6	---	---

$$ر = ١ - \frac{٦ \times مجـ ف^{٢}}{(ن)^{٣} - ن}$$

مجـ ف^{٢} = ١٣٣

$$= ١ - \frac{٦ \times ١٣٣}{١٢ - (١٢)^{٣}}$$

$$= ١ - \frac{٧٩٨}{١٢ - ١٧٢٨} = ١ - \frac{٧٩٨}{١٧١٦}$$

= ١ - ٠,٤٧ = ٠,٥٣

الهوامـش

(1) الطيب البكوش، الفقراء وحقوق الإنسان، المعهد العربى لحقوق الإنسان، 2004، ص 1
http:/www.aihr.org.tn/Arabic/MenbarDH/Pauvret٪C3٪ag taieb.htm

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، نيويورك 1997، ص 15.

(3) منظمة العفو الدولية، العالم: البشر الرازحون تحت وطأة الفقر لابد أن يكونوا جزءاً من الحل، أكتوبر 2008.

(4) ---------- ، الأزمة الاقتصادية تكشف النقاب عن المشكلات الأكثر عمقاً لحقوق الإنسان، مايو 2009.

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مرجع سابق، ص ص 15-16.

(6) بوشامة مصطفى محفوظ مراد، ظاهرة الفقر فى العالم العربى والإسلامى، أسبابها وآثارها، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 3.
http://www.Kantakji.com/figh/files/Economics/60332.doc.

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مرجع سابق، ص 17.

(8) Population Reference Bureau, 2008 World Popultion, Data Sheet.

(9) Kelambi, S., Poverty in West Africa. At website http://www.helium.Com/items/1003027-Poverty-in-west-africa.

(10) Da Costa, G., Leaders Warm Global Crisis Threatens Fight Against Poverty in west Africa, VOA news.com,2008.

(11) المصدر:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، ص ص 217-220، 226-230
- African Development Bank, Selected Statistics On African Countries,Tunis 2008,vol.xxv11, P.51.

(12) أديب نعمة، تعريف الفقر وقياسة فى دول مجلس التعاون، الحلقة النقاشية حول الفقر ومقاييسة المختلفة بدول مجلس التعاون الخليجى فى ضوء الأهداف التنموية للألفية، صنعاء 6-8مايو 2008، ص 25.

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، مرجع سابق، ص ص 32-33.

(14) والتر ايلكان، ترجمة محمد عزيز، مقدمة فى التنمية الاقتصادية، جامعة قاريونس، الجماهيرية العربية الليبية، 1983ص ص 47-48.

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مرجع سابق، ص ص 226-230، 266-268.

(16) http://www.afdb.org/en/Countries/west-africa/benin/

(17) http://www.moqatel.Com/ Openshare/Behoth/Dwal-Modn/Republic-01/ sec 05. doc_ cvt. Htm.

(18) Geography, agriculture and the economy at website http://www.ruralpoverty Portal-org/web/guest/Country/ geography/tags/mali.

(19) Sarr, L., & Mcgrenra, D., Republic of Mali., Country Strategic opportunities Programme, Rome, 2007, P-10.

(20) http://www.moqatel.Com/Openshare/behoth/Dwal-Modn1/Burkina-Fa/Sec05.doc_CVT,htm
(21) http://mousou3a.educdz.com/1/193190.o.htm.
(22) UN, Economic Commission For Africa, African Statistical Year book 2006, P.2-23-1.
(23) Africa Development Bank, Selected Statistics on African Countries, Op. cit, P.53.
(24) UN, op. cit. p.2-21-1.
(25) Ibid, pp-2-37-1,2-43-1,2,24-,2-27-1.
(26) African Development Bank, Selected Statistics on African Countries, op. cit, Same Page.
(27) اليونسيف، معلومات حسب القطر، لمحة عن الرأس الأخضر،
http://www.Unicef.org/arabic/info byCountry/Capeverde.html.
(28) http://ar,tixik.com/C/africa-1%D8%A7%Dg%84%D8%B1%D8%A3.
(29) http://www.islamic New s.net/ Document/ Show Doco2. asp? Doc 1D=49996&type Id= 28Tab Index=0
(30) http://www.4eqt. Com/vb/thread18911.html.
(31) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal/Modn1/Senegal/sec05.doc_cvt.html.
(32) جوزيف ستيجليتز، لعنة الموارد من جديد ، ترجمة هند على، بروجيكت سينديكيت، 2004.
(33) جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة الخارجية والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية ودولة نيجيريا خلال الفترة من 1999 إلى 2004، ص 8.
(34) http://www.maqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Cote.d-IVO/Sec05.doc.CVT.html
(35) اديب نعمة، مرجع سابق ، ص 4
(36) Oduro, A.D., Aryee, I, Investigation Chronic Poverty in west Africa, Chronic Poverty Research Centres, Working Paper No. 28 April 2003, I SBN No. 1-904049-27-3 UK 2003, P. 16.
(37) Hp Country Profiles, The Fund For Peace, Promoting Sustainable Security, Mali, 2007.
(38) http://ykouzmine.Free.Fr/IMG/Profil_Pays_Mali.pdf,pp.6,7.
(39) Oduro, AD., Aryee,I, op. cit, p.15.
(40) Republic of The Gambia, Gambia Round Table Conference: The Gambia Priority Employment Programme (GAMJOBS) 2007-2011. p.3.
(41) برنامج الأغذية العالمى، المجلس التنفيذى، الدورة العادية، الثالثة (21-2002/10/25)، البرامج القطرية. البند 8 من جدول الأعمال، البرنامج القطرى لموريتانيا (2003-2008)، روما، سبتمبر 2002، ص 12.
(42) ايفاد (IFAD) ، جمهورية غينيا- برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، المجلس التنفيذى – الدورة الخامسة والتسعون، روما ، 15-17 ديسمبر 2008، ص ص 1-2
(43) Whttp://en.wikipedia.org/wiki/Ghana.
(44) African Development Fund, Republic of Ghana, Ghana Poverty Reduction Project/Social Investment Fund, Project Completion Report, Operations

Country Department Central and west Africa For Social Development (OCSD-1), June 2006,P.xv

(45) IRIN, Nigeria-Humanitarian Country Profile, 2007 at website /http://www.irinnews,org/countryaspx?Countrycode=NG&RegionCode=WA.

(46) http://www.usaid.gov/pubs/Cbj2002/afr/ng/

(47) European Commission, External Cooperation Programmes, Senegal, 19 July 2008 at websitehttp://ec.europa.europa.eu/europeaid/where/acp/Country-Cooperation-Senegal/Senegal_en.htm

(48) http://www.Otal.com/togo/Togabackground.htm.

(49) الإدارة المركزية للإتفاقات الثنائية، الاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب افريقيا (الايموا)، 2005، ص 34.

(50) National Economic Institute, The Labor Market in Benin Submitt ed by: CORCEDO- Centre d'Orientation de Recherche en Competitivite' Economic et Decisions organis ationnelles, 2001, pp. 2-3.

(51) IFAD, Rural Poverty Portal, Rural Poverty in Sierra Leone, http://www.ruralpovertyportal.org/web/guest/Country/home/tags/Sierra%20Leone.

(52) UNDP, Sierraleone Human Development Report 2007, pp.24-25.

(53) Enabling The rural Poor to over come Poverty in Mali, Rural poverty in mali, pp.2-4 at website: http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pa/factsheets/mali_epdf.

(54) الجدول من حساب الباحثه عن:

– البنك الدولى للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية فى العالم 2008، ص ص 333–337.

- National Burea of Statistics, Poverty Profile for Nigeria, Federal Republic of Nigeria, 2006, p. xv.
- The World Bank, 2008 world development Indicators, poverty data A supplement to world development Indicators 2008, Washington, 2008, pp. 16-17.

(55) International Monetary Fund and International Development Association, Niger-Poverty Reduction Strategy Paper. Joint Staff Assessment, Januray 16, 2002, P. 4.

(56) National Bureau of Statistics, op. cit.

(57) OGUNLELA, V.B., O GUNGBILE A.O., Alleviating Rural Poverty in Nigeria: Achallenge for the National Agricutural Research System, pp. 2-3. at website http://www.tropentog.de/2006/abstracts/full/614.pdf.

(58) Government of Federal Republic of Nigeria, Nigeria MILLENNIUM Development Goals 2006 Report, The National Planning Commission old Central Bank Building, Garki, Abuja, 2007. p. 12.

(59) برنامج الأغذية العالمى، مرجع سابق، ص ص 11–12.

(60) Oduro, A.D., Aryee, I., op. cit, pp. 14-16.

(61) UNDP, GHANA. Human Development Report, 2007, p. 25.

(62) Ibid.

(63) Montgomery MR, Hewett PC, Poverty and Children's Schooling in Urban and Rural Senegal, Population Council, No. 196, 2005. p.4.

(64) Sarr MD, Poverty Reduction Strategy and Youth Employment In Senegal, Paper For Expevt Group Meeting On " Strategies for Creating Urban Yoth Employment: Solutions For Urban Youth in Africa", Organized by the Division for Social Policy and development, Department of Economicand Social Affairs, United Nations in Collaboration with Un-HABITAT and the Youth Emplyment Network, 21-25 June 2004, Nairobi, Kenya, P.5.

(65) International Monetary Fund, Benin: Poverty Reduction Strategy Paper, Country Report No. 03/62, March 2003, p. 12.

(66) http://www.gpn.org/data/binin.html.

(67) أرقام عن الفقر حول العالم، العدد 12 نيسان 2008.

http://www.tymat.org/?q=node/1142

(68) داميان ميلن دايريك توسان، أرقام الديون 2009.

http://www.Liban.attac.org/IM6/pdf_Les_Chiffres_de-La_dette_2009_ar, pdf.

(69) Ludi, E., North-South inequality, Brief No4, April, 2008, P.2 www.Poverty-Wellbeing-net.

(70) البلد الذى يتجاوز فيه معامل جينى 50٪ يكون من فئه اللامساواة المرتفعه: أنظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، ص 55.

(71) Wolf, M., is Globalisation Causing World Poverty, Nattingham University, 2002.

(72) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، مرجع سابق، ص ص 270-272.

(73) برنامج الأغذية العالمى، مواجهة تحدى الجوع، شعبة الاتصالات واستراتيجية السياسات العامة.

(74) عزيزة بدر، الحالة الصحية والأهداف الإنمائية للألفية فى أفريقيا، التقرير الاستراتيجى الأفريقى، الإصدار الثانى2002-2003، تحرير أ.د. السيد فليفل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،ة مركز البحوث الأفريقية، ص ص 513-514.

(75) برنامج الأغذية العالمى، تحمل عاقبة الجوع: أثر سوء التغذية على النساء والأطفال ، شعبة الاتصالات، 2007.

(76) منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الأمن الغذائى العالمى، التحالف الدولى ضد الجوع، الدورة الثلاثون، روما 20-2004/9/23.

(77) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم 2008، ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائى- الأخطار والفرص، روما، 2008، ص 4.

(78) المصدر:

- منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم 2008، مرجع سابق، ص ص48-54.
- منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائى، سلسلة دراسات الزراعة رقم 37، روما، 2006، ص ص 118-121.

(79) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم 2008، مرجع سابق، ص 7.

(80) منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الأمن الغذائى العالمى، تقييم حالة الأمن الغذائى العالمى، الدورة السادسة والعشرون 18-2000/9/20، روما. فقرة 12.

(81) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى 2008، مرجع سابق ص 13.

(82) منظمة الأغذية والزراعة، إنشاء نظم إقليمية لاحتياطيات الأمن الغذائى فى أفريقيا، المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لأفريقيا 1-2004/3/5، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، جدول 5.

(83) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى 2008، مرجع سابق، ص ص 20-21.

(84) آمال حلمى سليمان خليل، أزمة الغذاء وانعكاساتها على صحة السكان فى أفريقيا، النشرة الخاصة المحكمة فى الدراسات الأفريقية ، رقم 113، مارس 2008، ص 40.

(85) السيد جابر، الأمن الغذائى فى أفريقيا، التقرير الاستراتيجى الأفريقى، الإصدار الثانى 2002-2003، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ص 392.

(86) محمد عبد المنصف، الأمن الغذائى والتنمية فى أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، العدد الحادى والعشرون، صيف 2006، ص ص 91-92.

(87) World Food Programme, Where We Work. Gambia, 2009.

(88) Neil Ford, Strong Country, Weak economy: Senegal is Now The Strongest and Most Stable Francophone Country In Sub-Saharan Africa but the economy does not do justice to this Status. The reasons for the declinig economic Performance are hard to Fathom but Fathomed They must be if rapid improvements are to be made, African Business, Oct, 2003, 2-4.

(89) جين أوبرين، نقص الغذاء يهدد الأطفال فى النيجر، اليونسيف نيويورك، يونيو 2005.

(90) ماجدة إبراهيم عامر، التنمية البشرية فى شرق أفريقيا، ندوة قضايا التنمية والبيئة فى أفريقيا، 18-19 نوفمبر 2000، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003 ص 452.

(91) IRIN, west, Africa: Combating world's Lowest Literacy rates, Dakar, 22 April 2009.

(92) محمد صبرى الحوت، ناهد عدلى شاذلى، التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 2007، ص 74

(93) UNESCO, Strong Foundation, Early Childhood Care and education, EFA. Global Monitoring Report, 2007, P.2.

(94) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، الاستعراض الدوري الشامل- تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل- الرأس الأخضر، الدورة العاشرة، البند 6 من جدول الأعمال، 12 يناير 2009، ص ص 3،4

(95) الجدول من حساب الباحثة عن:

- African development Bank, Selected Statistics on African Countries op. cit. pp. 27, 90-275.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص ص 138-139.

(96) محمد صبرى الحوت، ناهد عدلى شاذلى، مرجع سابق، ص 39.

(97) أحمد أبو زيد محمد ، قراءة فى التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع 2009، مجلة المعرفة الارشيفية، العدد 171، اليونسكو.

(98) اليونسيف ومؤسسة مانديلا وجمعية هامبورغ، التعليم الأساسى والمساواة بين الجنسين، 27 مايو 2008.

http://www.unicef.org/arabic/girlseducation/24272-43987.html.

(99) البنك الدولى، المؤسسة الدولية للتنمية على أرض الواقع: السياسة الاقتصادية، إعطاء دفعة البداية لبعث الحراك فى اقتصاد سيراليون فى مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، أخبار وأعلام، سيراليون، السياسة الاقتصادية، 2009.

(100) المصدر:

– اليونسيف، وضع الأطفال فى العالم، 2009، ص ص 119، 134–137

- African development Bank, Selected Statistics on African Conuntries, Op. cit., different page.
- The world Bank, African Development Indicators 2007, Washington 2008, pp. 80-81.

(101) اليونسيف، التعليم لجميع البنات والأولاد هو المفتاح نحو التطور، التقدم من أجل الأطفال، تقرير دورى حول التكافؤ بين الجنسين والتعليم الإبتدائى، العدد 2 ، إبريل 2005، ص 3.

(102) ماجدة إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص 458.

(103) اليونسيف، التعليم والمساواة بين الجنسين، المركز الصحفى، 27 يوليو 2009.

(104) نفس مصدر الجدول السابق.

(105) اليونسيف، التعليم لجميع البنات والأولاد وهو المفتاح نحو التطور، مرجع سابق، ص 20.

(106) اليونسيف، التعليم لجميع البنات والأولاد وهو المفتاح نحو التطور، مرجع سابق، ص 14.

(107) Cornell/CREA/INRA/ministére de L'Education du Sénégal, Regional Conference on Education in west Africa: Constraints and Opportunities, Dakar, Senegal, November. 25-26, 2005. P.1.

(108) طارق ياسين، الحق فى المياه، ترجمة رشا صلاح، مركز حابى للحقوق البيئية http://www.hcer.org/ar/node1249.

(109) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 2003، بيروت، ص 104.

(110) الجدول من حساب الباحثة عن:

- Who, World health Statistics 2008, Geneva, 2008 pp. 66-75.
- African development Bank, Selected Statistics on African Countries, op. cit, pp. 110-111, 250.

(111) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ص 69.

(112) اليونسكو، الصرف الصحى: حقائق وأرقام، 2009.

(113) المرجع السابق.

(114) الجدول من حساب الباحثة عن:

– منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية 2009 جنيف، 2009، ص ص 36–56

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية عام 2008/2007، مرجع سابق، ص ص 227–229.

(115) Department of Immigration and Multicultural Affairs, Liberian Community Profile, Common Wealth of Australia, Agust 2006, P.20.

(116) منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية 2009، مرجع سابق، ص 47.

(117) فتحى محمد أبو عيانه ، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 206.

(118) اليونسيف، بقاء الطفل على الحياة، معاً من أجل الأطفال، 2008 على موقع:
http://www.unicef.org/arabic/health/health_42776.html.

(119) الجدول من حساب الباحثة عن:

– اليونسيف، وضع الأطفال فى العالم، 2009، مرجع سابق، ص ص 117–121.

(120) المرجع السابق.

(121) Library of Congress-Federal Reseach Division, Country profile: Mali, January 2005, pp.7-8.

(122) ديفيد المبيدا وروبرت برلين، مراجعة د. كيرك اليسون وآخرين، الحق فى التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، دليل دراسة، مركز حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، 2003.

(123) اليونسيف، بقاء الطفل على الحياة، معاً من أجل الأطفال، 8 فبراير 2008.
http://www.uncef.org/arabic/health/health_42776.html.

(124) International Monetary Fund, SierraLeone: Poverty Reduction Strategy Paper Preparation Status Report, Country Report No. 5/201, June 2005, Washington, D.C., pp. 4-14

(125) International Monetary Fund, Nigeria.Poverty Reduction Strategy Paper-Progress Report, Country Report No. 7/276. August 2007, Washington, D.C., pp. 2-20.

(126) United Nations Economic and Social council, Development Strategies that work, The Ghana Poverty Reduction Strategy(GPRS11), Ghana 2007, in http://webapps01,Un.org/nvp/Frontend:Policy.action?id=136

(127) Ministry of Finance and Public Administration General Planning Directorate, Implementation of the Growth and Poverty Reduction Strategy- Capeverde, Report 2006. International Monetary Fund, Country Report No. 6/332. Washington, D.C., pp. 5-11.

* * *